

# بلوغ السؤل في مدخل علم الأصول

~~~~~

لخضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ محمد حسنين مخلوف العدوى

(المالكي)

من هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف

~~~~~

« تنبيه » هذا الكتاب يشتمل على مقدمة في علم الأصول يتخللها أبحاث هامة في أحكام الاجتهاد والتقليد دعا إليها نزوع بعض العلماء كابت حزم والشوكاني ومن نحا نعوها

~~~~~

( حقوق الطبع محفوظة للمؤلف )

الطبعة الأولى في ذي الحجة سنة ١٣٥٢

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أما بعد حمد الله والصلاة والسلام على نبيه ومجتهبه فيقول الفقير إلى مولاه  
 المعروف محمد حسنين مخلوف العدوي المالكي قد كنت وضعت مدخلا صغيرا  
 في علم أصول الفقه مذيلا ببذء في بيان اختلاف مشارب المؤلفين في هذا  
 الفن وأول من ألف فيه وتاريخ بعض الكتّابين على متن جمع الجوامع وشرحه  
 للجلال المهلي مذ كنت مشغولا بتدريسه سنة ١٣٣٥ ولما وصلت في قراءة الشرح  
 المذكور إلى كتاب الاجتهاد الذي من أجله أسس علم الأصول كما ستعرفه  
 وكان لهذا المدخل صلة به وأى صلة رأيت إذ ذاك لبعض الكتّابين فيه من  
 لهم شهرة بالعلم والفضل نزوعا إلى غير ما عليه الجماعة في مسائل هامة يذهب  
 المبادرة إلى التنبيه عليها والوقوف على مواضع الغلط منها ليكون الطالب على  
 بينة من أمرها كما بلغني عن بعض أهل العلم ممن ليسوا بذلك أن منهم من يقول  
 لأفائدة في دراسة علم الأصول ولا في الاشتغال بمطالعة ومنهم من يتطرف على  
 الأئمة المجتهدين ومنهم من يتناول على منصب الاجتهاد وهو بعيد منه غاية الابتعاد  
 لهذا رأيت أن أبادر إلى طبع هذا المدخل وأن أقرأه للطلاب في درس خاص  
 وألحق بمواضع منه ما تدعو ضرورة التنبيه إلى زيادته فأنجزت ذلك بحول الله وقوته  
 ثم حفظت هذا وذلك في ظرف خاص مع نسخة مطبوعة من الأصل إلى أن  
 يتيح الله لنا فرصة جمعه وتحريره وفي سنة ١٣٥٢ شرعت في ذلك راجيا من الله  
 جل شأنه أن يوفقني لتحريره ونشره وأن ينفع به كما نفع بأصله وهو حسبي  
 ونعم الوكيل وعند ختامه سميت (بلوغ السؤل في مدخل علم الأصول) وقد عولت  
 في مواضع كثيرة منه على عزو النقول ليرجع القارئ إليها ويعلم أن ما شذ به  
 النازعون مع وهمهم لا يوافقه منقول ولا معقول

## ﴿ علم الأصول عمدة الفقيه والخلاف ﴾

اعلم أن أصول الفقه من أعظم العلوم الشرعية قدرا وأجلها نفعا وأكثرها فائدة إذ هو العلم الكفيل بالنظر في الأدلة الشرعية كتابا وسنة وإجماعا وقياسا من حيث تؤخذ منها الأحكام والتكاليف والعاصم لذهن الفقيه عن الخطأ في استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية والعمدة لأصحاب الخلاف المتمسكين بمذاهب أئمتهم فيما يجرى بينهم من المناظرات في مسائل الشريعة لتصحيح كل منهم مذهب إمامه وإثبات بناءه على أصول صحيحة وطرائق قوية يحتاج بها كل على مذهبه الذي قلده وتمسك به وظاهر أن ذلك لا يكون معتبرا ولا مشروعاً إلا إذا تجرد كل من المتناظرين عن الهوى والتعصب لمذهبه الذي تمسك به ومحض قصده للوصول إلى الصواب ولو على يد غيره وأنه متى ظهر الحق وجب المصير إليه وبذلك تصير المسألة موضع وفاق بين المتناظرين بل وفي مذهب اماميهما أيضاً لحث جميع الأئمة أصحابهم بل ومن بعدهم على النظر في أقوالهم ولقولهم ( إذا صح الحديث فهو مذهبي وإذا توجه الدليل فنحنوا به واتركوا قولي ) أما إذا كان ذلك مع التعصب لمذاهبهم والالتصار لها مطلقاً فذلك جدل باطل لا يليق بأهل العلم والدين أن يسلكوه على أن ذلك لا يتفق مع اجتهاد أئمتهم الذين بذلوا وسعهم واستنفذوا جهدهم بالنظر في المآخذ الشرعية لتحصيل حكم الله فكيف ينتصرون لهم بما لا يرضونه علما وعملا كما لا يتفق مع غاية هذا العلم الذي هو من أجل العلوم قدرا وأرفعها ذكرا وذكرا وهي تمحيص الأدلة والوقوف على الحق في المسائل الاجتهادية كسألة النكاح بلاولي ومسألة متروك التسمية فالخلاف يثبت حكمها بمقتضى الدليل والآخر يناظره في ذلك بالمنع أو النقص أو المعارضة فمع مراعاة قواعد الأصول وآداب المناظرة وهكذا كان يدور البحث بين الخلافين في أعيان المسائل الفقهية المنسوبة إلى أئمتهم حتى يتحرر الحكم بدليله وتندفع عنه الشبهة العارضة في سبيله وكان ذلك منهم في كثير

من أبواب الفقه لافرق في ذلك بين المسائل الاجتهادية وغيرها فان الكل لابد له من مستند شرعى يحتاج الى نظر الفقيه فيه وفي نواحيه وبذلك تحكم فروع الفقه وتقرر أصول التشريع ولو كان هذا العلم حيا واشتغل به أهل العلم على الوجه المشروع لارتبطت أحكام الفروع الفقهية بأصولها من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس وارتفع كثير من الاختلافات الواقعة بين الأئمة وأتباعهم وصارت الأحكام الفقهية في نفوس أهل العلم مرتكزة على أصولها ملازمة لها في تدوينها وتعليمها كما هي ملازمة لها في أصل وجودها وذلك من أعظم الوسائل التي تؤهل أهل العلم إلى بلوغ منصب الاجتهاد الخطير ولكن هذه أمنيّة فات وقتها وأصبحت بعد ما وصل الناس في الاشتغال بعلوم الدين الى هذا الحد بعيدة منهم غاية البعد ولذلك ترى الآن حفاظ الحديث وعلماءهم أند من الكبريت الأحمر كما ترى أهل الفقه وان كثّر عدادهم غير فقهاء وذلك خلاف ما كان عليه أهل القرون الأولى فقد كانوا متقاربين فقهاء ومحدثين إلى عصر الأئمة ومن سار على آثارهم ودرج على مناجهم من أتباعهم وأشياعهم وسيأتى لهذا مزيد

### تعريف علم الخلاف

وقد عرفوا الخلاف بأنه علم يعرف به كيفية إيراد الحجج ودفع الشبه عنها وقوادح الأدلة ومراجعاتها ولذلك كان صاحبه يحتاج إلى عدة علوم أساسها علم الأصول والمنطق وآداب المناظرة وهو باب واسع جدي فيه الخلافيون من أصحاب الأئمة ودونوا فيه كتباً كثيرة وقد وضع فيه الغزالي كتاب المآخذ وأبو زيد الدبوسي كتاب التعليقة وابن القصار من المالكية كتاب علوم الأدلة وكتب فيه ابن الساعاتي مختصره الأصولي كما ذكره العلامة ابن خلدون في مقدمته وظاهر أن علم الخلاف غير علم الفقه فانه وإن كان علماً بالأحكام الشرعية العملية إلا أنه مكتسب من المقتضى والناقي المثبت بهما ما يأخذه عن الفقيه ليحفظه من إبطال خصمه بخلاف الفقه فانه مكتسب من الأدلة التفصيلية كتاباً وسنة وإجماعاً

وقياسا فنظر الخلاف في متأخر عن نظر الفقيه وعلم الأصول خادما لكل منها والمراد بالمقتضى والثاني كما ذكره الأصوليون دليل ليس بنص ولا إجماع ولا قياس وإن كان معضدا لهذه الأدلة وراجعا إليها كما يقال الدليل يقتضي أن لا يكون الأمر كذا خولف في كذا لمقتضى مفقود في صورة النزاع فبقى على الأصل الذي اقتضاه الدليل مثلا الدليل يقتضي امتناع تزويج المرأة مطلقا لما فيه من اذلالها بالوطء وغيره الذي تأباه الانسانية اشرفها الثابت بقوله تعالى ولقد كرمنا بني آدم خولف هذا الدليل في تزويج الولي الثابت بالنص فجاز لكمال عقل الولي المؤدى الى النظر لمصلحة تفوق على الاذلال وتقاومه وهي انتظام المعاش وكثرة التناسل وذلك المعنى مفقود في المرأة فيبقى تزويجها نفسها على المنع الذي هو محل النزاع على مقتضى الدليل من الامتناع وكما يقال وجد المقتضى أو المانع أو فقد الشرط وما كان كذلك يوجد فيه الحكم أو انتفاؤه فهذا دليل على وجود الحكم بالنسبة الى الأول وعلى انتفاؤه بالنسبة الى ما بعده بحيث يلزم من العلم به العلم بمدلوله وغايه ما في الباب أن احدى مقدمتيه تحتاج الى بيان والاكثر من العلماء على أن ذلك ليس بدليل بل دعوى دليل وانما يكون دليلا اذا عين المقتضى والمانع والشرط وبين وجود الاولين ولا حاجة الى بيان فقد الثالث لانه على وفق الأصل ولعل من عدما دليلين مع الاجمال أراد أن التعيين انما يكون عند الحاجة اليه وكل ذلك مبين في علم الأصول لا يستمد الا منه ولا يعرف الا بممارسته فهو العمدة للفقيه والخلافى .

### ﴿ علم الأصول عمدة أيضا لأصحاب التخريج والترجيح ﴾

كما أنه عمدة لأصحاب التخريج الذين عنوا بتفريع الأحكام الفقهية وتخريج الوقائع والحوادث الوقتية على أصول تبني عليها وتؤخذ من النظر في دلائلها ولأصحاب الترجيح أيضا من اتباع الأئمة فانه لا يعتد بترجيحهم الا اذا ردوا الاقوال الى أدلتها على وجه لا تخرج به عن قواعد الأصول وقد تصدى لصناعة

التخريج والترجيح كثير من الفقهاء فيما دونوه من كتب الأصول والفروع لتحقيق  
مذاهب الأئمة والرفع بها عن مداخل الشك والدخل كما تصدى كثير منهم  
لصناعة الخلاف فكانت حاجتهم الى الأصول كحاجة الفقيه المجتهد الا أن الفقيه  
يحتاج اليه في الاستنباط وصاحب الخلاف كما تقدم يحتاج اليه في حفظ تلك المسائل  
المستنبطة من أن يهدمها المخالف بأدلتها بلا حق ولذلك فائدة جلية في معرفة ما أخذ  
الأئمة ومثار اختلافاتهم ومواقع اجتهداتهم ومنه يعلم أنه ليس ثم حكم شرعى يثبت  
الفقيه المجتهد بمحض الرأي بدون أن يكون له مستند شرعى عام أو خاص كما يقتضيه  
اعتبار الشارع له مبيناً للأحكام قائماً مقام النبوة في ذلك كما سيأتى بيانه وظاهر  
أن هذه الصناعات الثلاثة من وظائف المقلدين ومنهم مجتهدو المذاهب والفتيا كما  
سيأتى وكل من أحاط بعلوم الخلاف وأتقن علم الفقه وأصوله أمكنه أن يصل  
الى غايتها الشريفة وان كان الغرض الاصل من معرفة علم الأصول هو تحصيل  
مسكة استنباط الأحكام الفقهية من أدلتها التفصيلية على وجه معتد به شرطاً وذلك  
لا يكون الا لمجتهد تحصل لديه جملة من العلوم العرية والشرعية والعقلية وعلى درجة  
خاصة من القطنة والفهم واستعداد يؤهله لخوض عباب هذا الاستنباط الخطير  
الذى قلما تتوفر دواعيه

### ❦ الاجتهاد ممكن في كل عصر وزمان ❦

والاجتهاد مع قلة توفر دواعيه في هذا الزمان بل وقبلة من عهد بعيد لا يزال أمراً  
ممكناً مرغباً فيه فان وظيفة الاجتهاد في الفقه من أعظم المناصب الدينية التي حث  
الشارع على القيام بها في كل عصر وزمان وقد نص الفقهاء والأصوليون على أن  
الاجتهاد نارة يكون فرض كفاية ونارة يكون فرض عين ونارة يكون مندوباً وانما صرح  
بعض الناس بالعجز عنه ورد العامة الى تقليد أحد الأئمة الأربعة لتقاصر الهمم وكساد القطن  
وكثرة تشعب الاصطلاحات في العلوم والاشتغال بما عاق عن الوصول الى رتبة الاجتهاد  
وخشية أن يدعيه غير أهله ومن لا يوثق بدينه ورأيه فنظر الى هذه العوارض وسدأ

لذريعة الفساد أقفلوا باب الاجتهاد مع علو شأنه وآثروا التقليد عليه مع انحطاط رتبته وهذا لا ينافي أن الاجتهاد في ذاته من أفضل الاعمال التي يرغب الشارع في تحصيلها كيف وقد اعتبره الشارع مدركا من مدارك الشرع ومفصلا من مفاصله يفسر النصوص ويبين وجه الدلالة منها ويقررها ويوضح محاسنها ويسهل طرق الاستنباط منها متى توفرت شروطه في أي شخص وجب عليه أن يسلك طريقه ومن الذي يحرم على شخص وهبه الله نعمة النظر في شريعته أن يختار ما يؤديه اليه اجتهاده من القول الموافق للكتاب والسنة ومن الذي يقول بسد باب الاجتهاد مطلقا وقد ورد لا تخلو الارض من قائم لله بحجة ولا تزال طائفة من الامة على محض الحق الذي بعث به . ص . حتى يأتي أمر الله وانه تعالى لا يزال يبعث على رأس كل مائة سنة لهذه الامة من يجدد لها دينها وهذا وان كان عاما يشمل تجديد الدين علما وعملا وتبيينه واعزازه والذب عنه حتى تكون كلمة الله هي العليا فيدخل في ذلك العلماء والامراء وكل من له قسط في تأييد الدين ونصرة أهله الا أن المجتهد هو الفرد الأكمل في هذا الباب وصاحب القسط الأوفر كيف وهو الخليفة القائم مقامه . ص . في التبليغ والتعليم والبيان وقد اعتبر الأصوليون وغيرهم أقوال المجتهدين في حق المقلدين القاصرين كالادلة الشرعية في حق المجتهدين لا لأن أقوالهم لذاتها حجة على الناس يشهد بها الأحكام الشرعية كأقوال الرسل عليهم الصلاة والسلام فان ذلك لا يقول به أحد بل لأنها مستندة الى ما أخذ شرعية بذلوا جهدهم في استقراءها وتمحيص دلائلها مع عدااتهم وسعة اطلاعهم واستقامة أفهامهم وعنائهم بضبط الشريعة وحفظ نصوصها ولذلك شرطوا في المستنصر للادلة المستنبط للأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية لكونها ظنية لا تنتج الاظنا والظن لا يتعبد به أن يكون ذا قوة خاصة وملكية يتمكن بها من تمحيص الأدلة على وجه يجعل ظنونه بمثابة العلم القطعي صونا لأحكام الدين عن الخطأ بقدر المستطاع

وأمر الله ورسوله . ص . المجتهدين أى المستعدين للاجتهد ببذل الوسع في النظر في المآخذ الشرعية لتحصيل أحكامه تعالى كما أمر القاصرين عن رتبة الاجتهاد من أهل العلم باتباعهم والسعى في تحصيل ما يؤهلهم لبلوغ هذا المنصب الشريف أو ما هو دونه حسب استعدادهم في العلم والفهم وكما أمر العامة الذين ليسوا من أهل العلم بالرجوع الى العلماء والأخذ بأقوالهم كما قال تعالى فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون أى بحكم النازلة ليخبروكم بما استنبطوه من أدلة الشريعة مقرونا بدليله من قول الله وقول رسوله . ص . أو مجردا عنه فإن ذكر الدليل من المجتهد أو العالم الموثوق به بالنسبة لمن لم يعلم حكم الله في النازلة غير لازم خصوصا اذا كان ممن لا يفهم وجه الدلالة كأكثر عامة أهل هذه العصور أو كان الدليل ذا مقدمات يتوقف فهمها وتقريب الاستدلال بها على أمور قد لا يكون للعامة المأم بها وقد كان المجتهدون من الصحابة والتابعين فمن بعدهم يفتون العامة من غير ابداء المستند فيتبعون في ذلك من غير تكبير وشاع ذلك بينهم حتى تواتر وقد علمت أن من أخذ بقول المجتهد فأنما يأخذ به لأنه حجة بالنسبة اليه يورثه باعتبار سند الشرعى اعتقاد أن هذا حكم الله في حقه فيلزمه العمل به واحتمال الخطأ لا يلفت إليه في مقابلة الظن القوي وعلى العلماء أن يرشدوا العامة الى كيفية التقليد وما يورثه من الاعتقاد وأنه ليس لزاما بل متى ظهر للمجتهد أو لمن بعده من أهل العلم دليل صحيح من كتاب أو سنة يخالف الحكم الذى قلده فيه وجب عليه اتباعه والعدول عما ذهب اليه متى كان العالم الذى ظهر الدليل على يديه أهلا لتصحيص الأدلة الشرعية ومعرفة ما يقدم منها على ما لا يقدم وسيأتى لهذا مزيد

### ﴿ الكلام في سؤال أهل الذكر ﴾

وفي روح المعاني للعلامة الألبانى في تفسير قوله تعالى في سورة النحل وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا نوحي اليهم الآية أن ذلك رد لقريش حيث أنكروا



رسالة النبي . ص . وقالوا ان الله تعالى أعظم أن يكون رسوله بشرا هلا بعث اليها ملكا ولما كان المقصود من الخطاب لرسول الله . ص . تنبيه الكفار على مضمونه صرف الخطاب اليهم حيث قال فاسألوا أهل الذكراى أهل الكتاب من اليهود والنصارى كما قال ابن عباس والحسن والسدى وغيرهم والمراد من لم يسلم منهم لانهم الذين لا يتهمون عند أهل مكة فى اخبارهم بأن الرسل عليهم السلام كانوا رجالا فأخبارهم بذلك حجة عليهم ولذلك استدل العلماء بهذه الآية وان كان مساقها خاصا على وجوب الرجوع الى العلماء فيما لا يعلم

وفى الاكليل للجلال السيوطى أنه استدل بها على جواز تقليد العامي فى الفروع وانظر التقييد بالفروع فان الظاهر العموم لاسيما اذا قلنا ان المسألة المأمور بالمراجعة فيها والسؤال عنها من الأصول (لان كون الرسل رجالا حكم اعتقادى ) ويؤيد ذلك ما ذكره الجلال المحلى فى شرح قول ابن السبكى ( ويلزم غير المجتهد للمجتهد ) حيث قال ويلزم غير المجتهد عاميا كان أو غيره التقليد للمجتهد لقوله تعالى فاسألوا أهل الذكراى ان كنتم لاتعلمون والصحيح أنه لافرق بين المسائل الاعتقادية وغيرها ولا بين أن يكون المجتهد حيا أو ميتا كما أن الصحيح امتناع التقليد على المجتهد مطلقا سواء كان له قاطع أولا وسواء كان مجتهدا بالفعل أو متأهلا للاجتهد ومقتضى كلامهم أنه لافرق بين تقليد أحد الأئمة الاربعة وتقليد غيرهم من المجتهدين نعم ذكر العلامة ابن حجر وغيره انه يشترط فى تقليد الغير أن يكون مذهبه مدونا محفوظ الشروط والمعتبرات فقول الامام السبكى ان مخالف الاربعة كخالف الاجماع محمول على ما لم يحفظ ولم تعرف شروطه وسائر معتبراته من المذاهب التى انقطع لعلها وشدت كتبها كذهب الثورى والاوزاعى وابن أبى ليلى وغيرهم اهـ والعلامة الألويسى هو شهاب الدين السيد محمود الألويسى من فطاحل علماء القرن الثالث عشر ولد يوم الجمعة ١٥ شعبان سنة ١٢١٧ وتوفى يوم ٢٥ ذى لقعدة سنة ١٢٧٠ وتفسيره هذا من أجل التفاسير وأفيدها علما وأدبا وأسلوبا

و بياناً لمراد الله تعالى من كتابه العزيز والمأخوذ من كلامه في هذه الآية الشريفة أن من لم يعرف الحكم الشرعى يلزمه اذا لم يكن متأهلاً للاجتهاد أن يسأل العالم العارف به سواء بلغ رتبة الاجتهاد أو كان دونها من العلماء العارفين بالحكم المستول عنه على وجه يوثق به ليخبره بالحكم الشرعى مجرداً أو مقترناً بدليله وهذا لا يخرج السائل اذا أخذ بقول العالم المذكور الذى لم يبلغ رتبة الاجتهاد عن كونه مقلداً للمجتهد المتبوع له لأن الأخذ بقول من لم يبلغ مرتبة الاجتهاد من قبيل الأخذ بالرواية يشترط فيه ما يشترط فيها من عدالة الراوى وضبطه لامن قبيل الأخذ بقوله فان قول من لم يبلغ مرتبة الاجتهاد لم تقم بقبوله حجة حتى يصح الأخذ به كقول المجتهد ولا يخرج به أيضاً عن كونه متبعاً للكتاب والسنة إذ لا معنى لاتباعها الا اتباع ما دل عليه من الأحكام الفقهية المستنبطة منها بواسطة الاجتهاد وسيقا أن أقوال المجتهدين المأخوذة من الكتاب والسنة ضرب من البيان والتفسير لايات أحكام الله تعالى وسنة رسوله . ص . والحاصل أن الأخذ بقول المجتهد الذى هو فى معنى الأخذ بالكتاب والسنة تارة يكون مباشرة وتارة يكون بواسطة الرواية بشرط أن تكون رواية من يعول على روايته والمجتهد لكونه قائماً مقام النبوة مبعوثاً لتجديد الدين لا يخرج فى اجتهاده وتجديده عن شريعة أصله وهى الكتاب والسنة من جدد الشىء صيره جديداً فقيض الخلق ومنه قولهم أصبحت ثيابهم خلقتنا وخلقمهم جديداً على أن حقيقة الاجتهاد كما ذكره علماء الشريعة قاضية بالاخذ من الكتاب والسنة إذ هو استفاد المجهود بالنظر فى المأخذ الشرعية لتحصيل علم أو ظن بحكم شرعى فتجديده للدين اجتهاده فيه بالتبليغ والاستنباط والبيان لأحكام ما يحدث فيه من التغيرات والبدع بسبب اهمال العمل بقرائنه وسنته وترك حراسته فى الأمة المبعوث اليها فلذلك صح تقليد قوله ووجب العمل بموجبه فليس الأخذ به أخذاً بأقوال الرجال ولا تركاً للكتاب والسنة كما زعمه بعض النازعين عن هدى الأمة واذا اتفق أنه أخطأ فى اجتهاده فلا تترتب عليه بل هو مأجور

بشهادة الحديث فإن أصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر واحد وكيف يثرب عليه وقد سلك الطريق المشروع بقصد الوصول إلى الحق فلم يوفق لأصابته وحث أهل العلم من معاصريه وغيرهم على أن ينظروا في أقواله وأمرهم بقوله إذا توجه لكم الدليل فخذوا به واتركوا قولي وإذا صح الحديث فهو مذهبي وأنا قائل به وهذا وما في معناه مقالة سائر المجتهدين من أئمة الدين ومن تأمل سيرتهم وسيرة مقلديهم وما كانوا عليه من أمر الدين يجد أن التقليد المحدث عنه في موضع النزاع لم يكن لزاماً لصاحبه لاني رأى المجتهد ولا في اعتقاد المقلد العارف بحقيقة التقليد وكيفيته نعم هناك من العوام من لم يحسن كيفية التقليد ولا عرف موضعه ولا تحقق بشروطه وآدابه وهذا أخطأ في العمل لا أثر له في حقيقة التقليد وحكمه وأمثال هؤلاء يجب تعليمهم كيفية التقليد وما يلزم فيه مع حث المتأهلين منهم لطلب العلم ومعرفة الأحكام بأدلتها من الكتاب والسنة

### ﴿ تقليد مذاهب الأئمة الدارجين ﴾

وفي حكم ذلك الأخذ بقول المجتهد ومذهبه المدون في الكتب الموثوق بها وهذه مسألة تقليد مذاهب الأئمة الدارجين المعروفة بمسألة تقليد الميت وجمهور العلماء على جواز تقليده لبقاء قوله كما قال الامام الشافعي رضى الله عنه المذاهب لا تموت بموت أربابها لأن موتهم كنومهم وغفلتهم ولائها محفوظة يتداولها لمن بعدهم وتصنيف الكتب الصحيحة فإن لها رواية ثقة عدولاً متمكنين من فهم أحوال أئمتهم وقد ضبطت عنهم ودونت في كتب صحيحة فإذا رويت للعامة وجب الأخذ بها لاعتقادهم صدقها فيتولد لهم ظن أن هذا حكم الله فيجب العمل به ولا انعقاد الاجماع في زماننا على جواز تقليد الموتى وهو اجماع الضرورة الذي يجب العمل به عند فقد المجتهد المطلق ولأنه لو بطل قولهم بالموت لبطل الاجماع بموت المجمعين ولأن الناس كالمجمعين على أنه لا يجتهد اليوم فلو منعنا تقليد الماضيين لتركتنا الناس حيارى لعدم وجود من هو متهمى لاستخراج الاحكام من أدلتها على الوجه

المشروع وما نقل عن الامام الرازي من منع تقليد الميت فقد نقل عنه تأويله حيث قال اذا أخبرني الثقة أن الميت قال كذا وأنا أعلم أن الميت مجتهد ظننت أن حكم الله كذا فكان ظني هو الموجب على اعتماد هذا القول وليس هذا من تقليد الميت في شيء وإنما هو عمل بالظن فقط اه وانت خير بأن القول بتقليد الميت معناه أنه يجوز الأخذ بمذهبه الثابت عنه برواية الثقة وذلك يورثه ظن أن هذا حكم الله كما تقدم وفي شرح جمع الجوامع للجلال المحلى ويجوز تقليد الميت خلافاً للامام الرازي رضى الله عنه في منعه معللاً ذلك بأنه لا بقاء لقول الميت بدليل انعقاد الاجماع بعد موت المخالف وتصنيف الكتب في المذاهب مع موت أربابها إنما هو لاستفادة طريق الاجتهاد من تصرفهم في الحوادث وكيفية بناء بعضها على بعض ومعرفة المتفق عليه من المختلف فيه وعرض بحجية الاجماع بعد موت المجتمعين اه وأنت خير بأن انعقاد الاجماع بعد موت المخالف لا يدل على عدم بقاء كل قول له سواء ما وقعت فيه المخالفة وما لم تقع بل ان سامت دلالاته على عدم بقاء قوله فذلك إنما هو في خصوص ما وقعت فيه المخالفة إذ هو المتوهم منافاته لانعقاد الاجماع لو بقى وأما ما لم تقع فيه المخالفة فلا وجه لعدم بقائه فدليله على فرض تسليمه أخص من المدعى إذ المدعى أن الموت مانع من بقاء قوله مطلقاً وانعقاد الاجماع بعدموته إنما يفيد عدم بقاء قوله الذى وقعت فيه المخالفة على اننا نسلم أن الموت مانع من بقاء القول الذى وقعت فيه المخالفة وعدم العمل به إنما هو لانعقاد الاجماع بعد موت المخالف لتقدمه عليه كدليل راجح يجب العمل به دون المرجوح وإنما انعقد الاجماع حينئذ لأنه قول كل الأمة بعد الموت دون ما قبله فلا يلتفت لانعقاده بوجود قول مخالف ميت قبل انعقاده وفي الحديث لا يجتمع أمتى على ضلالة ولا نسلم أن تصنيف الكتب في المذاهب لمخصوص ما ذكر بل له ولحفظ أقوالهم أيضاً والعمل بها بالنسبة للمقلدين وفي كلام بعضهم ما يفهم منه أن الامام نقل ذلك الحكم وتعليقه عن غيره ثم مال الى القول بالجواز وبالجملة فمجموع أدلة

الجواز المذكورة كافية في رد هذا القول فلا يعول عليه \* والحاصل أنه ان وجد المجتهد المطلق فتقليد غيره له ممن ليس أهلاً للاجتهاد عامياً أو علماً لازم لأن قول المجتهد بالنسبة لمن دونه حجة يجب العمل به وان لم يوجد فقوله المحفوظ عنه برواية الثقة أو بالتدوين في السكتب كذلك يجب العمل به ما لم يقع اجماع على مخالفته والتقليد في العرف كما ذكره ابن السبكي وغيره وهو العمل بقول الغير من غير معرفة دليله شامل لذلك وفي شرح الجلال المحلى في بيان هذا التعريف ما نصه وخرج بقوله من غير معرفة دليله أخذ القول مع معرفة دليله فهو اجتهاد وافق اجتهاد القائل لان معرفة الدليل إنما تكون للمجتهد لتوقعها على معرفة سلاسته عن المعارض بناء على وجوب البحث عنه وهى متوقفة على استقراء الأدلة كلها ولا يقدر على ذلك الا المجتهد اه وعلمه شيخ الاسلام بأن معرفة الدليل من الوجه الذى باعتباره يفيد الحكم لا تكون الا للمجتهد وعلى كل حال فالمراد بقولهم من غير معرفة دليله أى معرفة تامة وهى معرفة الاستنباط الاجتهادى والاكتساب الفقهي الذى يشترط فى اعتباره توفر الشروط المنوه عنها فى كتب الاصول فدخل فى التقليد أخذ العامى بقول المجتهد من غير معرفة دليله أصلاً أو مع معرفته معرفة غير تامة بأن عرف وجه دلالة ولكن لا يعرفها من الوجه الذى باعتباره يفيد الحكم ومن ذلك مجتهدو المذاهب والفتيا فان أخذ هؤلاء بقول المجتهد المطلق داخل فى التقليد وخارج عن الاجتهاد المذكور وأما أخذ مجتهد أى متأهل للاجتهاد لم يعلم حكم النازلة قبل النظر فى الأدلة بقول مجتهد آخر فهذا لا يجوز ولا يدخل فى تعريف التقليد لقدرته على المعرفة التامة فهو مجتهد يجب عليه أن يتعرف حكم النازلة بالاجتهاد الذى هو بذل الوسع بالنظر فى المآخذ الشرعية المؤدية إلى المطلوب

﴿ كلام الشوكاني فى سؤال أهل الذکر ومنع التقليد ﴾

إذا علمت ذلك فقول الشوكاني ان طريق السلف إنما هى سؤال العامة أهل

الذ كروهم أهل العلم بالكتاب والسنة ليخبروهم بالحكم الشرعى بحيث يقولون لهم قال الله تعالى كذا وقال رسوله . ص . كذا وهذا من قبيل العمل بالرواية لا بالرأى واتباع للكتاب والسنة وليس من التقليد فى شىء اذ التقليد وهو العمل بقول الغير من غير حجة أو قبول رأى من لا تقوم به حجة بلا حجة لا يجوز القول به فى دين الله تعالى اه غير صحيح لانه مبنى على دعاوى لم تثبت وهى أن طريق السلف فى افتنائهم العامة مقصورة على اخبارهم بالكتاب والسنة وأن أقوال المجتهدين ليست حجة بالنسبة الى غيرهم وانما هى رخصة فى حقهم عند عدم ذكر الدليل كما سيأتى عنه وأن اسم التقليد لا يقع الا على معنى واحد وهو العمل بقول الغير من غير حجة تقوم على حكمه أو على حجة قوله كما يدل عليه قوله أو قبول رأى اطلع وقد علمت أن طريق السلف ليست كذلك فان افتناءهم العامة قد يكون بذكر الحكم تثنى الدليل وقد يكون مقرونا به وقوله تعالى فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون شامل للحالين باطلاقه ومقتضى سياقه وان قول المجتهد ليس حجة أى من حيث إنه قوله وأما من حيث انه مأخوذ من الكتاب والسنة فحجة بالاجماع على أنه اذا لم يكن قول المجتهد حجة بالنسبة الى غيره فالتفرقة بينه مجردا عن السند فيكون الأخذ به من التقليد الذى لا يجوز وبينه مقرونا بالسند فيجوز ويسمى اتباعا وعملا بالرواية لا تقليدا مع أن قول المجتهد مأخوذ من الكتاب والسنة وإبانة لغناهما غير ظاهرة فالخلق ما عليه الجماعة من أن اخبار السلف إن كان صادرا من مجتهد فقولوه حجة فى حق نفسه وحق غيره مقرونا بالسند أو مجردا عنه والأخذ به فى كلا الحالتين تقليد واتباع للكتاب والسنة وان كان صادرا من عالم موثوق به غير مجتهد فالأخذ عنه ان كان بطريق الرواية عمن يحجج بقوله كان تقليداً ان روى عنه لا تقليداً له وعملا بالرواية واتباعاً للكتاب والسنة فيجوز وان لم يكن كذلك فتقليد غير جائز ومصادقه تقليد العامى للعامى وفى حكمه تقليد المجتهد لمثله فانه غير جائز أيضاً \* والحاصل أن التقليد عند العلماء له معنيان أحدهما

العمل بقول الغير من غير حجة أى من غير دليل قائم على حجتيه والثانى العمل بقول الغير من غير معرفة دليله معرفة تامة والمراد بالغير المجتهد كما تقدم والأول غير جائز باتفاق والثانى جائز بل لازم عند أهل الحق وأما قوله إذ التقليد الخ فهذه طريقة الشوكانى ومن على شاكلته وتقدم عن الجلال المحلى فى شرح تعريف التقليد الجائز ما يدل دلالة واضحة على أن التقليد لا يكون الا لقول المجتهد سواء كان حيا أو ميتاً بواسطة أو بغير واسطة وهذه الطريقة هى طريقة الجمهور وهى أولى بالاعتبار والبحث من الطريقة الأخرى لان التقليد عليها مقابل للاجتهاد وتابع له فى حكم الجواز ولانه الأوفق بما ذكره من أن البحث عن التقليد فى علم أصول الفقه تبعى من قبيل تميم الصناعة دعا اليه ذكر الاجتهاد المقصود بالذات فى الكتاب إذ الأصول هو العلم الباحث عن الدلائل الاجمالية وما يعرض لها من القدرح والتزجيج والاجتهاد الذى هو طريق اكتساب الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية وهو الفقه المبني على قواعد الاصول والغاية المقصودة منه والمكلفون بالنسبة لأحكام الشريعة وأدلتها قسمان قسم قادر على أخذ الأحكام من أدلتها بطريق الاجتهاد وقسم دون ذلك والأول هم المجتهدون والثانى هم المقلدون ولا بد لكل منهما من معرفة الحكم الشرعى ليعمل به حسبما كلف والأول بمقتضى التكليف العام مأمور بالاجتهاد للعمل بالأحكام الشرعية واتباعها والثانى مأمور بتقليده كذلك وهذا إنما يلائمه طريقة الجمهور فى معنى التقليد المحكوم بجوازه فى دين الله تعالى دون الطريقة الأخرى التى ذهب اليها جماعة من الأصوليين كالعلامة ابن الحاجب ومن نحا نحوه وإن كان لا تنافى بين الطريقتين إذ كلا الفريقين قائل بها وإنما الكلام فيما هو الأجدر بعقد البحث فالعلامة ابن السبكي ومن معه عقدوا البحث فى التقليد بالمعنى العرفى المشهور والعلامة ابن الحاجب ومن معه عقدوه على الطريقة الأخرى ولذا فرع كل منهما مسألة لزوم اتباع غير المجتهد للمجتهد على التقليد بالمعنى العرفى ولزم ابن الحاجب فى صنيعه التفريع على غير المذكور

اتكالا على اشتهار التقليد بالمعنى العرفي كما سيأتى بيانه وأما قول بعضهم كيف يؤمر المقلد بتقليد أقوال الأئمة ولزوم اتباعهم والتقليد بهذا المعنى الذى قلتم يجوازه من قبيل التعبد والتعبد فى أحكام الله تعالى إنما يكون بأوامر الكتاب والسنة ولا يكون الا عن علم بالمتعبد به والمقلد ليس من أهل العلم إذ العلم هو معرفة الشيء بدليله والتقليد ليس كذلك فجوابه أن التعبد بأوامر الكتاب والسنة إن أريد به التعبد بألفاظهما فذلك غير لازم إلا فى القرآن بالنسبة لتلاوته وإن أريد التعبد بما دل عليه فلا أخذ بأقوال المجتهدين المأخوذة من الكتاب والسنة تعبد بمعناها ولا نسلم أن التعبد يتوقف على معرفة المتعبد به بخصوص دليله الذى هو أوامر الكتاب والسنة بل يكفي معرفة معناه سواء كان معبرا عنه بأقوال الله ورسوله أو بأقوال المجتهدين الذين قد قامت الحجة الشرعية على اعتبار أقوالهم ولزوم العمل بها لا من حيث أنها أقوالهم بل من حيث إنها دالة على ما دل عليه الكتاب والسنة وبالجملة فأقوال المجتهدين بالنسبة للعامة القاصرين بمثابة أقوال الله ورسوله يجب عليهم اتباعها والعمل بها لا لذاتها كما تقدم بل لقيام الحجة على اعتبارها والفقهاء المجتهدون والعلماء المحدثون هم القائمون مقام النبوة فى تبليغ الشريعة كتابا وسنة والتبليغ كما يكون بالفظهما يكون بمعناها المقهوم من دلالتها حسبا هو مقرر فى كيفية فهم المعانى من ألفاظهما بطريق الاجتهاد أو بدونه

### ﴿ الكلام فى تلقى الشريعة وحاجة الناس الى المجتهدين ﴾

وعند تحرير بلوغ السؤل رأيت فى إعلام الموقعين لابن القيم المتوفى سنة ٧٥٠ ما يأتى فألحقته بهذا الموضوع ملخصا لما فيه من العوائد الجملة قال رحمه الله أن أشرف العلوم على الاطلاق علم التوحيد وأقنعها علم أحكام أفعال العبيد ولا سبيل الى اقتباس هذين العلمين الا من مشكاة من قامت الأدلة القاطعة على عصمته وهو الصادق المصدوق الذى لا ينطق عن الهوى إن هو الا وحي يوحى والتلقى عنه . ص . على نوعين نوع بواسطة ونوع بغير واسطة والثانى حظ أصحابه الذين



حازوا قصب السبق في ميدان العلم والفضل ثم القوا إلى التابعين ما تلقوه من مشكاة النبوة خالصا صافيا وكان سندهم فيه عن نبيهم . ص . عن جبريل عن رب العالمين سنداً صحيحاً عالياً خبرى التابعون لهم باحسان على منهاجهم القويم واقتفوا على آثارهم صراطهم المستقيم ثم سلك تابع التابعين هذا المسلك الرشيد وهدوا إلى الطيب من القول وهدوا إلى صراط الحميد ثم جاء الأئمة من القرن الرابع المفضل فسلكوا على آثارهم واقتبسوا هذا الهدى من مشكاة أنوارهم ثم سار على آثارهم الرعية الأولى من أتباعهم ودرج على منهاجهم الموفقون من أشياعهم زاهدين في التعصب للرجال واقفين مع الحجة والاستدلال يسرون مع الحق أين سارت ركائبه ويستقلون مع الصواب حيث استقلت مضاربه ثم خلف من بعدهم خلوف فرقوا دينهم وكانوا شيعا كل حزب بما لديهم فرحون جعلوا التعصب للمذاهب ديارتهم التي بها يدينون ورعوس أموالهم التي بها يتجرون ثم قال ولا كانت الدعوة إلى الله والتبليغ عن رسوله شعار حزبه المفلحين وأتباعه من العالمين كما قال تعالى قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني وسبحان الله عما يشركون وكان التبليغ عنه نوعين تبليغ ألفاظه وما جاء به وتبليغ معانيه. كذا العلماء من أئمة منحصرين في قسمين أحدهما حفاظ الحديث وجهاً بذته والقادة الذين هم أئمة الأئام وزوامل الاسلام الذين حفظوا على الامة معاد الدين ومعاقله وحموا من التغير والتكدير موارد ومناهل والثاني فقهاء الاسلام ومن دارت الفتيا على أقوالهم بين الأئام الذين خصصوا باستنباط الأحكام وعنوا بضبط قواعد الحلال والحرام فهم في الأرض بمنزلة النجوم في السماء بهم يهتدى الحيران في الظلمات. وحاجة الناس إليهم أعظم من حاجتهم إلى الطعام والشراب وطاعتهم أفرض عليهم من طاعة الأمهات والآباء بنص الكتاب قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً قال عبد الله بن عباس في إحدى الروايتين عنه وجابر بن عبد الله (م — ٢ بلوغ)

والحسن البصرى وأبو العالصة وعطاء بن أبي رباح والضحاك ومجاهد في  
احدى الروايتين عنهم أولو الأمر هم العلماء وهو احدى الروايتين عن الامام  
احمد قال أبو هريرة وابن عباس في الرواية الاخرى وزيد بن أسلم والسدى  
ومقاتل هم الأمراء وهو الرواية الثانية عن احمد والتحقيق أن الأمراء إنما  
يطاعون إذا أمروا بمقتضى العلم فطاعتهم تبع لطاعة العلماء فان الطاعة انما تكون  
في المعروف وما أوجبه العلم . فكما أن طاعة العلماء تبع لطاعة الرسول فطاعة  
الامراء تبع لطاعة العلماء . ولما كان قيام الاسلام بطائفتي العلماء والامراء وكان  
الناس كلهم تبعاً لهم كان صلاح العالم بصلاح هاتين الطائفتين وفساده بفسادهما  
كما قال عبد الله بن المبارك وغيره من السلف صنفان من الناس اذا صلح صلح  
الناس واذا فسد فسد الناس قيل من هم قال الملوك والعلماء . ثم قال ولما كان التبليغ  
عن الله سبحانه يعتمد العلم بما يبلغ والصدق فيه لم تصلح مرتبة التبليغ بالرواية  
والفتيا الا لمن اتصف بالعلم والصدق فيكون عالماً بما يبلغ صادقاً فيه ويكون مع ذلك  
حسن الطريقة رضى السيرة عدلاً في أقواله وأفعاله متشابهاً بالسرو والعلانية في مدخله  
ومخرجه وأحواله وأول من قام بهذا المنصب الشريف سيد المرسلين وامام المتقين  
وخاتم النبيين عبد الله ورسوله وأمينه على وحيه وسفيره بينه وبين عباده فكان  
يفتى عن الله بوحيه المبين وكان كما قال له أحكم الحاكمين ( قل ما أسألكم عليه  
من أجر وما أنا من المتكلفين ) ثم قام بالفتوى بعدهم برك الاسلام وعصاة الایمان  
وعسکر القرآن وجند الرحمن أولئك أصحابه . ص . ألین الأئمة قلوباً وأبلغها علماً  
وأقلها تكلفاً وأحسنها بياناً وأصدقها إيماناً وأعما نصيحة وأقربها الى الله  
وسيلة وكانوا بين مكثر منها ومقل ومتوسط وكان السلف من الصحابة والتابعين  
يكرهون التسرع في الفتوى ويود كل واحد منهم أن يكفيه اياها غيره فاذا رأى  
أنها قد تعينت عليه بذل اجتهاده في معرفة حكمها من الكتاب والسنة أو قول الخلفاء  
الراشدين ثم أفتى اه ولا يخفى ما فيه من الفوائد الجملة التي يستضيء بنورها أتقياء

الأمة فقد أبان فيه رحمه الله فضل الصحابة والتابعين وتابع التابعين ومن اقتفى أثرهم من العلماء الوارثين وأثبت مرتبة الاجتهاد والتقليد على أحسن وجه وأتم بيان وسيأتى له مزيد . ولتعد الى ما أشرنا اليه من عقد البحث في التقليد على الطريقة الاخرى التي ذهب اليها ابن الحاجب ومن تبعه

### ﴿ كلام ابن الحاجب في معنى التقليد ﴾

فقد قال في مختصره التقليد العمل بقول الغير من غير حجة وليس الرجوع الى الرسول وإلى الاجماع والعامى الى المفتى والقاضى الى العدول تقليداً لقيام الحجة ولا مشاحة في التسمية اه فانت تراه جعل رجوع العامى إلى المجتهد كالرجوع الى الرسول وإلى الاجماع والقاضى الى العدول ليس تقليداً لقيام الحجة على قبول قولهم وخروج هذه الأمور الاربعة عن التقليد بهذا المعنى الى الانباع مثلاً انما هو لقيام الحجة فيها على قبول قول الغير وهو الرسول والاجماع والمفتى والعدول لا لذكر السند كما زعمه الشوكانى ثم أتبع ذلك بقوله ولا مشاحة في التسمية اشارة الى أنه اذا سمى ذلك أو بعضه تقليداً لامشاحة فيه وفي شرح العضد التقليد وهو العمل بقول الغير من غير حجة كأخذ العامى بقول مثله والمجتهد بقول مثله وعلى هذا فلا يكون الرجوع الى الرسول تقليداً له وكذا الى الاجماع وكذا رجوع العامى الى المفتى وهو الفقيه المجتهد وكذا رجوع القاضى الى العدول في شهادتهم وذلك لقيام الحجة فيها فقول الرسول . ص . حجة بالمعجزة والاجماع بما مر في حججه وقول الشاهد والمفتى بالاجماع ولو سمى ذلك أو بعضه تقليداً كما سمى في العرف أخذ المقلد العامى بقول المفتى تقليداً فلا مشاحة في التسمية والاصطلاح اه أى لو سمى شيء من هذه المذكورات التي ليست تقليداً بالمعنى الذي ذكر تقليداً بالمعنى العرفي فلا مشاحة في التسمية والاطلاق وقوله كما سمى في العرف اغل ظاهر في أن التسمية بالتقليد في هذا النوع وقعت عرفاً دون ما سواه من الأمور المذكورة معه وان جاز اطلاقه عليها إذ لا مشاحة في التسمية وهذا ما جرى عليه

أصحاب الطريقة الأخرى حيث عرفوا التقليد بأخذ قول الغير من غير معرفة دليله وأرادوا به ما ذكر كما تقدم لاتفاقهم على أن قول المجتهد بالنسبة للعامة حجة بالاجماع يجب العمل به في حقه وحق مقلده ومن ذلك اثبات الفقيه حكم الفرع في اجتهاد القياس فانه أحد الأصول الأربعة الواجب اتباعها والعمل بها عند أهل الحق فيجب على العامة اتباع قوله الدال على الحكم المذكور الذي أثبتته بطريق الاجتهاد وقد فرع الامام ابن الحاجب وغيره ممن عقدوا البحث لبيان التقليد الممنوع لزوم اتباع غير المجتهد للمجتهد على التقليد بالمعنى العرفي كالامام ابن السبكي وغيره ممن عقدوا البحث لبيان هذا المعنى الذي ذهب اليه الجمهور لاتفاق الفريقين على منع الأول وجواز الثاني وتقدم كلام ابن السبكي وشرحه للجلال المحلى في ذلك وعبارة ابن الحاجب وشرحه للعصدي من لم يبلغ درجة الاجتهاد يلزمه التقليد سواء كان عاميا أو ظاهريا بطرف صالح من علوم الاجتهاد وقيل إنما يلزم العالم التقليد بشرط أن يتبين له صحة اجتهاد المجتهد بدليله بأن يعرف ما يستند اليه من الأصول الأربعة وما في حكمها ويعرف جهة دلالة على الحكم ليسلم من لزوم اتباعه في الخطأ الجائر عليه اه فأت تراهم متفقين على لزوم تقليد العامة للمجتهد لافرق بين من عقد البحث للتقليد الممنوع ومن عقده للتقليد بالمعنى الجائر وأما العالم الذي لم يبلغ درجة الاجتهاد فالجمهور على لزوم تقليده أيضا مطلقا . وقيل إنما يلزم بشرط أن يتبين له صحة اجتهاد المجتهد بدليله ليسلم من لزوم اتباعه في الخطأ الجائر عليه وأنت خير بأن احتمال الخطأ لا يزال باقيا فان مجرد ابداء المستند لغير المجتهد لا يرفع احتمال الخطأ عنه لكون البيان ظاهريا والتقليد كما يكون في الحكم يكون في الدليل وكذلك المجتهد يجب عليه اتباع اجتهاده مع احتمال الخطأ والحاصل أن الاتباع لم يقع في القول لمخطئه وإنما وقع فيه لظن حقيقته وتقدم أن احتمال الخطأ لا يلغى اليه في استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة السمعية متى صدر من الفقيه المتأهل للاجتهاد لكونها ظنية لا تنتج إلا ظنا والمدار على أن يكون المجتهد من

توفرت فيه شروط الاجتهاد وأن لا يقصر في اجتهاده صوتاً لأحكام الدين عن الخطأ بقدر المستطاع . فهذا الشرط الذي عول عليه صاحب القيل المذكور بعيد عن التحقيق فلا يعول عليه وجمهور العلماء على خلافه

﴿ عودة إلى كلام الشوكاني في سؤال أهل الذكر ﴾

وأغرب مما قاله في بيان طريق السلف في سؤال أهل الذكر ما رأته أول مرة في كتابه المسمى بالقول المقيّد في حكم التقليد حيث قلب استدلال الجمهور على جواز التقليد بآية ( فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون ) إلى الاستدلال بها على منعه وهل في ذلك وكبر ودندن وططنن فرأيت أن ابنه عليه في هذا الموضع وأبين ما فيه ليعلم القارئ أن الذين لا ينصفون مناظرهم أي منقلب يتقبلون قال رحمه الله أما بعد فانه طلب منى بعض المحققين من أهل العلم أن أجمع لهم بحثاً يشتمل على تحقيق الحق في التقليد أجاز هو أم لا على وجه لا يبقى بعده شك ولا يقبل عنده شكك ولما كان هذا السائل من العلماء المبرزين كان جوابه على نمط علم المناظرة فنقول وبالله التوفيق : لما كان القائل بعدم جواز التقليد قائماً في مقام المنع وكان القائل بالجواز مدعياً كان الدليل على مدعى الجواز وقد جاء المجوزون بأدلة منها قوله تعالى فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون قالوا فأمر سبحانه من لا علم له أن يسأل من هو أعلم منه والجواب أن هذه الآية الشريفة واردة في سؤال خاص خارج عن محل النزاع كما يفيد ذلك السياق المذكور قبل هذا اللفظ الذي استدلوا به وبعده قال ابن جرير والبغوي وأكثر المفسرين إنها نزلت ردّاً على المشركين لما أنكروا كون الرسول بشراً وقد استوفى ذلك السيوطي في الدر المنثور وهذا هو المعنى الذي يفيد السياق وعلى فرض أن المراد السؤال العام فالأمور بسؤالهم هم أهل الذكر والذكر هو كتاب الله وسنة رسوله . ص . لا غيرهما ولا أظن مخالفاً يخالف في هذا وإذا كان المأمور سؤلهم هم أهل القرآن والسنة فالآية المذكورة حجة على المقلدة وليست بحجة

لهم لأن المراد أنهم يسألون أهل الذکر ليخبروهم به أى بالذکر فالجواب أن يقولوا لهم قال الله كذا قال رسوله كذا فيعمل السائلون بذلك وهذا غير ما يريد المقلد المستدل بالآية الكريمة فانه إنما استدل بها على جواز ما هو فيه من الأخذ بأقوال الرجال من دون سؤال عن الدليل فان هذا هو التقليد ولهذا رسموه بأنه قبول قول الغير من دون مطالبة بحجة فحاصل التقليد أن المقلد لا يسأل عن كتاب الله ولا عن سنة رسوله (ص) بل يسأل عن مذهب امامه فقط فاذا جاوز ذلك إلى السؤال عن الكتاب والسنة فليس بمقلد وهذا يسلمه كل مقلد ولا ينكره وإذا تقرر بهذا أن المقلد إذا سأل أهل الذکر عن كتاب الله وسنة رسوله . ص . لم يكن مقلدا علمت أن هذه الآية الشريفة على تسليم أن السؤال ليس عن الشيء الخاص الذي يدل عليه السياق بل عن كل شيء من الشريعة كما زعمه المقلد تدفع وجهه وترغم آفته وتكسر ظهره كما قررناه اهـ

### ﴿ الرد على الشوكاني فيما قرره في آية الذکر ﴾

وأى ناظر في هذه العبارة لا يتعجب كل العجب من هذا التقرير الذى نزع اليه العلامة الشوكاني وخرج به عن جماعة المفسرين والمحدثين والفقهاء والأصوليين أولا يقول ان هذه الآية الشريفة واردة في سؤال خاص خارج عن محل النزاع الخ وفي صحيفة ثلاثين من هذا الكتاب بعد أن ساق الآيات الواردة في حق الكفار مثل قوله (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله) وقوله (إنا أطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلا) وقوله (ما هذه التماثيل التى أنتم لها عاكفون قالوا وجدنا آباءنا لها عابدين) قال فهذه الآيات وغيرها مما ورد في معناها ناعية على المقلدين ما هم فيه وإن كان تنزيها في الكفار لكنه قد صرح تأويلها في المقلدين لانحداد العلة وقد تقرر في الأصول أن الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وأن الحكم يدور مع العلة وجودا وعدما وقد احتج أهل العلم بهذه الآيات على ابطال التقليد ولم يمنعهم من ذلك كونها نازلة في الكفار اهـ فهل نسي رحمه الله ما قدمت يداه فلم يصلحه

أو فرض نفسه في الجواب عن استدلال الجمهور على جواز التقليد غيره في الاستدلال على إبطاله حتى لا يكون طاعيا في مناظرته ولا متناقضا في منطق عبارته . وثانيا يقول وإذا كان المأمور بسؤالهم هم أهل القرآن والسنة فالآية المذكورة حجة على المقلدة وليست بحجة لهم لأن المراد أنهم يسألون أهل الذکر ليخبروهم به أى بالذکر الخ من أين جاءه أن المراد من الآية الكريمة ما ذكر أن كان من منطوق لفظها لممنوع وإن كان لمن مفهوم سياقها فأشد منعا وبجهد بيان الذکر بالقرآن والسنة لا يفيد وطريق السلف في الافتاء بما ذكره ليست لزاما كما علمت على أنها إذا كانت ميسورة لهم كافية في تفهيم أهل عصرهم لا يلزم أن تكون كذلك لأهل هذه العصور وعلى فرض أنها كذلك فسياق الآية يبعد ما قاله كل البعد لأن الذکر يقتضى سياقها هو الكتاب أى التوراة والانجيل وأهله اليهود والنصارى والمأمورون بالسؤال من أنكروا أن الرسل يكونون رجلا أى أنكروا هذا الحكم فرد الله تعالى عليهم بقوله (وما أرسلنا من قبلك إلا رجلا نوحى إليهم) ثم أمر اليهود والنصارى المنكرين لهذا الحكم أن يسألوا أهل الذکر عنه ان كانوا لا يعلمون ليخبروهم به أى بذلك الحكم كما هو الظاهر لأن السؤال عنه لاعتدائه دليله والجواب المساوئله هو إخبارهم بذلك الحكم ولا يلزم أن يكون بلفظ التوراة والانجيل وصورة السياق هذه لانزال داخلية في عموم الآية أصلا في تعميمها لأشراك سائر الصور معها في العلة والحكم فينبغى أن تكون سائر الصور كذلك سؤالا وجوبا على أن العلامة الشوكاني لم يتعرض في بيانه لأهل الذکر مع أن الأجدر به وما هو بصده أن يبينه أولا بالمجتهدين لأنهم الجديرون بهذه الاضافة إذ هم المتأهلون للنظر في الكتاب والسنة لأخذ الأحكام الشرعية منهما على أكمل وجه وأتم بيان ثم يعطف عليهم العالمين بأحكام الشريعة الراوين لها عن مذاهب المجتهدين على وجه يوثق به لان الكلام في أحكام الشريعة المأخوذة من الكتاب والسنة لا في مطلق الاحكام ولا في لفظ الذکر وحيتثذ يكون المعنى على ظاهر

النظم ومقتضى السياق ان كنتم لا تعلمون الحكم الشرعى فاسألوا أهل العلم به الآخذين له من الكتاب والسنة أو الراوين له عنهم لأن إضافتهم إلى الذكر بعنوان الأهل المتضمن معنى التأهل إنما هى من هذه الجهة لا من جهة أنهم حفظه الذكر ليخبروا به إذ قد يكون المستول العالم بالحكم المأخوذ من الكتاب والسنة غير حافظ لنظم الآية أو الحديث والواقع كذلك فأنك تجد كثيرا من أهل العلم على وثوق من الحكم وليسوا على ذكر من دليله وخصوصا فى هذه العصور التى قل فيها حفظه القرآن والسنة فما للشوكانى وشيعته يحيد عن هذا الطريق القويم . وثالثا يقول رحمه الله إن التقليد هو الأخذ بأقوال الرجال من دون سؤال عن الدليل ولذا رسموه الخ ومن الذى قال إن التقليد ما ذكر أو رسمه بذلك مرادا منه ما أراد العلامة الشوكانى ومن على شاكلته وقد علمت مما نقلناه عن علماء الأصول أن التقليد له معنيان أحدهما جائز عند أهل الحق والآخر ممنوع باتفاق وأنه لا نزاع بينهم فى ذلك بل القائلون بالمنع على أحد المعنيين قائلون بالجواز على المعنى الآخر وبالعكس وهل هذا المعنى الذى ذكره العلامة الشوكانى يصلح أن يكون محلا للنزاع بين المانع والمجيز فى حال أن المجيز لا يقول به ولا يعرفه كيف وهو مبنى على دعاوى لا يقول بها أحد من المجيزين . وبالجملة فالمناظرة التى عقدها الشوكانى فى كتابه القول المفيد مع القائلين بجواز التقليد لم يحور فيها محل النزاع لانصورا ولا تصديقا فان التقليد الذى قال به المجيز كما علمت هو الأخذ بقول المجتهد الذى قامت الحجة على قبول قوله من غير معرفة دليله معرفة تامة سواء اشتمل قوله على سند الحكم أولا وسواء أخذه عنه مباشرة أو بواسطة عالم موثوق به راوياه عن نفس المجتهد أو عن مذهبه المدون والتقليد الذى قال بمنعه العلامة الشوكانى هو الأخذ بقول من لم تقم على قبول قوله حجة بلا حجة وقد أدخل فيه الأخذ بقول المجتهد إذا لم يقترن بدليل فيمنعه لأن أقوال الرجال عنده لم يقم على قبولها حجة توجب الأخذ بها وليس محققا فى ذلك لقيام الحجة على قبول قول المجتهد لأخذه من الكتاب



والسنة فالأخذ به ليس أخذا بأقوال الرجال من حيث إنها أقوالهم كما تقدم وأما إذا اقترن بدليل فيجيز الأخذ به ويسميه اتباعا وهذا خلاف في التسمية لا يصلح أن يكون محلا للنزاع وأدخل فيه أيضا الأخذ بقول العالم بطرف صالح للاجتهاد وقال بمنعه إذا لم يقترن بدليل مطلقا وليس كذلك بل إذا كان على سبيل الرواية عن المجتهد أو عن مذهبه المدون وكان موثوقا به جاز لقيام الحجة على قبول قول الراوى إذا كان عدلا ضابطا وإذا اقترن بدليل أجازه مطلقا وسماه اتباعا وليس كذلك بل عمله إذا كان قوله على سبيل الرواية كما تقدم في الأخذ عن المجتهد سواء

﴿ تصوير الشوكاني مسألة التقليد والتنبيه عليه في ذلك ﴾

ثم توسع في التقليد الممنوع بما هو خارج عن مدلوله وصوره بما يقع خطأ من العامة وعزاه الى المقلدة حيث قال في الصحيفه الثالثة من هذا الكتاب إن مسألة التقليد التي يريد بها المقلدة هي تقليد عالم من العلماء في جميع مسائل الدين وقبول رأيه دون روايته وعدم مطالبته بدليل وترك النظر في الكتاب والسنة والتعويل على ما يراه من هو أحقر الآخذين بها فإن هذا هو عين اتخاذ الأخبار والرهبان أربابا كما سيأتى يانه اه وأنت خبير بأن تعريف التقليد على زعمه بل وعلى رأى خصومه لا يقتضي هذا التصوير وإنما تصوير التقليد الذي قال أهل الحق بجوازه هو أخذ عامى لا قدرة له على الاستقلال بالأخذ من الكتاب والسنة ولا معرفة له بالوجوه التي بها تمحيص الأدلة بقول مجتهد قادر على ذلك وبعبارة أخرى الأخذ بقول من قامت الحجة على قبول قوله من غير معرفة دليله معرفة تامة سواء لم يعرفه أصلا أو عرفه معرفة لا تخلو من التقليد فيه وسواء اقترن ذلك القول بسند أو تجرد عنه هذا هو التقليد الذي ذهب جمهور العلماء الى جوازه وقد علمت أنه اذا وقع من العامى شيء من الخطأ وكان مخالفا لما عليه الجماعة في التقليد وجب تعليمه كسائر ما يقع من العامة في أعمال التكليف وقد قلنا ينبغي للعلماء أن يعلموا العامة مسألة التقليد على الوجه الذي لا محذور فيه ليكونوا على

بينه من الأمر في تعبدهم واتباعهم للتكاليف الشرعية وقوله في التصوير تقليد عالم من العلماء ظاهره أى عالم كان وليس كذلك بل التقليد لا يكون الا للمجتهد القائم مقام النبوة في بيان الأحكام الشرعية ومن أخذ من العامة بقول غيره فليس مقلدا له وإنما هو مقلد لمذهب امامه الذى روى عنه فيشترط فيه ما يشترط في الراوى من العدالة والضبط وقوله في جميع مسائل الدين ترويج في التصوير وقوله وقبول رأيه دون روايته قد علمت أنه اذا كان المقلد بالفتح مجتهداً فأريه لا بد أن يكون مأخوذاً من الكتاب والسنة فان كان رأيه موافقا لروايته حديثاً صحيحاً ليس منسوخاً ولا مصروقاً عن ظاهره لدليل آخر فتلك الرواية مأخذ رأيه فيكون قبول رأيه قبولاً لروايته وان كان مخالفاً لروايته فليس عند العالمى من العلم ما يمكنه من الحكم بصحة تلك الرواية التى ذهب الامام الى خلافها وأنها ليست منسوخة ولا مصروفة عن ظاهرها حتى يأخذ بها ويعدل عن رأيه فان تعرف ذلك من طريق موثوق به وظهر له أن إمامه مخطىء في رأيه وجب عليه أن يترك رأيه ويأخذ بروايته وإلا فالواجب أن يبقى على قبول رأيه دون روايته التى لم يتضح له بها انه مخطىء في رأيه وإذا كان عالماً غير مجتهد فان لم يكن موثقاً به فهذا لا يجوز الأخذ بقوله لارأيا ولا رواية وإن كان عدلاً ضابطاً موثقاً به ونقل رأى إمامه في مسألة وروى حديثاً يخالفه وكان صحيحاً غير منسوخ ولا مؤول واتضح له ذلك بطريق يعول عليه فالرواية مقدمة على رأيه المنقول وقوله وعدم مطالبته بدليل قد علمت ما فيه وسيأتى أن المقلد لا يلزمه أن يطالب المقلد بدليل لان قوله بالنسبة اليه قد قامت الحججة على قبوله نعم له أن يطالبه بالدليل للتبصر ومزيد الاطمئنان وليس في التقليد على الوجه الذى ذكره العلماء تعرض لترك الكتاب والسنة كيف وأقوال المجتهدين ومنهم محدثون ومفسرون مأخوذة من الكتاب والسنة وقد حووا أهل النظر من مقلديهم على التدبر في ما أخذها وورثهم من العلم والعمل ما يأتاهون به بلوغ مرتبتهم - والسنة المشروعة لهم

ولا تتمهم ناطقة بالحث والترغيب في مزاولة الكتاب والسنة والتدبر في معانيهما .  
والاقتباس من مشكاة أنوارهما . ولا تزال معاهد التعليم الديني في سائر بلاد الاسلام  
مشتغلة بدراسة الكتاب والسنة لطلاب العلم وجميعهم مقلدون لأنتمهم والخطباء  
والوعاظ وأئمة المساجد في المدائن والقرى لا تخلو تعاليمهم وإرشاداتهم من بيان  
الكتاب والسنة وكذلك تعاليم المسائل الفقهية المدللة بالآيات والاحاديث والافيسة  
وقواعد الاصول المطبقة على مسائل الفقه وجزئيات الأدلة كلها تعلم وبيان  
للكتاب والسنة لاشغالها على آيات قرآنية وأحاديث نبوية وأحكام شرعية يتلقاها  
العامة عن الخاصة ويتناقلونها فيما بينهم ويتبعونها كما يتبعون أقوال الأئمة لئلا يضلوا  
أقوال من دونها بل لانها أقوال مأخوذة من الكتاب والسنة وما إليها من قياس  
أو إجماع . ألم يعلم العلامة الشوكاني أن تعريف القرآن للأحكام الشرعية أكثره  
كلى وحيث جاء جزئيا فأخذه على الكلية إما بالاعتبار أو بمعنى الاصل إلا  
ما خصه الدليل مثل خصائصه . ص . وان السنة جاءت مبينة للكتاب على  
هذا الطراز وأقوال الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين جاءت مبينة للكتاب  
والسنة كذلك ولا يزال باب البيان مفتوحا في كتاب الله وسنة رسوله . ص . يلججه  
المفسر والمحدث والمجتهد والعالم في كل عصر وأوان وكل هؤلاء معاد المجتهد مقلدون  
فكيف يقول في هذه الصحيفة إن في التقليد ترك النظر في الكتاب والسنة  
ويتعالى في الصحيفة الثامنة فيقول ان جميع المقلدين لا يعدلون بقول من قلده  
كتبا ولا سنة ولا يخالفونه وان تواترهم ما يخالفه من السنة اه كيف يقول هذا  
على اطلاقه ولا يفرق بين من فيه أهلية النظر والاستنباط والقدر والترجيح  
والتخريج ومن ليس كذلك ثم يبالغ بقوله وان تواترهم ما يخالفه وهو يعلم أن تواتر  
الحديث إنما يثبت استناده إلى النبي . ص . وأما كونه مؤولا أو منسوخا بدليل  
آخر فلا دخل للتواتر فيه وانظر قوله على ما يراه من هو أحقر الآخذين بهما الخ  
فانه لا يخلو من غلو وإفراط في التعبير . والحاصل أن الصحابة والتابعين والأئمة

المجتهدين لم يلتزموا ذكر الدليل في فتاويهم والعامة لم يلتزموا طلبه في استفتائهم كما تقدم وسؤال أهل الذكرك عند عدم العلم إنما هو عن الحكم لاعنه وعن دليله لأنه المكلف به والمتعلق بفعله وانباء المجتهد عنه إنما يكون بعد أخذه من مأخذه الشرعية بطريق الاجتهاد على الوجه المقرر في علم الأصول والبيان المتبع في علم التفسير والتأويل وحيث أن يكون قوله واجب الاتباع لآلأنه قوله بل لأنه مأخوذ من قول الله وقول رسوله . ص . مع قيام الحجة على قبول قوله سواء أخطأ أو أصاب كما ورد به الحديث المشهور فالعلامة الشوكاني يقول برأيه في الاجتهاد والتقليد وفي آية الذكرك المجيد وبأمر المقلدين بما لم يأمرهم به الله ورسوله وبيناهم عما لم ينهوا عنه وسيأتي عنه ما قد يخالف ما قلناه عنه فتدبر

### ﴿ كلام ابن القيم في حكم التقليد وأقسامه ﴾

وقد بسط العلامة ابن القيم القول في التقليد وقسمه الى ما يحرم الأخذ به والى ما يجب المصير اليه والى ما يسوغ من غير إيجاب حيث قال فأما النوع الأول فهو ثلاثة أنواع أحدها الاعراض عما أنزل الله وعدم الالتفات اليه اكتفاء بتقليد الآباء الثاني تقليد من لا يعلمه المقلد أنه أهل لأن يؤخذ بقوله الثالث التقليد بعد قيام الحجة وظهور الدليل على خلاف قول المقلد والفرق بين هذا وبين النوع الأول أن الأول قلد قبل تمكنه من العلم والحجة وهذا قلد بعد ظهور الحجة له فهو أولى بالذم ومعصية الله ورسوله وقد ذم الله سبحانه هذه الأنواع الثلاثة من التقليد في غير موضع من كتابه وساق رحمه الله الآيات الواردة في حق الكفار دليلاً على ذلك مثل قوله تعالى (إننا وجدنا آباءنا على أمة وإننا على آثارهم مقتدون) ثم قال فإن قيل إنما ذم القرآن من قد الكفار وآباءه الذين لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون ولم يذم من قلده العلماء المهتدين بل قد أمر بسؤال أهل الذكرك وهم أهل العلم وذلك تقليد لهم قال تعالى (فاسألوا أهل الذكرك إن كنتم لاتعلمون) وهذا أمر لمن لا يعلم بتقليد من يعلم فالجواب أنه سبحانه ذم من أعرض عما أنزل

الله الى تقليد الآباء وهذا القدر من التقليد هو ما اتفق السلف والأئمة الأربعة على ذمه وتحريمه وأما تقليد من بذل جهده في اتباع ما أنزل الله وخفى عليه بعضه فقلد فيه من هو أعلم منه فهذا محمود غير مذموم ومأجور غير مأزور كما سيأتي يانه عند ذكر التقليد الواجب والسائق إن شاء الله اه وهذا صريح في أن أصل التقليد مشروع وإنما الكلام في بيان ما يجوز منه وما لا يجوز لافي منعه مطلقا ولا في جوازه مطلقا فان ذلك لم يقل به الا من لا يعتد بقوله وظاهره أن ما حكم عليه بالذم والوزر إنما هو في من له قدرة على النظر في أدلة الأحكام من أهل العلم وان لم يبلغ مرتبة الاجتهاد وأما من كان قاصرا عن النظر في أدلة الأحكام فلا يقال فيه أعرض عما أنزله الله إلى تقليد الآباء ولا بذل جهده في اتباع ما أنزل الله وخفى عليه بعضه كالعامّة الذين لم يشتغلوا بالعلم أو اشتغلوا به قليلا بحيث لا يعرفون كيف تؤخذ الأحكام من أدلتها فهؤلاء لا سبيل لهم في التعبد الاسؤال أهل الذكر عما لا يعلمون من الاحكام المتعبد بها والا اكتفاء بالتقليد ومع ذلك فالمطلوب منهم أن يتعلموا أمور دينهم وما يحتاجون اليه في معاملاتهم ليحرزوا فضيلة العلم والتفقه في الدين بقدر الامكان وأما ما نقله عن علي رضي الله عنه أنه قال إياكم والاستئان بالرجال فقد علمت أن ذلك إنما هو في الاستئان بمن لم تكن أقوالهم حجة أو كانت حجة كاقوال الأئمة المجتهدين واستئنا بها من حيث إنها أقوالهم لا من حيث إنها مأخوذة من الكتاب والسنة ومن ذلك ما نقل عن ابن مسعود أنه قال لا يقلدن أحدكم دينه رجلا ان آمن آمن وان كفر كفر فانه لا أسوة في الشرع فان من كان كذلك كان تقليده لقوله من حيث إنه قوله الى غير ذلك مما توسع به في هذا الباب وكله يجب حمله على تقليد غير الأئمة المجتهدين وأما تقليد الأئمة المجتهدين على الوجه الذي علمته فلا نزاع عند أهل الحق في جوازه والحاصل أن التقليد كالا جتهاد ينقسم الى مذموم ومحمود وأما القول بمنعه مطلقا أو جوازه مطلقا فباطل لا يلتفت اليه

وكذلك القول بمنع تقليد العامي للمجتهد إذا تجرد قوله عن السند وجوازه إذا اقترن به ولكن لا يسمى تقليدا بل اتباعا للسند المذكور من كتاب أو سنة كما ذهب إليه الشوكاني ومن نحو نحوه فلا يلتفت إليه كما تقدم لأنه يؤول إلى أن قول المجتهد المأخوذ من الكتاب والسنة ليس بحجة وذلك خلاف ما أجمعوا عليه وحكى ابن القيم عن الامام أحمد رضى الله عنه أنه فرق بين التقليد والاتباع حيث قال الاتباع أن يتبع الرجل ماجاء عن النبي . ص . وعن أصحابه ثم هو في التابعين مخير وقال أيضا لا تقلدنى ولا تقلد مالكا ولا الثوري ولا الاوزاعي وخذ من حيث أخذوا وقال من قلة فقه الرجل أن يقلد دينه الرجال اه وحاصله أن الاتباع خاص بقول الله وقول رسوله وأقوال الصحابة والتابعين والتقليد فيما عدا ذلك ولا يجوز وهذه طريقة أخرى فيما يسمى اتباعا وتقليدا وظاهر أن ذلك إنما هو في المتأهلين للفهم والنظر في المأخذ الشرعية بمن لطف أذهانهم واستقامت أفهامهم والافالفاصرون عن ذلك لا يمكنهم أن يأخذوا من حيث أخذوا وبالجملة فكل ما ورد في ذم التقليد والنهي عنه فليس على إطلاقه بل هو على ضرب من التأويل وإطلاقهم النهي فيه إنما هو للحث على النظر والعلم وممارسة الكتاب والسنة قدر المستطاع وذلك وإن كان مطلوبا لا يخلو إطلاقه من جريرة

### ﴿ مضار القول بزم التقليد على إطلاقه ﴾

فإن تحذير عامة الناس وخاصتهم عن التقليد ونهيهم عنه مطلقا اعتمادا على مثل هذه الآثار والأقوال التي ذكرها ابن القيم وابن حزم وابن تيمية وتبعهم في ذلك غيرهم كالشوكاني ومن نحو نحوه قد جلب على كثير من المغترين بأنفسهم من أهل العلم في هذه العصور شرا مستطيرا حتى زعم بعضهم ممن لا يحسن علما ولا عملا أن مثله منهي عن التقليد وأنه مكلف بالنظر في الكتاب والسنة والاختصاص بالاعتماد على الاستقلال كالمجتهدين سواء حتى تشبهوا بهم وقالوا هم رجال ونحن رجال وسوغوا لأنفسهم أن يخوضوا عباب هذا الأمر الخطير يحسبونه هينا وهو عند

الله عظيم فألحدوا وغيروا في قول الله وقول رسوله . ص . ونبذوا أقوال المجتهدين وتطرفوا على سائر المقلدين حتى شبهوهم باليهود والنصارى واطرحوا كتب الفقهاء وأقوال العلماء الراسخين وأصبح الدين يستغيث من أمثالهم ويبرأ الى الله من أقوالهم وأعمالهم وقد علمت أن هذه الآثار والنقول إن صحت فلها محامل بينها جهابذة العلم كما أن لمقابلها محامل أقعنت بها كتب الاصول ورسائل الفقهاء والعلماء الفحول فقد اتفقوا جميعا على أن التقليد ينقسم كالا جتهاد الى مذموم ومحمود وان إطلاق هذه الآثار والنقول الدالة على منع التقليد مطلقا ليس مرادا وإنما الغرض منه الزجر وسد ذريعة الفساد والتفكير من التقليد والاتباع الأعمى الذى كان عليه أهل الكتابين اليهود والنصارى فقد كانوا يطيعون أحبارهم ورهبانهم فيما يحلون لهم ويحرمون عليهم مما لم يحله الله ولا رسوله . ص . ولذلك ترى علماء الاسلام في التحذير عن التقليد ونحوه مما له خطر في الدين يستدلون على منعه بالآيات والأحاديث الواردة في اتباع اليهود والنصارى والشرعة المطهرة قد أكرت من التنديد على المشبهين بهذين الفريقين في عوائدهم وأخلاقهم وأزيائهم التي لها مساس بدينهم وكل ذلك انما هو للتحفظ من غوائل الشرك الذى قد يتسرب اليهم من التشبه بهم والتوغل في مودتهم فان ذلك ان لم يكن ذريعة الى الدخول في ماتمهم فهو جريرة الى الخروج عن سنن الاسلام وشعائره وحديث التلحين المشار اليه بقوله . ص . اقرؤا القرآن بلحون العرب واياكم ولحون أهل الكتابين ونهى المسلمين عن زيارة كنائسهم ومعاييدهم والاحتفال بأعيادهم وجنازهم أكبر دليل على منع مثل هذه التقاليد والحاصل أن التوسع في التقليد كالتوسع في الاجتهاد لكل منهما شريقتى والواجب الوقوف عند حدود الله . ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه وقد أطال ابن القيم الكلام في هذا الباب فراجع ان شئت وكن على بينة مما قلناه عن القوم في مسائل الاجتهاد والتقليد وما قرره بلوغ السؤل في هذا الموضوع لتخلص من ورطاته وتنجو مما عساه يكون من غلطاته

### ﴿ كلام الامام الغزالي في التقليد ﴾

وفي مستصفي الغزالي التقليد هو قبول قول بلا حجة وليس ذلك طريقا الى العلم لافي الاصول ولا في التروع وذهب الحشوية والتعليمية الى أن طريق معرفة الحق التقليد وأن ذلك هو الواجب وأن النظر والبحث حرام ويدل على بطلان مذهبهم مسالك منها أن صدق المقلد بالفتح لا يعلم ضرورة فلا بد من دليله ودليل الصدق المعجزة أو غيرها فصدق الرسول عليه السلام يعلم بمعجزته وصدق كلام الله بأخبار الرسول عن صدقه وصدق أهل الاجماع بأخبار الرسول عن عصمتهم ويجب على القاضي الحكم بقول العدول لامن حيث اعتقاد صدقهم بل من حيث دل السمع على تعبد القضاة باتباع غلبة الظن صدق الشاهد أم كذب ويجب على العامي اتباع الملقى أى المجتهد إذ دل الاجماع على أن فرض العوام اتباع ذلك كذب الملقى أم صدق أخطأ أم أصاب فنقول قول الملقى والشاهد لازم بحجة السمع والاجماع فهو قبول قول بحجة فلم يكن تقليدا فاننا نرى بالتقليد قبول قول بلا حجة فحيث لم تقم حجة ولم يعلم الصدق بضرورة ولا بدليل فالاتباع فيه اعتماد على الجهل اه فقوله التقليد هو قبول قول بلا حجة أى بلا دليل يقوم على قبول قوله والدليل على ما يؤخذ من كلامه نوطان منه ما يعلم به صدق القائل كرسول حيث يعلم صدقه بالمعجزة وكأهل الاجماع حيث يعلم صدقهم بأخبار الرسول عن عصمتهم أو صدق القول ككلام الله حيث يعلم صدقه بأخبار الرسول عن صدقه ومنه ما يعلم به وجوب الاتباع دون الصدق كالسمع الدال على تعبد القضاة باتباع قول العدول وجوب العمل به وكالاجماع الدال على أن فرض العوام اتباع المجتهدين وليس المراد بلا حجة أى سند يدا على حكم قوله كما زعمه الشوكاني إذ عدم ذكر السند ولومع قيام الحجة على قبول قوله لا دخل له في بطلان التقليد ولا في صحته والحاصل أن التقليد بهذا المعنى الذى ذكره العلامة الغزالي لا يجوز لأن القول الذى ليس لقبوله حجة لا يجوز العمل به وتقدم عن ابن الحاجب ومن



تبعه تفسير التقليد بمثل هذا المعنى وأن هذه الطريقة لا تخالف طريقة الجمهور القائلين بجواز التقليد حيث عرفوه بأنه أخذ قول الغير من غير معرفة دليله وأرادوا به أخذ العامي بقول المجتهد فإن ذلك جائز شرماً إذ لا مخالفة بينه وبين ما حكم بامتناعه لاتفاق الفريقين على جواز اتباع العامي للمفتي ومنع اتباع العامي للعامي ومثله اتباع المجتهد للمجتهد لأن أخذ قول الأول بحجة قامت على قبول قوله وأخذ القول الآخر بلا حجة على قبوله نعم رأى الامام الغزالي كما سيأتى ووافق بعض العلماء أن أخذ العامي بقول المفتي يسمى اتباعاً لاتقليداً وهذه مسألة اصطلاحية ترجع إلى التسمية ولا توجب خلافاً فى المعنى ثم قال وقد عقد الاصوليون مسألة وجوب استفتاء العامي وأتباعه العلماء أهل الذكر التى هى محل اتفاق بين جميع الاصوليين لم يخالف فيها إلا شذوذة من القدرية القائلين بلزوم النظر فى الدليل واتباع الامام المعصوم وذلك باطل باجماع الصحابة فانهم كانوا يفتنون العوام ولا يأمرونهم بنيل درجة الاجتهاد والنظر وذلك معلوم على الضرورة والتواتر من علمائهم وعوامهم وأيضاً الاجماع منعقد على أن العامي مكلف بالاحكام وتكليفه طلب رتبة الاجتهاد محال لانه يؤدى إلى أن ينقطع الحرث وتتعطل الحرف والصنائع لو اشتغل الناس بمجملتهم بطلب العلم وإذا استحال هذا لم يبق إلا سؤال العلماء . فإن قيل فقد أبطلتم التقليد وهذا عين التقليد أى القول بوجوب استفتاء العامي وأتباعه العلماء عين التقليد وقد أبطلتموه قلنا التقليد الذى أبطلناه هو قبول قول بلا حجة أى قول لم تتم حجة على قبوله وهؤلاء أى العامة وجب عليهم الاخذ بما أفتى به المفتي بدليل الاجماع كما وجب على الحاكم قبول قول الشهود ووجب علينا قبول خبر الواحد وذلك عند ظن الصدق والظن معلوم ووجوب الحكم عند الظن معلوم بدليل سمعى قاطع فهذا الحكم قاطع والتقليد جهل اه أى التقليد الذى أبطله جهل ليس من الدين فى شيء والذى أثبتته ولم يسمه تقليداً كما أثبتته الجمهور ظن بمثابة العلم واتباع لقول من يجب اتباعه لقيام الحجة على قبول قوله

ورجوعه إلى اتباع الكتاب والسنة فكان عند الامام الغزالي ومن معه جدير باسم الاتباع كاصله الذي هو الأخذ بقول الله وقول رسوله . ص . بخلاف الأخذ بقول من لم تقم الحجة على قبول قوله فهو جهل باطل لعدم اعتماده علي ما ذكر نخص باسم التقليد الممنوع لينعزل عن نوع الاتباع المشروع والجمهور يسمون الاول تقليداً ويعرفونه بالأخذ بقول المجتهد من غير معرفة دليله معرفة تامة بأن لم يعرفه أصلاً أو عرفه معرفة دون معرفة المجتهد وهو عندهم عالم أيضاً لتحقيق الاعتماد فيه على الحجة المذكورة وفي كلا الاعتبارين جهل من جهة أخرى وهي عدم معرفة الدليل معرفة تامة ولكن لسكون ذلك غير ميسور لمن لم يبلغ درجة الاجتهاد وهم العامة لم يكن موجبا لمنع الاتباع المذكور هذا هو المنهج القيم في تقرير هذا الموضوع الخطير لما للعلامة الشوكاني يتحرف عن هذا المنهج القويم والصراط المستقيم

﴿ كلام امام الحرمين في لزوم اتباع العامة لمذاهب الأئمة ﴾

وفي الخطاب على المختصر قال الغزالي في شرح المحصول قال إمام الحرمين أجمع المحققون على أن العوام ليس لهم أن يتعلقوا بمذاهب أعيان الصحابة رضي الله عنهم بل عليهم أن يتبعوا مذاهب الأئمة الذين سبوا ونظروا وبوبوا وقال الشيخ تقي الدين بن الصلاح ان التقليد يتعين للأئمة الاربعة دون غيرهم لان مذاهبهم انتشرت وانسبطت حتى ظهر منها تقييد مطلقاً وتخصيص عمومها وشروط فروعها فاذا أطلقوا حكماً في موضع وجد مكلاً في موضع آخر وأما غيرهم فننقل عنه الفتاوى مجردة ولعل لها مكلاً أو تخصصاً أو مقيداً لو انضبط كلام قائله لظهر فيصير في تقليده على غير ثقة بخلاف هؤلاء الاربعة وتقدم أن أصحاب الأئمة وعلماء الخلاف وأصحاب الترجيح والتخريج خدموا مذاهب أئمتهم وبينوا كيف بنيت أقوالهم على محكم الكتاب والسنة وأما قول بعض الناس كالشوكاني ومن تبعه كيف ترك الآيات والاحاديث وتقلد الأئمة في اجتهادهم المحتمل للخطأ فجوابه أن تقليد الأئمة في اجتهادهم ليس تركاً للآيات

والأحاديث بل هو عين التمسك بهما فإن الآيات والأحاديث ما وصلت إلينا إلا بواسطتهم مع كونهم أعلم ممن بعدهم بصحتها وحسنها وضعفها ومرفوعها ومرسلها ومتواترها ومشهورها وآحادها وغريبها وتأويلها وتاريخ المتقدم والمتأخر منها والناسخ والمنسوخ وأسبابها ولغاتنا وسائر علومها مع تمام ضبطهم وتحريم لها وكال إدراكهم وقوة ديانتهم واعتنائهم وتعرفهم ونور بصائرهم فتفقهوا في القرآن والأحاديث على مقتضى قواعد الشريعة واستخرجوا قواعد القرآن والأحاديث واستنبطوا منها فوائد وأحكاما وبينوا على مقتضى المعقول والمنقول ودونوا الدواوين ويسروا على الناس أمر الدين وأزالوا المشكلات باستخراج الفروع من الأصول ورد العروج إليها فانتظم الحال واستقر من الدين لأمة محمد . ص . بسببهم الخبز العميم اه وهذا البيان الجامع المانع مسند إلى مجموع الأئمة المجتهدين في مختلف العصور ثم ورثهم في هذا البيان من كان على أبواب الاجتهاد من أصحاب النخريج والتزجيج والخلاف الذين خدعوا مذاهب أئمتهم وان خالفهم في بعض الأحكام لوجوه لا تخرج عن حدود الكتاب والسنة ولا عن قواعد الأئمة المأخوذة من ذلك والأخبار المأثورة عن جميع الأئمة وأنهم كانوا يحثون أصحابهم ومن بعدهم من أهل العلم على النظر في أقوالهم وأنه متى ظهر لهم حديث صحيح أو توجه لهم دليل رجحان فهو مذهبهم الذي يجب الأخذ به وترك ما عداه ترفع كثيرا من ضروب الخلاف بين الأئمة وبينهم وبين من استدلوا عليهم بوجوه صحيحة لم تبلغهم أو لم تصل إليها أفهامهم وسيأتي ذكر مقالهم في ذلك . وتقدم أن قصر التقليد على مذاهب الأئمة الأربعة ليس لأن مذاهب غيرهم من الصحابة أو غيرهم لا يصبح تقليدها وإنما هو لاشتهارها وصحة استنادها وتدوين أصولها وفروعها واشتغال العلماء قديما وحديثا بتنقيحها وتحريم ما أخذها بما لا يخرج عن دلالة الكتاب والسنة ومذاهب غيرهم ليست كذلك فلذلك وجب التمسك بها دون غيرها من المذاهب التي لم تضبط على وجه موثوق به

### ﴿ كتب الشريعة كفيلة بحفظ المذاهب ﴾

وكتب الشريعة الصحيحة الموثوق بها قد تكفلت بحفظ ذلك كله وأنت عليه من جميع نواحيه قبيها مذاهب الفقهاء وأقوال عامة العلماء وأدلة المختلفين والموازنة بينها وبين الراجح والمرجوح منها وطرائق الاستنباط ووجوه الترجيح على أصول ثابتة موضوعة ومناهج قيمة محكمة يعرف ذلك من لطف ذهنه واستقام فهمه وأخذ نفسه بالرياضة فيها والتفقه من دلالتها ولذلك كانت في هذا البحث كما هي في نظائره الحجة الناطقة والمرجع الوافي ولولاها ما استقام للناس في هذه العصور علم ولادين والعجب كل العجب ممن عاش طول حياته يروى عن سطورها ويرتع في ربوعها ثم يندد عليها وينهى عن الاشتغال بها ويضل الناس باستعمالها والرواية عنها وبعد ذلك تركا للكتاب والسنة مع أنها أوعية اليان ومستودع أحكام التبيان والناطقة على لسان كل إنسان والاشغال بمطالعتها والتلقى عن الشيوخ بواسطتها اشتغال بالكتاب والسنة بلا شك ولا مرية وما قد يوجد في بعضها من التحريف أو الخطأ في النقل أو التوجيه مع كون بعضه مدركا بالبدئية وبعضه مدركا بالتأمل تجده مستدركا ومصححا محررا في بعض آخر على أن كل كتاب مدون للبشر لم تقم عليه رقابة خاصة معرض للتحريف والتعديل وكتب الشريعة مطبوعة أو مخطوطة كسائر الكتب من هذا القليل .

### ﴿ الكتب السماوية وما قيل في حفظها ﴾

أما الكتب السماوية فالقرآن المجيد لا يزال محروسا مرعيا برعاية الله ورسوله ورعاية خلقه مضبوطا بالكتابة محفوظا بالرواية والتلقى عن النقا الضابطين ولن يزال كذلك الى يوم الدين تحقيقا لوعده الله الذي لا يخلف وعده كما قال تعالى

انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون أى من كل ما يقدح فيه من زيادة أو نقص أو تحريف أو تبديل ولم يحفظ الله تعالى كتاباً من الكتب السماوية كما حفظ القرآن الكريم بل استحفظها جل ذكره الربانيين والأحبار وحملهم عبأها وألزمهم أمانتها فنزل بساحتها منازل من التبديل والتغيير واستحكم ذلك في نفوس أممها حتى توارثوه خلفاً عن سلف وأصبحوا جميعاً إذا أوحى إليهم بأصل صحيح ليتبعوه قالوا انا وجدنا آباءنا على أمة وانا على آثارهم مقتدون وقد تولى الله سبحانه حفظ كتابه ليبقى آية ناطقة بالحق وحجة قائمة على العالمين ومعجزة دائمة لخاتم أنبيائه صلوات الله عليهم الى يوم الدين ومن تمام حفظه حفظ سنة نبيه . ص . لأنها مبيته ومرغبة في حفظه والتعب بشلوته ناهية عن نسيانه وتركه وقد تصدى لحفظ السنة وضبط روايتها وتدوينها وترتيب أبوابها رجال ثقة من أئمة الدين وهم طائفة المحدثين خلفاً عن سلف ومن تمام حفظهما حفظ كتب الشريعة وآلاتها المتوقف عليها فهم كتاب الله وسنة رسوله . ص . على الوجه المشروع والعلماء القائمون بوضع العلوم الشرعية وآلاتها وتعليمها وتدوينها قائمون بحفظ الكتاب والسنة وكلها لا تزال محفوظة بين المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها مصونة عن اللبس والدخل وظاهر أنه ليس معنى حفظ الكتاب والسنة وكتب الشريعة أنه لا يقع فيها تحريف أو تبديل أو اختلاف في الآراء والتحل فان ذلك واقع في كثير من الأمم العابثة بالقرآن ومن الفرق المنتمية إلى الاسلام كما يرشد اليه خبر ستفرق أمتي ثلاثاً وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة وهي الفرقة التابعة لما كان عليه . ص . وأصحابه المشار اليها بقوله تعالى على بصيرة أنا ومن اتبعني بل معناه أنها مع ما يعتريها من ذلك لا تزال باقية على ما هي عليه في هذه الفرقة الناجية المتمسكة بكتاب الله وسنة رسوله . ص . يوم القيامة كما ورد « لا تزال طائفة من الامة على الحق حتى يأتي أمر الله » ومن الغريب أن هؤلاء الناعين كتب أسلافهم لا يزالون يشتغلون بتأليف

الرسائل والكتب ويملؤونها من الاستنباطات والآراء الأفيئة ويسندونها إلى الكتاب والسنة حسبا وصلت اليه افهامهم السقيمة فهل ذلك لتجيبا بحياتهم وتموت بموتهم أو لتبقى بعدهم خالدة يتبعها أخلافتهم ؟ فهل يقال فيها ما قالوه في كتب أسلافهم ويندد عليها وينهى عن الاشتغال بها لأنها أقوال رجال كما يقولون وليست قول الله ولا قول رسوله . ص . وبالمجمل فأخذ مذاهب الأئمة وأقوال العلماء الراجحة المدونة عن الكتب المعول عليها كالأخذ عن أصحابها يقال في اتباعها ما قيل في اتباع أربابها من الوثوق والضبط وصحة الاسناد والرواية وبذلك تعلم ماشذبه الشوكاني ومن على شاكلته من التنديد على تقليد مذاهب الأئمة الدارجين متعللا بأن هذه أقوال رجال لم نؤمر بتقليدها ولا التمسك بها في دين الله كما لم نؤمر بتقليد أربابها لأنها آراء وأقوال رجال والرأي لا يجوز الأخذ به في دين الله تعالى وإنما أمرنا باتباع قول الله وقول رسوله . ص . اه وقد علمت أن أقوال الأئمة المأخوذة من الكتاب والسنة هي معنى قول الله وقول رسوله وبيان لها وأنها مدونة في الكتب الموثوق بها كمدون أقوال الله وأقوال رسوله . ص . وأن الرأي الذي لا يجوز الأخذ به في دين الله تعالى إنما هو الرأي البحت الذي لا مستند له في أصول الشريعة . وأما الرأي المستند إلى كتاب أو سنة فذلك من الرأي الذي قامت الحجة على اعتباره والعمل بموجبه والحق أحق أن يتبع وما بعد الحق إلا الضلال

### ﴿ أقسام الرأي المتعلق بالاحكام الشرعية ﴾

الرأي المتعلق بالاحكام الشرعية منه ما هو عام متعلق بالنصوص من جهة فهم معانيها حسبا تقتضيه علوم اللغة العربية ومنه ما يتعلق بها من جهة تحقيق منطها أو تخرجه أو تنقيحه أو من جهة ترجيح أدلتها ودفع القدح عن غيرها ونحو ذلك مما هو مذکور في كتب الفقه وأصوله ومن ذلك الأدلة العامة الواردة في نصوص الشريعة والقواعد الكلية التي استنبطها الأئمة من الأدلة الجزئية فانها ما أخذ

أشريعة يتعلق بها الرأي كما يتعلق بالنصوص الجزئية ومنها ما هو خاص يتعلق بالأحكام  
: المأخوذة من معاني النصوص وهو اجتهاد القياس المستند إلى نص معين وهو أحد  
الأصول الأربعة التي يستند إليها الفقيه في استنباط حكم الفرع واسم الرأي الوارد في  
أخبار الصحابة والتابعين وغيرهم من الأئمة المجتهدين كثير أما يقع على هذا المعنى وقد  
دل الكتاب والسنة على وجوب العمل بالرأي على هذا الوجه لأنه عمل بمعاني النصوص .  
أي عليها المتعدية لأحكام القروع وهذا لانزاع فيه عند أهل الحق . وسيأتي أن  
الاستحسان والمصالح المرسلة ونحوهما ما يذكر في باب الاستدلال من علم الأصول لا يخرج  
عن أصل من أصول الشريعة وما خرج منها عن ذلك فهو من الرأي المذموم الذي  
لا يجوز الأخذ به في دين الله تعالى فمن رد هذه الأدلة مطلقاً أو أخذها مطلقاً  
فقد حاد عن الصواب . وبالجملة فكل رأي لا يستند إلى أصل شرعي عام أو خاص  
فليس من الدين في شيء بل هو اتباع للهوى وما ورد في ذم الرأي فحمول على  
الرأي المجرد عن الاستناد إلى أصل معتد به شرطاً وبعد كتابة هذا رأيت في أعلام  
الموقعين ما يأتي :

### ﴿ كلام ابن القيم في تحريم الافتاء بالرأي المخض ﴾

قال رحمه الله فصل في تحريم الافتاء في دين الله بالرأي المتضمن لمخالفة  
النصوص والرأي الذي لم تشهد له النصوص بالقبول قال الله تعالى (فان لم يستجيبوا  
لك فاعلم انما يتبعون أهواءهم ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله ان الله  
لا يهدي القوم الظالمين) فقسم الرأي إلى أمرين لا ثالث لهما إما الاستجابة لله  
والرسول وما جاء به وإما اتباع الهوى فكل ما لم يأت به الرسول . ص . فهو من  
الهوى وقال تعالى (اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء قليلا  
ما تذكرون) فامر باتباع المنزل منه خاصة وتقدم أن اتباع أقوال الصحابة  
والتابعين والأئمة المجتهدين اتباع للمنزل منه تعالى كتاباً أو سنة كما قال تعالى (بأيها

الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) فامر تعالى بطاعته وطاعة رسوله وأعاد الفعل اعلاما بأن طاعة الرسول تجب استقلالاً من غير عرض ما أمر به على الكتاب بل إذا أمر وجبت طاعته مطلقاً سواء كان ما أمر به في الكتاب أو لم يكن فيه فانه أوتى الكتاب ومثله معه ولم يأمر بطاعة أولى الأمر استقلالاً بل حذف الفعل وجعل طاعتهم في ضمن طاعة الرسول إيذاناً بأنهم إنما يطاعون تبعاً لطاعة الرسول فمن أمر منهم بطاعة الرسول وجبت طاعته ومن أمر بخلاف ما جاء به الرسول فلا يسمع له ولا طاعة كما صح عنه . ص . أنه قال « لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق » « وقال » « إنما الطاعة في المعروف » وقال في ولاية الأمور « من أمركم منهم بمعصية الله فلا سمع له ولا طاعة » اهـ ومنه يعلم أن أقوال أولى الأمر وهم العلماء ملحقه بأقوال الرسول . ص . وظاهر أن ذلك حيث كانت مأخوذة من الكتاب والسنة على وجه يعتد به شرعاً بحيث يكون الأخذ بها متأهلاً للاخذ من دلالة الكتاب والسنة مستنفداً جهده في طلب حكم النازلة .

هذا ما ذهب إليه أهل القياس والرأى من المحدثين وغيرهم نعم هناك طائفة من أهل الحديث وجهتها السنة باعتبارها نصوصاً تعبد بها الشارع من غير نظر إلى علل تراعى في تشريعه ولا أصول عامة يرجع إليها المجتهد ومن أجل ذلك تراهم إذا لم يجدوا نصاً في المسألة سكتوا ولم يفتوا خوفاً من غوائل الرأى والتوسع فيه فاحتاطوا لانفسهم ولدينهم بالسكوت وقول لا أدري والله أعلم ونحو ذلك وتمسكوا بآثارنا: منها ما أخرجه بن عبد البر عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي . ص . قال إنما الأمور ثلاثة أمر تبين لك رشده فآت به وأمر تبين لك زيغه فاجتنبه وأمر اختلف فيه فكله الى عالم . ومنها ما أخرجه ابن عسبد البر وجماعة عن عبد الله بن عمر موقوفاً العلم ثلاثة أشياء كتاب ناطق وسنة ماضية ولا أدري اهـ وأنت خير بأنه لا دلالة في حديث ابن عباس على منع الاجتهاد والقياس



بل في قوله . ص . فكله الى عالم ما يدل على طلب الرجوع الى العلماء كما قال تعالى .  
 (فاسألوا أهل الذکر ان كنتم لاتعلمون) وفي الحديث دع مايريك الى ما لايريك  
 وكذلك موقف عبد الله بن عمر إن صح فلا دلالة فيه على منع الرأى من المتأهلين .  
 له وإنما فيه الحث على التمسك بكتاب الله وسنة رسوله . ص . وكلمة لا أدري .  
 والله أعلم لا تدل على أن قائلها اذا كان متأهلاً للنظر في الكتاب والسنة ولم يجد  
 فيها آية لحكم النازلة ولا سنة ماضية فيه لا يجتهد ببذل الوسع فيما هو دون ذلك من  
 المآخذ الشرعية كيف وجميع الأئمة المجتهدين ثبت عنهم انهم قالوا للسائل عند  
 استفتائه لهم لا أدري وقد أجمع الاصوليون على أن توقف المجتهد لا يتأوى اجتهاده  
 ومن الغريب أن الشوكاني رحمه الله يزعم أنه من المجتهدين وشيعته بما الثبوت على  
 ذلك ومع هذا كثيراً ما يأخذ بنزعات بن عبد البر وابن حزم وأمثالها وهم وان  
 كانوا من أجلة العلماء فلم يزعموا شذوذاً بها عن جماعة العلماء ينبغي التنبيه لها  
 وهناك طائفة أخرى بين هذه وتلك ترى أن في الكتاب والسنة فتسعا لجميع  
 أفعال المكلفين والحوادث التي تنزل بهم في جميع العصور بدون حاجة الى رأى  
 أو قياس ومنهم الشوكاني كما ذكره في ارشاد الفحول وسيأتي الكلام معه في  
 ذلك والحق ما ذهب اليه أهل الرأى والقياس وعليه عمل الصحابة والتابعين .  
 والأئمة المجتهدين والعلماء الراشدين

﴿رد القول بأن أبا حنيفة أخذ بالرأى المحض في دين الله تعالى﴾

الرأى المحض هو الذى لم يستند الى أصل من أصول الشريعة أو استند اليها  
 استناداً غير معتبر شرعاً كراي من ليس متأهلاً للاجتهاد أو قصر في النظر في  
 المآخذ الشرعية وهو الرأى المذموم المنهى عنه وما نقل عن بعض خصوم أبي  
 حنيفة وأصحابه رحمهم الله من أنهم كانوا يأخذون بالرأى دون الحديث فقد رده  
 الامام البزدوى حيث قال ان الامام أبا حنيفة وأصحابه هم أصحاب الحديث  
 والمعاني وانما سموهم أصحاب الرأى لاتقانهم معرفة الحلال والحرام واستخراجهم

المعاني من التصريح لبناء الاحكام ودقة نظرهم فيها وكثرة تفرعهم عليها ولا عجز  
عن ذلك عامة أهل زمانهم نسبوا أنفسهم الى الحديث وأبا حنيفة وأصحابه الى  
الرأى ، والرأى وهو نظر القلب اسم للفتنه أى التنقه فى الدين الذى هو الجهاد  
الا كبر المشار اليه بقوله . ص . خياركم فى الجاهلية خياركم فى الاسلام  
اذا فقهوا وروى عن مالك بن أنس رضى الله عنه أنه كان يقول اجتمعت مع  
أبى حنيفة وجلسنا أوقاتا وكلمته فى مسائل كثيرة فما رأيت رجلا أفقه منه ولا  
أغوص منه فى معنى وحجة . وعن الشافعى رضى الله عنه أنه قال من أراد  
الفقه فليزلم أصحاب أبى حنيفة وعن نعيم بن عمر قال سمعت أبا حنيفة رحمه الله  
يقول عجبا للناس يقولون انى أقول بالرأى وما أفنى الا بالأثر وعن  
النضر بن محمد قال ما رأيت أحدا أكثر أخذًا بالأثر من أبى حنيفة رحمه الله  
رحمة واسعة وفى كشف البردوى أن أبا حنيفة وأصحابه ما كانوا يأخذون بالرأى  
المحض فى شىء من أحكام الدين وانما يأخذون بالرأى الذى لا بد له من  
الحديث كما قال الامام محمد صاحب أبى حنيفة رضى الله عنه فى كتاب أدب القاضى  
لا يستقيم الحديث الا بالرأى ولا يستقيم الرأى الا بالحديث ومعناه لا يستقيم  
الحديث الا باستعمال الرأى فيه بأن يدرك معانيه الشرعية التى هى مناط الاحكام  
ولا يستقيم الرأى الا بالحديث أى لا يستقيم العمل بالرأى والاخذ به الا بانضمام  
الحديث اليه وليس معناه أن كلا منهما مفتقر الى الآخر فى وجوده حتى يلزم  
الدور بل معناه افتقار كل واحد منهما الى الآخر فى اثبات الحكم الشرعى فى  
الحادثة وعلى هذا النحو الذى نحوه الامام أبو حنيفة وأصحابه رضى الله عنهم  
نسج الأئمة الثلاثة ومن نحاه نحوهم من الأئمة الموثوق بهم وبصحة رأيهم هذا  
كان شأن الأئمة وأصحابهم فى استنباط أحكام الدين فاحفظه ودع مقال ذوى  
الاهوام والتفريط والافراط فى حق الأئمة الاعلام

فكلهم من رسول الله هلتمس \* غرقا من البحر أو رشقا من الدم

## ﴿ كلام ابن القيم في معنى الرأى وأقسامه ﴾

قال رحمه الله الرأى فى الاصل مصدر رأى الشيء يراء، رأيتُ غلب استعماله على المرئى نفسه من باب استعمال المصدر فى المفعول كالهوى فى الاصل مصدر هويه بهواه هوى ثم استعمل فى الشيء الذى يهوى فيقال هذا هوى فلان والعرب تفرق بين مصادر فعل الرؤية بحسب محالها فتقول رأيت كذا فى النوم رؤيا وراءه فى اليقظة رؤية ورأى كذا لما يعلم بالقلب ولا يرى بالعين رأيا ولكنهم خصوه بما يراء القلب بعد فكر وتأمل وطلب لمعرفة وجه الصواب فيما تتعارض فيه الامارات فلا يقال لمن رأى بقلبه أمرا غائبا عنه مما يحس به أنه رأيه ولا يقال أيضا للامر المعقول الذى لا تختلف فيه العقول ولا تتعارض فيه الامارات أنه رأى وان احتياج إلى فكر وتأمل كدقائق الحساب ونحوها واذا عرفت هذا فالرأى ثلاثة أقسام : رأى باطل بلا ريب ، ورأى صحيح ، ورأى هو موضع الاشتباه والاقسام الثلاثة قد أشار اليها السلف فاستعملوا الرأى الصحيح وعملوا به وأفتوا به وسوغوا القول به وذموا الباطل ومنعوا من العمل والفتيا والقضاء به وأطلقوا ألسنتهم بذهمه وذم أهله والقيم الثابت سوغوا العمل والفتيا والقضاء به عند الاضطراب اليه حيث لا يوجد منه بد ولم يلزموا أحدا العمل به ولم يحرموا مخالفته ولا جعلوا مخالفته مخالفا فلدين بل غاية أنهم خيروا بين قبوله وردده فهو بمنزلة ما أيسح للمضطرب من الطعام والشراب الذى يحرم عند عدم الضرورة اليه كما قال الامام احمد سألت الشافعى عن القياس فقال لى عند الضرورة وكان استعمالهم لهذا النوع بقدر الضرورة لم يفرطوا فيه ولم يفرعوه ويولدوه ويوسعوه كما صنع المتأخرون حيث اعتاضوا به عن النصوص والآثار وكان أسهل عليهم من حفظها ثم قسم الرأى الباطل الى خمسة أنواع : أحدها الرأى المخالف للنص . الثانى الكلام فى الدين بالخرص والظن مع التغريط والتقصير فى معرفة النصوص وفهمها واستنباط الأحكام منها . الثالث الرأى المتضمن تعطيل أسماء الرب وصفاته وأفعاله بالمقاييس الباطلة

التي وضعها أهل البدع والضلالة من الجهمية والمعتزلة والقدرية ومن ضاهاهم حيث استعملوا أقبيسة فاسدة وآراء باطلة في رد النصوص الصريحة الصحيحة وحرفوا لاجلهم النصوص عن مواضعها وأخرجوها عن معانيها وحقائقها بالرأى المجرد الذي حقيقته انه زبالة الازهان ونخالة الافكار وغفارة الآراء وسوس الصدور. النوع الرابع الرأى الذى أحدثت به البدع وغيرت به السنن وعم به البلاء وترى عليه الصغير وهم فيه الكبير فهذه الانواع الاربعة من الرأى الذى اتفق سلف الامة وأئمتها على ذمه واخراجه من الدين. النوع الخامس ما ذكره أبو عمر بن عبد البر عن جمهور أهل العلم أن الرأى المذموم فى الآثار الواردة عن النبي . ص . وعن أصحابه والتابعين رضى الله عنهم أنه القول فى أحكام شرائع الدين بالاستحسان والظنون والاشتغال بحفظ المعضلات والأغلوطات ورد الفروع بعضها على بعض قياسا دون ردها إلى أصولها والنظر فى عللها واعتبارها فاستعمل فيها الرأى قبل أن تنزل وفرت قبل أن تقع وتكلم فيها قبل أن تكون بالرأى المضارع للظن قالوا وفى الاشتغال بهذا والاستغراق فيه تعطيل السنة والبعث على جهلها وترك الوقوف على ما يلزم الوقوف عليه منها ومن كتاب الله عز وجل ومعانيه اه وكل هذه الانواع ولله الحمد بعيدة عن آراء الائمة المجتهدين الذين عنى بلوغ السؤل ببيان آرائهم واتباع أقوالهم المأخوذة من الكتاب والسنة ثم قسم الرأى المحمود إلى أنواع أربعة : النوع الاول رأى أفقه الامة وأبرهم قلوبا واعمقهم علما واقلهم تسكفا واصحهم قصودا وأكملهم فطرة وأتمهم ادراكا واصفاهم أذهانا وهم الصحابة الذين شاهدوا التنزيل وعرفوا التأويل وفهموا مقاصد الرسول . ص . وعلموا ما أراد منه عاما وخاصا وعزما وارشادا وعرفوا من سنته ما عرفنا وما جهلنا وهم فوقنا فى كل علم واجتهاد وورع وعقل وآراءهم لنا أحد وأولى بنا من آرائنا عند انفسنا وهكذا نقول ولم نخرج عن أقوالهم وإن قال أحدهم ولم يخالفه غيره أخذنا بقوله ولما كان رأى الصحابة عند الشافعى بهذه المثابة قال فى الجديد فى كتاب القرائض

في ميراث الجد والاخوة وهذا مذهب تلقيناه عن زيد بن ثابت وعنه أخذنا أكثر الفرائض وقال القياس عندى قتل الراهب لولا ما جاء عن أبي بكر رضى الله عنه فترك صريح القياس لقول الصديق رضى الله عنه وقال في رواية الربيع عنه والبدعة ما خالف كتابا أو سنة أو أثرا عن بعض أصحاب رسول الله . ص . فجعل ما خالف قول الصحابة بدعة والمقصود وجوب اتباعهم في فتاويهم وأن لا يخرج أحد من جملة أقوالهم وأن أحدا ممن بعدهم لا يساويهم في رأيهم وأن الأئمة متفقون على ذلك وكيف يساويهم وقد كان أحدهم يرى رأى فينزل القرآن بما وافقته . النوع الثانى الرأى الذى يفسر النصوص ويبين وجه الدلالة منها ويقررها ويوضح محاسنها ويسهل طريق الاستنباط منها كما قال عبد ان سمعت عبد الله بن المبارك يقول ليكن الذى تعتمد عليه الأثر وخذ من الرأى ما يفسر لك الحديث وهذا هو الفهم الذى يختص الله سبحانه به من يشاء من عباده مثال ذلك رأى الصحابة رضى الله عنهم فى العول عند نزاحم الفروض ورأيهم فى الكلاله وغير ذلك وعن الامام أحمد رضى الله عنه عن الشعبي قال سئل أبو بكر عن الكلاله فقال إني سأقول فيها برأىي فان يكن صوابا فن الله وان يكن خطأ فني ومن الشيطان أراء ما خلا الوالد والولد فان قيل كيف يجتمع هذا مع ما صح عنه من قوله أى سماء تظلني وأى أرض تقلني إن قلت فى كتاب الله برأىي وكيف يجامع هذا الحديث الذى تقدم «من قال فى القرآن برأيه فليؤأ مقعده من النار» فالجواب ان الرأى نوعان : أحدهما رأى مجرد لا دليل عليه بل هو خرص وتخمين فهذا الذى أعاد الله الصديق والصحابة منه ، والثانى رأى مستند إلى استدلال واستنباط من النص وحده أو من نص آخر معه فهذا من الطف فهم النصوص وأدقه ومنه رأيه فى الكلاله . النوع الثالث من الرأى المحمود ما تواطأت عليه الامة وتلقاه خلفهم عن سلفهم فان ما تواطأوا عليه من الرأى لا يكون الا صوابا كما تواطأوا عليه من الرواية والرؤيا وقد قال النبي . ص . لاصحابه وقد تعددت

منهم رؤيا ليلة القدر في العشر الاواخر من رمضان أرى رؤيا كم قد تواطأت في السبع الاواخر فاعتبر . ص . تواطؤ رؤيا المؤمنين فالامة معصومة فيما تواطأت عليه من روايتها ورؤياها ولهذا كان من سداد الرأي واصابته أن يكون شورى بين أهله ولا يتفرد به واحد وقد مدح الله سبحانه المؤمنين بكون أمرهم شورى بينهم وكانت النازلة اذا نزلت بأمر المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه ليس عنده فيها نص عن الله ولا عن رسوله جمع لها أصحاب رسول الله . ص . ثم جعلها شورى بينهم وعن شرح التفاضى قال قال عمر بن الخطاب أن اقصى بما استبان لك من قضاء رسول الله . ص . فإن لم تعلم كل أفضية رسول الله . ص . فاقض بما استبان لك من الأئمة المهتدين فإن لم تعلم كل ما قضت به أئمة المهتدين فاجتهد رأيك واستشر أهل العلم والصلاح وعن الشعبي قال كتب عمر الى شرح اذا حضرك أمر لابد منه فانظر ما في كتاب الله فاقض به فإن لم يكن فيما قضى به رسول الله . ص . فإن لم يكن فيما قضى به الصالحون وأئمة العدل فإن لم يكن فانت بالخيار فإن شئت أن تجتهد رأيك فاجتهد رأيك وإن شئت أن تؤامرنى ولا أرى مؤامرتك اياى الا خيرا لك والسلام . النوع الرابع من الرأى المحمود أن يكون بعد طلب علم الواقعة من القرآن فإن لم يجدها فى السنة فإن لم يجدها فيما قضى به الخلفاء الراشدون أو اثنان منهم أو واحد فإن لم يجدها فيما قاله واحد من الصحابة رضى الله عنهم فإن لم يجده اجتهد رأيا وانظر الى أقرب ذلك من كتاب الله وسنة رسوله . ص . وأفضية أصحابه فهذا هو الرأى الذى سوجه الصحابة واستعملوه وأقر بعضهم بعضا عليه اه وظاهر أن رأى الشورى هو رأى للاجماع المستند الى مأخذ شرعى ورأى الواحد هو رأى المجتهد المستند الى كتاب اوسنة هذا هو الميزان المتفق عليه بين العلماء ومنه يعلم أن أنواع التشريع ثلاثة تشريع النبوة . وتشريع الصحابة ، وتشريع الأئمة المجتهدين ومن نحا نحوهم من أئمة التخريج والترجيح وهم مجتهدو المذاهب والفتيا فاحتفظ بهذا ودع ما يخالفه .

﴿قول الشاطبي ان المجتهد قائم مقام النبي . ص . في انشاء الاحكام وتبليغها﴾  
 وبعد كتابة هذا رأيت في موافقات الشاطبي عدة مسائل تتعلق بالملقى من  
 جهة فتواه والمستفتى من جهة ما يتطلبه من أحكام الله . هنا أن يكون المجتهد قائماً في  
 الامة مقام النبي . ص . في وراثة العلم وتبليغه وبذل الوسع في أحكامه فهو شارع من  
 وجه دون وجه لأن ما يبلغه من الشريعة إما منقول عن صاحبها وإما مستنبط  
 من المنقول فالاول يكون فيه مبلغا والثاني يكون فيه قائماً مقامه في انشاء الاحكام  
 وانشاء الاحكام إنما هو للشارع فاذا كان للمجتهد انشاء الاحكام بحسب نظره  
 واجتهاده فهو من هذا الوجه شارع يجب اتباعه والعمل على وفق ما قاله وهذه  
 هي الخلافة على التحقيق بل القسم الذي هو فيه مبلغ لا بد من نظره فيه من جهة  
 فهم المعاني من الالفاظ الشرعية ومن جهة تحقيق مناطها وتنزيلها على  
 الاحكام وكلا الامرين راجع اليه فيهما فقد قام مقام الشارع أيضا في هذا المعنى  
 وان كان المنقول عن صاحب الشرع قد تعين للاحكام وتحص للاستدلال بالنسبة  
 لمن سبق من الآخذين به في دور التشريع النبوي ولكن لا يزال موضع نظر  
 المجتهد للاخذ والاستنباط منه بالنسبة لما يتجدد من الوقائع المستحدثة فيحتاج  
 لما يعرض عليه من الوقائع المستحدثة إلى نظر واجتهاد في تطبيقه على تلك الوقائع  
 والوقوف على سلامته من المعارضة بالنسبة لتلك الحوادث المتجددة وعلى الجملة  
 فالملقى مخبر عن الله كالنبي وموقع للشريعة على أفعال المكلفين بحسب نظره كالنبي  
 ونافذ أمره في الامة بمنشور الخلاف كالنبي . ص . ولذلك سوا أولى الامر  
 وقرنت طاعتهم بطاعة الله ورسوله كما قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا  
 الرسول وأولى الامر منكم) والادلة على هذا المعنى كثيرة إلى آخر ما ذكره في هذا  
 النوع اه والامام الشاطبي رضي الله عنه من أجلة علماء القرن الثامن توفي سنة ٧٩١ هجرية  
 ومن كلامه هذا يعلم ان قيد الاكتساب بطريق الاجتهاد الذي تضمنه تعريف  
 الفقه وهو العلم بالاحكام الشرعية العملية المكتسب من الادلة التفصيلية عام في  
 جميع الاحكام لافرق بين المنقول عن صاحب الشرع وبين المستنبط منه

### ﴿ بيان معنى كون المجتهد منشئاً للأحكام الشرعية ﴾

ولعل قائلًا يقول كيف يكون المجتهد منشئاً للأحكام الشرعية مع أن المذنب لها هو الله تعالى إذ لا حاكم سواه فنقول ليس معنى كون المجتهد منشئاً للأحكام أو كون الرسول . ص . منشئاً لها أنه مثبت لأحكام الله بمعنى أنه حاكم بالذات بحيث يكون لذاته خطاب أى كلام نفسه يتعلق بأفعال المكلفين قبل وجودهم تعلقاً معنوياً وبعده يتعلق بها تعلقاً تنجزياً في صورة كلام انمظى دال عليه فيثبت بهذا التعلق لتعل المسكف حكم فقهي كالوجوب واخواته كحكم الله تعالى الذى يطلق عند الاصوليين على خطاب الله تعالى أى كلامه النفسى المتعلق بأفعال المكلفين بالافتضاء أو التخيير كما يطلق عند الفقهاء على أثر ذلك التعلق كالوجوب ونحوه لأن ذلك لا يكون إلا لله تعالى وحده لا دخل لاحد فى انشاءه بل معناه أن المجتهد بالنظر فى المآخذ الشرعية التى يستحضرها من أدلة الكتاب والسنة وباجتهاده فى فهم النماظها وتوجيه أحكامها وتقريب دلالتها واستيفاء شروطها وأسبابها على الوجه المشروع فى قوانين الاجتهاد وقواعد اللغة يدرك منها أحكاماً فيظهرها ويخبر عنها بأقواله الدالة عليها فهو مذهبى للحكم الشرعى بمعنى أنه مدرك ومبين له على هذا الوجه كما أن الرسول . ص . منشئ لأحكام الله تعالى ومظهر لها بالوحى والتعليم الهامى والافاضل الحكم لله وحده وما على الرسول إلا البلاغ والتبيين كما قال تعالى ( ما على الرسول إلا البلاغ ) وقال جل شأنه ( وأزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم ) أى بالوحى والتعليم . وبالجملة فالحاكم استغلالاً بدون واسطة أزلاً وفيما لا يزال هو الله تعالى وحده وأقوال الرسول . ص . وأقوال المجتهدين الآخذين من الكتاب والسنة بطريق الاجتهاد إنما هى مظهر أحكام الله تعالى ولا تفاوت بينها فى وجوب العمل بها كادل عليه الكتاب والسنة واجماع الامة وإنما التفاوت بينها بالاصالة والتبع . وتقدم بعضها على بعض فى العمل إذا علمت ذلك علمت أن البيان والتشريع أولاً وبالذات إنما هو لله جل شأنه ثم لرسوله . ص ثم لخلفائه فى التبليغ والبيان .



وهم أهل الاجتهاد والنظر من الصحابة وغيرهم وهذه المرتبة الاخيرة هي المشار إليها في آية التشريع والبيان بقوله تعالى (ولعلمهم يشكرون) والمراتب الثلاثة هي التشريع الذي اتفق أهل الحق على انه لاحكم قبله يشغل ذمة المكلف ويتعلق به تعلقا فعليا والا فاصل الحكم موجود قبلها ومتعلق بأفعال المكلفين تعلقا معنويا ومن ذلك تعلم أن من يقول برأيه في أحكام الله تعالى بدون نظر في المآخذ الشرعية لا يعتد بقوله إذ ليس ذلك بيانا ولا تشريعا وإنما هو انتهاك لحزمة الدين واجتراء على الله ورسوله حيث نصب نفسه منصب الشارع الاصيل في الاستقلال بإنشاء أحكام الله برأيه وأحكام الله لا تنشأ بالرأى وإنما تنشأ بدلالة الكتاب والسنة واجتهاد الأئمة على وجه يقين به مراد الله تعالى من كتابه ومراد نبيه من سنته وتقدم معنى انشاء الرسول . ص . لاحكام الله وانشاء المجتهدين لذلك والفرق بينهما . وفي مفتاح السعادة أن تفسير القرآن بالرأى المحمود وهو ما كان صاحبه جامعا للعلوم التي يحتاج المفسر إليها وهي خمسة عشر علما ذكرها السيوطي في الاتقان ونقلناها عنه في المدخل المنير في مقدمة علم التفسير لا يعتبر تفسيره بيانا لمراد الله تعالى من دلالة القرآن إلا إذا كانت موافقة للقواعد الشرعية والاحاديث النبوية وظاهر أن هذا لا يتم في آيات الأحكام إلا إذا صدر من توفرت فيه شروط الاجتهاد لأن فهم القرآن العظيم المشتمل على الاحكام الشرعية على وجه يقين به مراد الله تعالى ليس بالامر السهل بل هو من عظام الأمور التي لا يهتدى إليها إلا من لطف ذهنه واستقام فهمه وتوفرت فيه الشروط المؤهلة لهذا المنصب الخطير ألا ترى أن الصحابة رضی الله عنهم على علو كعبهم في الفصاحة والبلاغة واستنارة بواطنهم بما أشرق عليهم من مشكاة النبوة كانوا كثيرًا ما يرجعون إليه . ص . بالسؤال عن أشياء لم يرجعوا عليها ولم تصل أفهامهم إليها بل ربما التبس عليهم الحال ففهموا غير ما أراده الملك المتعال كما وقع لعدي بن حاتم في الخيط الأبيض والأسود ولا شك أنا محتاجون إلى ما كانوا محتاجين إليه وزيادة ( ٤ — بلوغ )

ثم هذا كله في المجتهد الاصولي وأما المجتهد الصوفي فقد تقدم شرطه وسيأتى بيانه وأنه لا يقول في الدين برأيه وإنما يقول فيه بالالهام الالهي والفيض الرباني ومع ذلك لا يجب العمل بالهامه الا في حق نفسه بخلاف المجتهد الاصولي فان اجتهاد تشريع عام له واغيره من العامة ثم قال ومن جملة ما علم من الشرائع أن مراد الله سبحانه وتعالى من القرآن لا يتحصر في هذا القدر الذي سبيله ما ذكر لما ثبت في الاحاديث أن اسكل آية ظهرا وبطنا ولكن لما لم يطلع الله تعالى على مراده كل أحد بل من أعطى فهمًا وعلمًا من لدنه يكون الضابط في صحة اجتهاده أن لا يرفع ظاهرا المعاني المنهزمة عن الالفاظ بالقوانين العربية وأن لا يخالف القواعد الشرعية ولا يباين اعجاز القرآن ولا يناقض النصوص الواقعة فيه فان وجد فيه هذه الشروط فلا يظعن في رأيه والا فهو بمعزل عن القبول .

### ﴿ القول فيما يلزم المقلد إذا عرضت له مسألة دينية ﴾

ومنها أى من المسائل التي ذكرها الشاطبي أيضا أن المقلد اذا عرضت له مسألة دينية فلا يسفه في الدين الا السؤال عنها على الجملة لأن الله لم يتعبد الخلق بالجهل وإنما تعبدهم على مقتضى قوله سبحانه ( واتقوا الله ويعلمكم الله ) لا على ما يفهمه كثير من الناس بل على ما قرره الأئمة في صناعة النجوى أى ان الله يعلمكم على كل حال فاتقوه فكأن الثاني سبب في الاول وترتب الامر بالتقوى على حصول التعليم ترتبا معنويا وهو يقتضى تقدم العلم على العمل والادلة على هذا المعنى كثيرة وهي قضية لا نزاع فيها فلا فائدة في التطويل بذكرها اه ولعله أراد بقوله لا على ما يفهمه كثير من الناس أى من ترتب التعليم على التقوى وان كان ذلك صحيحا الا أن السياق ليس له اذ لا يحسن إيراد ( قوله وان تفعلوا فانه فسوق بكم ) أن يقال ان اتقيتم أى خفتم عقاب الله يعلمكم الله على أن التعليم لاحكام الله وأوامره ونواهيه ليس مقيدا بذلك ولذا قال أى ان الله يعلمكم على كل حال أى في جميع أحوالكم اتقيتم أو لم تتقوا لان ذلك هو المقابل لما يفهمه كثير من الناس

ولأن حاجة التكليف تستدعى أن يعلمهم الله مطلقا ما يكون ارشادا واحتياطا في أمر الدنيا مما تضمنته آية المداينة وغيرها كما يعلمهم ما يكون كذلك في أمر الدين من أحكامه المتضمنة لمصالحهم والظاهر أن قوله فاتقوه ليس إشارة الى أن في نظم الآية تقدما وتأخيرا لأن قوله تعالى واتقوا الله بعد بيان أحكام المداينة ونظامها وبعد النهى عن المضاربة في أعمالها وتعقبها بالوعيد المذكور معناه خافوا عقاب الله بترك ما نهى عنه الذى من جملة المضاربة في أحكام المداينة والأمر بالتقوى كسائر الأوامر والنواهي تكليف من الله تعالى لعباده يستدعى سبق العلم فلذلك استؤنف قوله تعالى ويعلمكم الله أو عطف عطف قصبة بصيغة الدوام التي يفهم من سوقها بعد ما ذكر بدلالة المعنى هذا الترتب الذى أشار إليه بقوله أى أن الله يعلمكم على كل حال فاتقوه أى اعملوا حسب تعليمه فالأمر بالتقوى المترتب على نعمة التعليم بمعنى طلب العمل لا طلب الخوف الذى تضمنه الأمر بقوله تعالى واتقوا الله والأمران وإن كانا متلازمين إلا أن موقع كل مختلف لاختلاف مقامه وإلى مراد بيان الشاطبي على هذا الوجه يشير قول الامام الطبري في تفسيره يعنى بقوله جل شأنه واتقوا الله وخافوا الله أيها المتدينون في الكتاب والشهود أن تضاروهم وفي غير ذلك من حدود الله أن تضيعوه ويعنى بقوله ويعلمكم الله ويبين لكم الواجب لكم وعليكم فاعملوا به والله بكل شيء عليم يعنى من أعمالكم وغيرها يحصيها عليكم ليجزيكم اه وفي اطلاق التعليم وعمومه إشارة إلى أن أحكام الله وما يترتب عليها من المصالح لا تثبت بمحض الرأى وإنما تثبت بالتعليم الإلهي والوحى السماوى الذى هو بيان الكتاب والسنة وما إليهما من قياس أو اجماع.

### ﴿القول في بيان الكتاب والسنة واجتهاد الأئمة﴾

إعلم أن بيان الاحكام الشرعية وأدلتها أصولا وفروعا عبادات ومعاملات وما يتعلق بها من الابحاث حسبها هو مقرر في علم الفقه وأصول الدين ومدون في الكتب الصحيحة

الموثوق بها يعتبر ضرر بامن البيان والتفسير لآيات الأحكام وأحاديثها باللغة عد الألف  
وقد قام بهذا البيان علماء الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدون والعلماء الوارثون  
ولكن رأس هذا البيان وأساسه بيان الله في كتابه وبيان الرسول . ص . في  
سنته كما قال تعالى ( هذا بيان للناس ) ( وتبيننا لكل شيء ) ( يبين الله لكم أن تضلوا )  
( ولقد أنزلنا إليكم آيات مبينات ) ( ولقد جئناكم بكتاب ففصلناه على علم ) إلى  
غير ذلك من النصوص الواردة في نعت القرآن بالبيان والتبيين والتفصيل ومع هذا  
البيان المحكم فقد عهد سبحانه أمر يانه إلى النبي . ص . كما قال تعالى ( وأنزلنا إليك  
الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ) أى بالتبليغ لتنظيمه والايضاح لمعناه من الأحكام  
والشرائع والأمثال والمواعظ وسير القرون الخالية وقصص الأمم الماضية والعلوم  
الكونية والنواميس العمرانية وغير ذلك مما حواه الذكر الحكيم من الاسرار التي  
لأنحصى والعجائب التي لا تستقصى كما يرشد إليه حديث ابن عباس المشهور « ان  
القرآن ذو شجون وفنون وظهور وبطون لا تنقضى عجائبه ولا تبلغ غايته فمن  
أوغل فيه برفق نجا ومن أوغل فيه بعنف هوى أخبار وأمثال وحلال وحرام  
وناسخ ومنسوخ ومحكم ومتشابه وظهور وبطن فظهره التلاوة وبطنه التأويل فجالسوا  
به العلماء وجانبوا به السفهاء » وكما قال . ص . « تركت فيكم أمرين لن تضلوا  
ما تمسكتم بهما كتاب الله تعالى وسنة رسوله » . ص . فقد أكمل الله بكتابه الدين  
الحنيف كما قال تعالى ( اليوم أكملت لكم دينكم ) وإكماله جل شأنه للدين إنما هو  
بإستيفاء وحى الكتاب والسنة وبيان ما يلزم يانه من التفاصيل اللائقة بأوضاعه  
وبيان ما يستنبط منه غيره من التنصيص على قواعد العقائد والتوقيف  
على أصول الشرع وقوانين الاجتهاد وبهذا القدر من البيان وصف القرآن  
وآياته بالبيان والتبيين والتفصيل ثم أتم رسول الله . ص . يسانه فألزم الحجة  
وأوضح المحجة على طراز بيان الكتاب ثم زايدهما بزيادة الأفكار وتفاوت  
الأنفهام وحوادث الأزمان في عهد الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الأئمة

المجتهدين والعلماء الوارثين وكل هذه البيانات التالية لبيان النبوة كما ذكره جمهور العلماء أساسها بيان الكتاب والسنة الذي هو أعم من التصريح بالمقصود ومن الارشاد إلى ما يدل عليه فيدخل فيه قياس المجتهد وإشارة النص ودلالته وما يستنبط منه من الأحكام والعقائد والحقائق والأسرار الالهية وفي قوله تعالى ( ولعلمهم يتفكرون ) مما يستحث فيه العقل والفكر إلى النظر إشارة إلى ذلك حيث طاب من أهل الفكر أن يتأملوا ويمعنوا النظر ليدركوا الحقائق ويتعظوا بالعبير ويؤدوا حق الله وكتابه وحق رسوله وشريعته ومن ذلك تعلم أن باب الاجتهاد والبيان للكتاب والسنة لا يزال مفتوحاً على شريطة أن يكون البيان من ذوى العلم والنظر وخصوصاً بيان الاجتهاد المتعلق بأحكام الدين فلا بد كما علمت أن يكون صادراً من متأهل للخلافة عنه . ص . في هذا الباب ولذلك قيل إن البيان الموصوف به القرآن كلا أو بعضاً إنما هو بالإضافة إلى أئمة الدين وأعيان أهل العلم بالكتاب والسنة الذين هم أهل الذكر لا إلى كل من يستمعه من دب ودرج ولا إلى مطلق العلماء ضرورة أن فيه التشابه والمحمل والغريب وغير ذلك مما يخفى على العامة بل وعلى كثير من الخاصة وبالجملة فبيان النبوة وتشريع الوحي هو الأساس في بيان الاجتهاد وتشريعه إذ هو مرتب عليه لا يخرج عن حدوده كما تشير إليه آية البيان حيث قال تعالى في تشريع النبوة ( وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ) وفي تشريع الخلافة ( ولعلمهم يتفكرون ) أى في ذلك البيان وما يشير إليه لأن التفكير إنما يكون في معلوم يؤدي إلى المطلوب والمعلوم المقصود بالذات إنما هو بيان الكتاب والسنة وما اشتملا عليه من آيات التكوين والتدوين وتأويل الآية على هذا الوجه اقناع للعلامة الشوكاني ومن نحا نحوه في نزاعه حيث أنكروا تشريع المجتهدين ونزعوا إلى أن الاجتهاد رخصة في حق المجتهد لا يجوز اتباعه فيها وظاهر أن الكلام في دلالة الكتاب والسنة وبيانها حسبما تقتضيه الدلالة الوضعية الآلية وأما الدلالة الاشارية المشار إليها في الحديث المار وهي الاشارة الى دقائق تنكشف

على أرباب السلوك ويمكن التطبيق بينها وبين الظواهر المرادة لله تعالى في كتابه ومثله سنة نبه . ص . فهذه وإن اشتمل القرآن عليها بلا مرأى وكذلك السنة وإن كانت دون الكتاب في ذلك لكنها ليست مقصودة ولا مرادة عند أهل الظاهر لأن البيان والتشريع إنما هو باعتبار الدلالة الآلية الشاملة لخواص الأمة وعوامها وخصوصا فيما يتعلق باستفادة الأحكام من ما أخذها فإن لها شروطاً وقبوضاً تكفل ببيانها علم الأصول والفقه وأما الدلالة الإشارية فلا حد لها عند أهلها وروى عن الحسن أنه قال قال رسول الله . ص . « لكل آية ظهر وبطن ولكل حرف حد ولكل حد مطلع » قال ابن النقيب وظاهرها ما ظهر من معانيها لأهل العلم بالظاهر وباطنها ما تضمنته من الأسرار التي أطلع الله عليها أرباب الحقائق ومعنى قوله ولكل حرف حد أن لكل حرف منتهى فيما أراد الله تعالى من معناه ومعنى قوله ولكل حد مطلع أن لكل غامض من المعاني والأحكام مطلقاً يتوصل به إلى معرفته ويوقف على المراد منه وكل ذلك إنما هو من عموم أوضاع القرآن وكلية تعريفه إلى حد لا يبلغ مداه الا واضعه جل شأنه

### ﴿ الحكمة في أن أوضاع القرآن كلية ﴾

وقد يتوهم من تقرير أنواع البيان على هذا الوجه أن بيان القرآن ليس كاملاً في ذاته لاحتياجه إلى بيان السنة وتفكير الأمة وليس كذلك بل بيان القرآن المجيد في غاية الكمال ونهاية الاحكام لا يشوبه نقص ولا زيادة وإنما اقتضت حكمة الله البالغة أن تكون أوضاعه على هذا الطراز البديع ودلالته على وجوه كلية عامة لجميع ما يحتاج إليه الأمم في مختلف العصور على تعاقب الدهور بحيث لا تعوزها الحاجة لشأن من شؤونها الدينية والدنيوية إلا وجدت فيه ما يشفي العلة ويروي الغلة وذلك من كماله وعلو شأنه وبعد شأوه فهو من جهة نظمه الرائق وطرزه المائق بحيث لو اجتمع الانس والجن على مباراته لعجزوا عن الاتيان بإقصر سورة منه ومن جهة اشتماله على الحكم الحفية والاحكام المستتبعة للسعادة

الدينية والدينية والامور الغيبية بحيث لا تتأله عقول البشر ولا تحيط بفهمه القوى والقدر ومن جهة صلاحته لجميع الامم في سائر العصور بحيث لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ولا يقصر عن حاجة ولا يقف دون غاية قوله جزل وحكمه فصل تبلي الامم وهو على جدته وتختلف العصور وهو على حالته تنزيل من حكيم حميد وما هذا شأنه لا يليق بأوضاعه التفاصيل والجزئيات وكثرة القيود ولذا كانت حدوده لفظا ومعنى فوق سائر الحدود وقد أمر . ص . ببيان وتبليغ أحكامه وشرح كليانه ومقاصده وأغراضه للتكامل دلالة في معناه أو سد ثغرة في مبناه إذ هي كاملة وافية وإنما هي حاجيات الامم في كل عصر وزمان فبين وأوضح وصرح وأفصح واقتفى أثره الصحابة والتابعون والأئمة المجتهدون والعلماء العاملون آخذين بهديه وسنة بيانه . ص .

وكلمهم من رسول الله ملتبس غرنا من البحر أو رشنا من الدير وقال ابن مسعود وغيره من الصدر الاول إن القرآن جمع علوم الاولين والآخرين كما قال تعالى ( ما فرطنا في الكتاب من شيء ) ولكن لم يحط بها علما حقيقة إلا المتكلم به جل شأنه ثم رسول الله . ص . خلا ما استأثر به سبحانه ثم ورث عنه معظم ذلك سادات الصحابة وأعلامهم رضى الله عنهم مثل الخلفاء الاربعة وابن مسعود وابن عباس رضى الله عنهم ثم ورث عنهم التابعون باحسان ثم تقاصرت الهمم وفترت العزائم وتضايل أهل العلم وضعفوا عن حمل ما تحمله الصحابة والتابعون من علومه وسائر فنونه فنوعوا علومه وقامت كل طائفة بفن من فنونه فتبليغ القرآن لأهل لغته تبليغ لسائر علومه ولكن علمنا يقصر عما بين لنا فيه والتوقيف على تفاصيل أسرار وحكمه وأحكامه لم يثبت بصريح العبارة وكما من سر وحكمة نهت عليهما الاشارة ولم تبيينهما العبارة ولا يزال من لطف ذهنهم واستقام فهمهم ولن يزالوا يستخرجون من القرآن أسراراً وحكاماً لا يحصيها العد انظر روح المعاني للعلامة الآلوسى وحاصله أن القرآن باعتبار دلالاته الحقيقية غنى عن البيان لانها دلالة ذاتية باعتبار قصد المتكلم وعلمه المحيط

فلا نقص فيها ولا تفاوت ولا غموض مع شمولها لجميع ما تحتاجه الامم بل وفوق ما يحتاجون كما قال تعالى (ما فرطنا في الكتاب من شيء) وإنما التفاوت والغموض باعتبار دلالاته الاضافية التي تتفاوت بتفاوت افهام السامعين وبهذا الاعتبار لا شك يحتاج إلى البيان والتفكير كما قال تعالى (وأنزّلنا إليك الذّكر لتبين للناس ما نزل اليهم ولعلهم يتفكرون) والمحتاج في الحقيقة إنما هم الناس فيما لم تصل اليه افهامهم من المعاني المرادة من ذلك الكتاب الكامل فاقضى لطفه تعالى بعباده أن عهد ببيانهم إلى رسول الله . ص . ثم إلى خلفائه من بعده وهم الصحابة والتابعون والائمة المجتهدون والعلماء الوارثون سدا لهذه الحاجة المتفاوتة بتفاوت افهام الامة في سائر العصور وتكميلا لدينهم الحنيف كما قال تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم) أي بوحى الكتاب والسنة تفصيلا فيما يلزم فيه التفصيل واجمالا فيما يجمل فيه الاجمال ولما كان بيانهم . ص . على طراز بيان الكتاب لزم لهذه الغاية بيان خلفائه المشار اليه بقوله تعالى في آية الذّكر ولعلهم يتفكرون وقد ورد النهي عن الاخذ في أحكام الله تعالى بظاهر الكتاب والسنة بدون تدبر وتفكر في ما أخذها على وجه يجمع بين دلالتها عليها عاما لمن يكون متأهلا لذلك في سائر العصور كما ترشد اليه آية الذّكر والفكر المتقدمة وبذلك تعلم أن وحي السنة لا يخرج عن وحي الكتاب باعتبار دلالاته الذاتية وان خرج عنه باعتبار الدلالة الاضافية المتفاوتة بتفاوت افهام السامعين كما أن بيان الخلافة في سائر العصور يجب أن لا يخرج عن دلالة الكتاب والسنة وعلى كل حال فكلا البيانين بيان النبوة وبيان الخلافة ليس لتكميل دلالة الكتاب فانها مستوعبة في ذاتها وافية كاملة وإنما هو لتكميل دين الامة وسد حاجتها فيما لم تصل اليه افهامها كما علمت .

### ﴿ استطراد في بيان معنى الدين ﴾

وقد جاء الدين مفسرا في حديث البخارى بالايمان والاسلام والاحسان أى بمجموع هذه الأمور الثلاثة وذلك تأويل لقوله تعالى (إن الدين عند الله الاسلام)



فان الاسلام وان اشتهر في الاقرار بالشهادتين والعمل بالجوارح إلا أن المراد به في الآية الكريمة ما يشمل هذه الأمور الثلاثة ليم الحصر المستفاد من تعريف الطرفين ولأن الاسلام المرضي عند الله تعالى كالدين لا يصحقي إلا بالايان ولا يكمل إلا بالاحسان الذي هو اخلاص النية واتمام العمل فان من أخلص لمولاه وراقبه مراقبة من يخشاه جد في كمال عمله وأحسنه وقد فسر النبي . ص . الاحسان بقوله « أن تعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك » وهو تأويل قوله تعالى (إن الله يأمر بالعدل والاحسان) فالدين والاسلام والعدل والاحسان شيء واحد وهو ما شرعه الله وبين أحكامه وبعث به رسله ودل عليه أوليائه لا يقبل الله غيره ولا يجزى إلا به وإن تفاوت مضار به واختلقت شرائعه كما قال تعالى (لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا) حسبما اقتضته مصلحة من بعث به إليهم كما جاء مفصلا على ألسنة الرسل صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين وروى عن علي كرم الله وجهه في التنويه بشأن الاسلام أنه قال في خطبة له لأتسبب الاسلام نسبة لم ينسبها أحد قبلي الاسلام هو التسليم والتسليم هو اليقين واليقين هو التصديق والتصديق هو الاقرار والقرار هو الأداء والأداء هو العمل ثم قال إن المؤمن أخذ دينه عن ربه ولم يأخذه عن رأيه إن المؤمن من يعرف إيمانه في عمله وإن الكافر من يعرف كفره بانكاره أيها الناس دينكم دينكم فان السيئة فيه خير من الحسنة في غيره إن السيئة قد تغفر وإن الحسنة في غيره لا تقبل اه إذا علمت هذا فصدق الدين على هذا المعنى هو أعمال العباد وعقائدهم المأمور بها شرعاً حسبما جاء به الكتاب والسنة كما يرشد إليه قوله تعالى (إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق قاعبد الله مخلصا له الدين ألا الله الدين الخالص) وتأويله أن الله تعالى لا يقبل إلا من أخلص له كما ورد به الحديث . وفي روح المعاني ويؤيد هذا أن المراد بالدين في الآية الطاعة لا كما روى عن قتادة من أنه شهادة أن لا إله إلا الله أو عن الحسن من أنه الاسلام اه وعلى هذا فالمحرم والمكروه والمباح ليس من الدين بهذا المعنى وإن كانت أحكامها من الدين بمعنى آخر

فان الدين كما يطلق على الطاعة في اللغة وفي موارد الشرع يطلق على الأحكام التكليفية التي هي أوصاف أفعال العباد كالحل والحرم وأوضاعها كالصحة والنسب والاحكام الشرعية اى النسب التي يقصد منها الاعتقاد والعمل فعلاً أو تركاً فيشمل احكام المحرمات وغيره وفي اللغة كما في اللسان يطلق الدين على معان كثيرة منها الجزاء والمكافأة والحساب والاسلام والعادة والشأن والاذلال والاستعباد يقال دان نفسه ديناً وديننا أذلّه واستعبدها والدين الحال والدين ما يتدين به الرجل والدين الورع اه وقوله تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم) يصح أن يراد به الأحكام التكليفية وأوضاعها والنسب الشرعية واكملها اكمل للدين بمعنى الطاعة كما أن اكمال الطاعة اكمال لتلك الأحكام وعلى كل حال فاكمال الدين ليس خاصاً بشرعة محمد . ص . بل يعم جميع الشرائع فان كل شريعة أنزلت من عند الله تعالى في أى وقت فهي كاملة كافية بالنسبة لاهلها وان كانت شريعة نبينا . ص . لاشتمالها على ما لم تشتمل عليه الشرائع الاخرى أفضل وأكمل من سائر الشرائع كما انه . ص . لاختصاصه بزيائ لم تعط لنبي قبله كان باجماع المسلمين أفضل الانبياء وأكملهم خلقاً وخلقاً ومنزلة عند الله تعالى ولله در ابو بصير حيث قال في همزته

كيف ترقى رقيقك الانبياء \* باسماء ما طاولتها سماء  
لم يساورك في علاك وقدا \* ل سنامنك دونهم وسناء

وعن علي كرم الله وجهه قال قال رسول الله . ص . أعطيت ما لم يعط أحد من الانبياء نصرت بالرعب وأعطيت مفاتيح الارض وسميت أحمد وجعل التراب لي طهوراً وجعلت أمتي خير الامم ومما خص به . ص . أن جعلت شريعته حنيفية سهلة متحة ليس فيها ضيق ولا شدة كما ورد به الحديث بعثت بالحنيفية السمحة السهلة وورد أيضاً أحب الاديان إلى الله الحنيفية السمحة والحنيفية ملة الاسلام فهي شاملة لجميع الملل الحقّة وإنما خصت شريعته . ص . بالسماحة والسهولة والحنيف المسلم الذي يتحنف عن الاديان الباطلة إلى الدين الحق

﴿ استطراد آخر في بيان معنى كون الدين الاسلامى فطريا ﴾

اعلم أن الدين الاسلامى إنما شرع أولا وبالذات لسعادة النوع الانسانى الذى هو فداى لكافة جميع الموجودات ونتيجة جميع الكائنات فلا بد بمقتضى اللطف الالهى أن يكون فى خلقه من الاستعداد والكمال ما يؤهله لقبول هذا الاختصاص والقيام بعبائنه وفى الحديث «ان الله خلق عباده حتفاء» أى طاهرين من الرجز باستعدادهم الفطرى لقبول الدين الحق وفى آية العرض ما يشير إلى ذلك حيث قال تعالى (إننا عرضنا الامانة على السموات والارض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الانسان) أى لما فيه من الاستعداد واللياقة لحمل تلك الامانة على الوجه المرعى فيها دون غيره وجاءت الامانة بهذا العنوان فى النظم الشريف تنبيها على انها حقوق مرعية أودعها الله تعالى المكلفين وأتمهم عليها وأوجب عليهم تلقيها بحسن الطاعة والالتقياد وأمرهم بمراعاتها والحفاظة عليها وأداؤها من غير اخلال بشيء من حقوقها وقد كلفوا بها على هذا الوجه ليفوزوا بالسعادة الأبدية كما يرشد اليه قوله تعالى (قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين يهدى به الله من اتبع رضوانه سبيل السلام ويخرجهم من الظلمات إلى النور) ولما كانت شريعة نبينا . ص . حنيفية ممتعة سهلة مشتملة على مزايا لم تشتمل عليها الشرائع الأخرى وكانت أمته خير أمة أخرجت للناس كانت أوفى بالخلق الانسانية وأكمل ملاءمة لها فكان دينها أجدر بأن ينسب الى فطرة الله التى فطر الناس عليها لما فى فطرة أمته . ص . من الاستعداد لقبول الدين ما ليس فى فطرة غيرها من الأمم بشهادة قوله تعالى (وكذلك جعلناكم أمة وسطا) أى خيارا عدولا (لتكونوا شهداء على الناس) كما ورد أن أمته يوم القيامة تشهد على سائر الأمم بأن الله تعالى قد أوضح السبل وأرسل الرسل فبلغوا ونصحوا وقد يرشد إلى عموم هذه النسبة قوله تعالى (وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون) أى ما خلقتهم الا على حالة صالحة للعبادة معدة لها حيث ركب سبحانه

فيهم عقولا وجعل لهم حواس ظاهرة وباطنة الى غير ذلك من وجوه الاستعداد التي فطر الله الجن والانس عليها فهي وسيلة وسبب معد لهذه الغاية الجامعة لوجوه الخير والسعادة وكأنه قيل وما خلقت الجن والانس الا على حالة ارادة خلقها بمثابة ارادة خلق العباد فيهما وان لم تكن هذه الغاية مرادة من خلقهما ولا حاصلة في جميع افرادهما وفي ذلك من المبالغة في صلاحية تلك الوسيلة وترتب المتوصل اليه على حصولها ما لا يخفى ومثل هذا شائع في العرف ألا تراهم يقولون لقوى الجسم هو مخلوق للمصارعة ولقوى البقر مخلوق للحرث وظاهره أنه مخلوق لهذه الغاية وأنهما مرادة للخالق مع أنه ليس كذلك اذ قد لا يصارع ذلك القوى ولا يحرق فلا تكون هذه الغاية مرادة لخالقه وكذلك في الآية الشريفة ليست العباد غاية مرادة لله تعالى من خلق جميع أفراد الانس والجن إذ لو كانت مرادة في الكل لما تخلف أحد عن عبادة ربه وما يرشد الى عموم النسبة أيضا قوله (تعالى فأقم وجهك للدين حنيفا) أي أقبل عليه إقبالا تاما غير ملتفت لما سواه والمراد الأمر بالاقبال على دين الاسلام والاستقامة والثبات عليه والاهتمام بترتيب أسبابه وقوله (فطرة الله التي فطر الناس عليها) أي الزموها فانها وسيلة الى قبول الدين وخطابه . ص . خطاب لأئمة كل على قدر همته والفطرة هي الحالة كالجلسة من الفطر بمعنى الابتداء والاختراع وفسرها الكثير هنا بقبولية الحق والتهنىء لادراكه وذلك إنما يكون باستعدادات تلائمه ومعنى لزومها الجريان على موجبها وعدم الاخلال به باتباع الهوى وتسويل شياطين الانس والجن والحق هو الدين المفسر بالآيمان والاسلام والاحسان أو بالأحكام الشرعية كما تقدم ووصفها بقوله تعالى التي فطر الناس عليها لتأكيد وجوب امتثال الأمر ومعنى الآية على هذا البيان أقبل يا محمد أنت ومن تبعك على دين الاسلام والزموها فطرة الله التي هي وسيلة اليه وسبب معد لقبوله والاقبال عليه وعن عكرمة تفسيرها بدين الاسلام وفي الخبر ما يدل عليه أخرج ابن مردويه عن حماد بن عمر الصنفار قال سألت قتادة عن قوله تعالى (فطرة الله التي فطر الناس

عليها ) فقال حدثني أنس بن مالك رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله . ص .  
 فطرة الله التي فطر الناس عليها دين الله تعالى والمراد بفطرهم على دين الاسلام خلقهم  
 قابلين له غير نائين عنه ولا منكرين له لكونه مجاريا للعقل مساويا للنظر الصحيح  
 حتى لو تركوا لما اختاروا عليه ديننا آخر ففى الصحيحين عن أبي هريرة قال قال  
 رسول الله . ص . مامن مولود يولد إلا على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو  
 يمجسانه والأوفى بهذا البيان أن تكون فطرة الله منصوبة باضمار فعل تقديره اتبعوا  
 فطرة الله والمعنى عليه اتبعوا دين الله الذى خلق الناس عليه حيث جعلهم مستعدين  
 لقبوله بالفطرة الانسانية الممتازة عن سائر النطر الخلقية وما ل النفسيرين واحد  
 وفى التعبير عن الدين بالفطرة وإضافتها إلى الله ووصفها بكونه تعالى خلق الناس  
 عليها أى يجعلهم مستعدين لقبولها ما يؤكد أمر القيام بها على الوجه الأتم الأكمل  
 مع الإشارة إلى أن الدين الحق لا يكون إلا من الله تعالى فهو المنشئ له أولا  
 وبالذات بكلامه القديم كما قال تعالى ( شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي  
 أوحينا إليك وما وعينا به ابراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا  
 فيه ) وقال عز شأنه ( هو الذى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين  
 كله ولو كره المشركون ) وتشريع الرسل وخلفائهم إنما هو ضرب من البيان  
 لا ينافى اختصاص الدين بالله بل يقرره كما تقدم وقوله سبحانه لا تبدل خلق الله  
 تعليل للأمر بلزوم فطرته تعالى أو لوجوب الامتثال له والمعنى لاصحة ولا استقامة  
 لتبدل فطرة الله تعالى بالاخلاق بموجبها وعدم ترتيب مقتضاها عليها باتباع  
 الهوى وقبول وسوسة الشياطين وقيل المعنى لا يقدر أحد على أن يغير خلق الله  
 سبحانه وفطرته عز وجل بإزالتها رأسا ووضع فطرة أخرى مكانها غير مصححة  
 لقبول الحق والتمكن من إدراكه وحديث كل مولود يولد على الفطرة من هذا  
 القبيل أى أنه يولد على نوع من الجبلية والطبع المتهيء لقبول الدين فلو ترك عليها  
 لاستمر على لزومها ولم يفارقها إلى غيرها وإنما يعدل عنها من يعدل لآفة من

آفات البشر كعارضه الوهم للعقل والآفات البشرية المعارضة لفطرة الله تعالى كثيرة جداً ومختلفة باختلاف الأزمنة والعصور ومن أعظمها شراً وأكثرها فساداً آفة الأوساط التي تحيط بها الفطر السليمة وقد أصبحت الآن ألزم لها من الآباء والأمهات فقوله . ص . فأبواه يهودانه الخ ضرب من الأمثال بالنسبة إلى هؤلاء الآباء ومثل ذلك بل اضر منه وأكثر فساداً وانتشاراً في الأرض تغيير فطر أولاد المسلمين وتلوينها بالمعاصي والأخلاق السيئة خصوصاً من أوساط الآباء والأمهات المرتكبين لضروب الموبقات . هذا ومن اعظم ما تفضل الله تعالى به على عباده ان شرع لهم هذا الدين القويم وبعث به إليهم على ألسنة المرسلين مبشرين ومنذرين ونصب لهم من الدلائل الكونية ما لو تأملوه ماوسعهم إلا الجري على مقتضى هذه الفطرة السليمة فطرة الله التي فطر الناس عليها تفضلاً منه ورحمة ففطرة الدين وفطرة الانسان كلاهما من الألطاف الالهية التي من الله تعالى بها على عباده بل فطرة الدين أتم وأكمل لأن بها يسعد الانسان ويفوز بالنعيم الدائم في ساحة الرضوان . وبالجملة من وقف على الدين الاسلامي ومحاسنه وعلى أسرار تشريعه ولطائفه وعرف فطرة الانسان وما أودع فيها من الاسرار والحكم وتدبر قوله تعالى (يا أيها الانسان ما غرك بربك الكريم الذي خلقك فسواك فعدلك) وقوله تعالى (ولقد خلقنا الانسان من سلاله من طين ثم جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا علقة فخلقنا مضغعة فخلقنا مضغعة عظاماً فكسونا العظام لحماً ثم أنشأناه خلقاً آخر) حيث نفخ الروح الانسانية فيه وهو جنين في بطن أمه فجعله حيواناً ناطقاً مفكراً بالقوة سمياً بصيراً وأودع في كل عضومته وكل جزء عجائب وغرائب لا تدرك بوصف ولا تبليغ بشرح . من عرف هذا وذاك عرف مقدار ما للتمسك بالدين الاسلامي من التأثير في تقويم الفطرة الانسانية وما أودع فيها من القوى العلمية والعملية وان تعلقه بفطرة الانسان فوق تعلق الارواح بالابدان فان تهذيب النفوس البشرية واعدادها للسعادة الابدية

لا يتم الا بالتسك بالدين وارشاداته الهادية الى الصراط المستقيم كما ينبغي عنه قوله تعالى (قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام ويخرجهم من الظلمات الى النور) وفي آثار الدين وآيات القطرة واحاديثها من الاجاث مالا يسعه بلوغ السول وفي هذا القدر كفاية ولنعد الى مانحن بصدده

### ﴿ عودة إلى كلام الشوكاني في الاجتهاد ﴾

وعند الوصول الى هذا الموضوع تصفحت باب الاجتهاد والتقليد من ارشاد الفحول للعلامة الشوكاني واذا فيه ما يحتاج الى التنبيه . نقل رحمه الله عن بعض العلماء ان الاجتهاد على ثلاثة اضرب فرض عين وفرض كفاية وندب وبين ان كلام هذه الثلاثة على حالين ثم نقل عن الماوردي ان الاجتهاد بعد النبي . ص . اقسام ثمانية احدها ما كان الاجتهاد مستخرجا من معنى النص كاستخراج علة الربا فهذا صحيح عند القائلين بالقياس ثانيا ما استخرج من شبه النص كالعبء لتردد شبهه بالحر في أنه يملك لأنه مكلف وشبهه بالبهيمة في أنه لا يملك لأنه مملوك فهذا صحيح غير مدفوع عند القائلين بالقياس والمنكرين له غير أن المنكرين له جعلوه داخلا في عموم أحد الشبهين ثالثا ما كان مستخرجا من عموم النص كالذي بيده عقدة النكاح في قوله تعالى أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح فانه يعم الولي والزوج ويستخرج من عموم النص أحدهما إلى أن قال ثامنها ما استخرج من غير نص ولا أصل فاختلف في صحة الاجتهاد فقل لا يصح حتى يقتزن بأصله وقيل يصح لأنه في الشرع أصل اه نقل هذا وسكت عليه وأنت خير بأن ما استخرج من غير نص ولا أصل ليس اجتهادا أصلا حتي يقع خلاف في صحته ولعله أراد به الاجتهاد المستند الى استصحاب العدم الأصلي فإن المجتهد عند نزول الحادثة وبعد النظر في نصوص الشريعة وأصولها واستنفاد الجهد في ذلك إذا لم يجد لها حكما في أصل أو نص يستند اليه قيل يرجع الى البراءة الأصلية وهو ان الأصل عدم التكليف حتي يصرف عنه صارف من الأدلة الإيجابية وقيل لا يرجع اليه بل

يقف عند ذلك ويردد النظر في المآخذ الشرعية ويسأل غيره من أهل الذكر  
لعله يجد عنده نصاً من كتاب الله أو سنة رسوله . ص . أو أراد به الاجتهاد  
المستند الي مصلحة لم يشهد لها أصل معين بالاعتبار ولا بالانقضاء ولا بالنص ولا  
بالاجماع ولا يترتب الحكم على وفق الوصف المرسل الذي ذكر معه الحكم فإذن  
ذلك مما اختلف في كونه أصلاً يستند اليه شرعاً بخلاف الوصف الذي علم الغاؤه  
والمرسل الغريب الذي لم يعلم اعتبار جنسه فلا نزاع في نفي أصالته والحاصل  
أنه وقع عند الأصوليين خلاف في الأخذ بالمصالح المرسله وهى المصالح التى لم  
يشهد لها أصل بالاعتبار فى الشرع وإن كانت على سنن المصالح وتلقته العقول  
بالقبول فقبل لا يؤخذ بها لأن كل ما لم يشهد له أصل بالاعتبار أى لم يقيم دليل  
على حجته فليس بدليل شرعى وبعضهم أخذ بها قالوا لو لم تعتبر لأدى إلى خلو  
وقائع عن الحكم لعدم مساعدة النص وأصل القياس فى الكل وخلو وقائع عن  
الحكم باطل والجواب لا نسلم اللزوم لأن العمومات والأقيسة تأخذ الجميع وإن  
سلم أنها لا تأخذ الجميع فعدم المدرك بعد ورود الشرع بأن ما لا مدرك فيه بعينه  
فحكمه التخيير مدرك شرعى لما سبق مراراً أن الحكم عند انتفاء المدرك هو نفي  
الوجوب أو التحريم مثلاً وهو معنى التخيير أنظر شرح العضد وحاشيته للعلامة  
السعد وسياقى لهذا مزيد .

﴿ القول فى دعوى الشوكانى أن أصول الشريعة الكتاب والسنة فقط ﴾  
قال رحمه الله بعد أن نقل عبارة الماوردى المفيدة أن أصول الشريعة أربعة  
مانصه وعنده أن من استكثر من تنج الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وجعل  
كل ذلك دأبه ووجه اليه همته من دون تعصب لمذهب من المذاهب وجدفيهما كل  
ما يطلبه من أدلة الأحكام التى يريد الوقوف على دلائلها كأنها ما كان اه وحاصله  
أن من اتصف بالأوصاف التى أشار إليها يمكنه أن يجد فى الكتاب والسنة كل  
ما يتطلبه من دلائل الأحكام الشرعية لسائر الحوادث بدون حاجة إلى قياس



أو إجماع وفيه أنه إن أراد بذلك إنكار حجية الإجماع والقياس فأدلة حجيتها كتاباً وسنة وعملاً تحججه وإن سلم ذلك وأراد مجرد الاستغناء عنها بدلالة الكتاب والسنة فأين مكان حجيتها حينئذ من تلك الدلالة فإن قيل مكانها التعضيد دون الإثبات قلنا ذلك خلاف ما اتفق عليه أهل الحق من العلماء على أن هذا المستكثر إذا لم يكن ممن بلغ مرتبة الاجتهاد ولم يكن عنده العدة الكافية لتمحيص الأدلة من الكتاب والسنة على وجه لا تلم فيه فلا يعول على وجدانه وقد صرح الشوكاني نفسه بأنه لا بد للمستثمر الذي قامت الحجة على قبول قوله من التضلع في عدة علوم أهمها علم الأصول الباحث عن أحوال الأدلة وما يعرض لها من القدرح والترجيح وهل لهذا المستكثر أن يستظهر على سائر الأحكام التي ثبتت بالقياس في عهد الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين حينئذ يجد لها دليلاً من الكتاب والسنة على زعمه وما أظن أحداً قال أو يقول بذلك وفي إرشاد الفحول ما يفيد أن الشوكاني لا يقول بحجية الإجماع وفي القول المقيّد ما يفيد أن اجتهاد القياس لا يعتبر إلا في حق المجتهد وأما بالنسبة لغيره فلا يؤخذ به ما لم يقرن بسند من الكتاب والسنة وإذا اقترن بذلك فلا يسمى عنده تقليداً بل اتباعاً على أن قوله وجد فيها كل ما يطلبه الخ إن أراد به وجود ذلك من حيث الدلالة الوضعية عامة أو خاصة بدون حاجة إلى دلالة القياس أو غيره مما ينضم إلى دلالة الكتاب والسنة فمنع وقصة معاذ وشرح وغيرها وكلام الأئمة وغيرهم فيما ينبغي للمجتهد أن يعمل في ترتيب النظر في الأدلة وأقيستهم التي أقاموها على أحكام الفروع التي لم يجدوا لها نصاً أكبر دليل على بطلان هذه الدعوى وإن أراد ما هو أعم من ذلك حتى يشمل دلالة العبارة ودلالة النص والاقتضاء والامارة والعلل المقترنة بالنصوص الخاصة ونحوها من الدلالات التي تعتبر في استمادة الأحكام الشرعية من ما أخذها حسبما نص عليه الأصوليون والفقهاء فليس هذا عنده فقط بل عنده وعند غيره أيضاً فإن الأصوليين والفقهاء قد اتفقوا على أن ما أخذ الأحكام الشرعية ( م — ٥ بلوغ )

لا تكون الا من الشرع وأن حكم الله تعالى لا يثبت بالرأى المحض وجعلوا من تلك المآخذ دلالة النصوص التي تستند إليها الأقيسة المعللة بعلّة متعديّة حيث قالوا إن الشارع قد بث في كل نص معلل بعلّة متعديّة دليلاً إذا نظر فيه المجتهد بالطرق المقررة في الأصول وسيأتي بيانها أثبت أحكام فروعها التي لا تستقل تلك النصوص بالدلالة عليها لغة أو عرفاً وذلك الدليل الميثوث في نص الأصل المأخوذ من التعليل هو مساواة الفرع للأصل في العلة الموجبة لمساواته له في الحكم فإن ذلك نوع من دلالة النصوص نصبه الشارع وأمر المجتهدين بالنظر في أحواله لاثبات أحكام الفروع كما نصب نصوص الآيات والأحاديث للدلالة على أحكامها المنطوقة بل هذه الدلالة أولى بالاعتبار من كثير من الدلالات التي يشككها منكر والقياس في النصوص برأيهم وينطلبون بها أحكاماً على غير قاعدة ويعتبرون ذلك من استيعاب النصوص وكيف لا تكون هذه الدلالة أولى وهي جارية على قوانين اللغة وقواعد الشرع وقد شرطوا لها شروطاً تكفل ببيانها كتاب القياس ومساالك العلة من كتب الأصول الباحثة عن أحوال الأدلة لمعرفة كيفية استفادة الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية ومنها أن يكون المستمر لتلك الأحكام ممن توفرت فيه شروط الاجتهاد ولا شك أنه بتوفر تلك الشروط ومراعاتها في اجتهاده لاستخراج أحكام الفروع تكون تلك الدلالة على هذه الوجوه المحكمة مضبوطة مصونة عن الخطأ بقدر المستطاع وبها يصير قياس المجتهد وإيادته للحكم الثابت باجتهاده أصلاً من أصول الشريعة يحتاج به عند فقد النصوص كما يحتاج بأدلة الكتاب والسنة على أحكامها المنطوقة وفي مستصفي الغزالي اللفظ إما أن يدل على الحكم بصيغته ومنطوقه أو بفحواه ومفهومه أو بمعناه ومعقوله وهو الاقتباس الذي يسمى قياساً فالقياس عمل بمعنى النصوص فيما لم ينص عليه والكتاب والسنة عمل بظواهر النصوص فيما نص عليه وفي العمل بالقياس محافظة على النصوص بظواهرها ومعانيها التي تعلقت بها أحكام الشرع ولذا قيل يفسر النصوص ويبين وجه الدلالة منها ويقررها

ويوضح محاسنها ويسهل طرق الاستنباط منها فكيف يستغنى عنه وكيف لا يكون أصلا من أصول الشريعة فإن كان ذلك المستكثر مستوفيا لشروط الاجتهاد وأخذ بهذه الدلالة على الوجه المقرر في الأصول المتبعة فاستيعاب النصوص على هذا الوجه مع مراعاة ما يجب في بيان الكتاب والسنة ظاهر وإن لم يسم ذلك قياسا وإن لم يكن مستوفيا لذلك فلا يلتفت لما يجده من الأدلة لأنه ليس أهلا لتمحيصها وكيفية الاستدلال بها على الوجه المشروع وليس الكلام في استيعاب الكتاب والسنة باعتبار الدلالة الحقيقية التابعة لقصد المتكلم وإرادته فإن هذه الانزاع في استيعابها بل دلالة الكتاب وحده بهذا الاعتبار مستوعبة لسائر الأحكام الشرعية بل ولغيرها من الأمور الغيبية والكونية كما يشهد له قوله تعالى « مافرطنا في الكتاب من شيء » والكتاب والميزان أى القياس الصحيح لا يختلفان ولا يتعارضان باعتبار هذه الدلالة وإنما الكلام في ذلك باعتبار الدلالة الإضافية التابعة لفهم السامع وإدراكه وجودة فكره وقرينته وصفاء ذهنه ومعرفته بدلالة الألفاظ ومراتبها وهذه الدلالة لاشك أنها تختلف باختلاف افتقارها بحسب تفاوت أفهام السامعين في ذلك وقد عني بضبطها والبحث عنها وعن أسرارها وأحكامها أفرادا وتركيبا علماء العربية من حيث إفادتها لمعانيها الأولية والثانوية كما عني بضبطها والبحث عنها وعما يعتبر منها علماء الأصول من حيث إفادتها الأحكام الشرعية واعتبروا دلالة القياس والاجماع راجعة إلى دلالة الكتاب والسنة حيث قالوا إن الأدلة التفصيلية التي يكتسب منها الأحكام الشرعية عند أهل الحق هي الكتاب والسنة والاجماع المستند إليهما والقياس المستنبط منهما ﴿ القول في أن أصول الشريعة أربعة ﴾

ذهب جماهير العلماء كما ذكره الأصوليون إلى أن أصول الشرع أربعة وأن الأصل المطلق هو الكتاب لأنه في الشرع أصل من كل وجه وبكل اعتبار ويليه السنة لأن كونها حجة ثابتة بالكتاب والسنة أو بالمعجزة الدالة على صدقه . ص . وأكملها معجزة الكتاب ويليها الاجماع لتوقف حجته على الكتاب

والسنة ثم القياس المستنبط من هذه الأصول الثلاثة وإصالتها من حيث إنه لا يثبت الحكم في محل القياس وهو الفرع بدونه أى لا يثبت شاغلا لذمة المكلف وإن كان نص الأصل مقتضيا له بدلالة علته ولذا قيل إن أثر القياس إنما هو في وصف الحكم من الخصوص إلى العموم لا في إثبات أصله وأثر ماسواه من الأصول في إثبات أصل الحكم ولذا أخرج عن الأصول الثلاثة فإن أراد المستوعبون بحصر أصول الشريعة في الكتاب والسنة حصر الأصول الثابتة بالوحي السماوى التى يبنى عليها غيرها من اجماع أو قياس فلا نزاع في كون ذلك قاصرا على الكتاب والسنة وإن أريد به ما هو أعم من ذلك فالأصول المتفق عليها عند أهل الحق هذه الأربعة وهى التى قيل في وجه انحصارها إن الحكم إما أن يثبت بالوحي أو بغيره والأول إما أن يكون متلوا وهو الذى تعلق بنظمه الانحجاز أو غير متلو والأول هو الكتاب والثانى هو السنة وإن ثبت بغيره فاما أن يثبت بالرأى الصحيح أو بغيره والأول إن كان رأى الجميع فهو الاجماع وإن لم يكن فهو القياس والثانى الاستدلالات الفاسدة والاستقراء الصحيح دل على ذلك لأن الدلائل الموجبة للاتصال لم تقم إلا على هذه الأربعة وأما الاستحسان والاستصحاب والمصالح المرسلة وشرع من قبلنا ونحو ذلك مما ذكره في كتاب الاستدلال فليست من الأصول المتفق عليها بل هى من فروع تلك الأصول عند من يرى الاستدلال بها على أن استصحاب الحال ليس دليلا على إثبات الحكم التكليفى باتفاق العلماء وإنما هو عند القائل به دليل على بقاءه وأما فى نفي التكليف وبراعة الذمة فقد اعتبره الشارع دليلا يرجع إليه فى حكم النزالة عند فقد الأدلة الإيجابية هذا ما ذكره فى معنى حصر أصول الشريعة ولكن العلامة الشوكانى يخالفهم فى ذلك كما هو ظاهر عبارته ويرى أن فى الكتاب والسنة كل ما يطلب من أدلة الأحكام الجزئية وقد علمت ما فيه وأن تعريف الكتاب للأحكام الشرعية كلى وأن بيان السنة على طراز بيان الكتاب بمعنى أنه لم يصل بها إلى حد التفاصيل التى تنزل أحكامها على جميع أفعال المكلفين وحوادثهم فى سائر العصور بدون تدخل الاجتهاد فى توسيع دالتهما بالوجوه

التي ذكروها في علم الأصول ومنها نصوص أصول القياس . فان قلت قد نصوا على أن الحق في المسائل الاجتهادية أن لله فيها حكماً معيناً نصب الشارع عليه أمانة إن وجدها المجتهد أصاب وإن فقدها أخطأ والمجتهد غير مكلف باصابتها لعمومها وخفائها أو عدم الوقوف عليها فلذلك كان المخطئ معذوراً بل مأجوراً كما ورد به الحديث المشهور فها هي الأمانة المنصوبة في القياس على حكم الفرع . قلنا الأمانة بالنسبة للمجتهد كما علمت مبثوثة في نص الأصل المشتغل على العلة المتعدية وهي مساواة الفرع له في تلك العلة الموجبة لمساواته له في الحكم فلذلك لزم المجتهد النظر فيها وفي محلها من الأصل وحكمه وعلة ليتوصل بصحيح النظر في ذلك إلى إثبات حكم الفرع وإثبات حكم الفرع بعد نظر المجتهد وإثباته لذلك الحكم دليل وقياس بالنسبة للقلد والمجتهد بحيث يجب على كل منهما اتباعه والعمل به كما سيأتى بيانه . وتقدم الكلام فيما اذا عمل المجتهد بما ينبغي أن يعمل به في ترتيب النظر فلم يوفق لاستنباط الحكم المستول عنه في النازلة وأنه يرجع الى الدليل العقلي أى البراءة الأصلية من التكليف بناء على القول بأن الشارع قد اعتبره دليلاً يرجع اليه المجتهد عند فقد الأدلة وهو المسمى باستصحاب الحال وأن ذلك لا يدل على اثبات الحكم بغير هذه الأصول الأربعة لان المراد بالحكم المثبت بها الحكم التكليفي كما تقدم وليس في الرجوع الى الدليل العقلي بهذا المعنى إثبات لذلك بل فيه رفع للحكم أى براءة الذمة من التكليف وهو محل وفاق بين العلماء على أن السلف كانوا اذا نزلت بأحدهم نازلة ينظروا أولاً في الكتاب ثم في السنة فان لم يجد فيها سأل العلماء هل عندهم سنة في ذلك فاذا وجدها نظر فيها وأخذ الحكم منها بطريق الاجتهاد أو التقليد واذا لم يجد لجأ الى الأخذ بالرأى يعنى القياس وعلى كل حال فكانوا لا يثبتون حكماً بمحض العقل وتقدم أن ما يثبتته المجتهد الصوفي راجع الى الإلهام الذى هو اللقاء معنى في القلب بطريق الفيض لا إلى الرأى المحض وقد نص علماء الكلام على أن الإلهام ليس سبباً يحصل به العلم لعامة الخلق ويصلح لازماً الغير وإنما هو سبب قد يحصل به العلم لبعض

الناس كما ورد القول به في الخبر نحو قوله عليه الصلاة والسلام «ألهمني ربى» وحكى عن كثير من السلف أن أفاد العلم فهو خاص بصاحبه لا يجوز العمل به لغيره وأما قول المجتهد بالنسبة لغيره فإنه وإن أفاد اعتقادا جازما قابلا للزوال لسكن يجب العمل به في المسائل الاجتهادية لأن الحجة قامت على قبول قوله

﴿كلام الشوكاني في معنى التقليد لغة واصطلاحا والتنبيه على ذلك﴾

قال رحمه الله التقليد أصله في اللغة مأخوذ من القلادة التي يقلدها بها ومنه تقليد الهدي فكان المقلد جعل ذلك الحكم الذي قلده فيه المجتهد كالقلادة في عنقه لأنه بتقليده له كأنه طوَّقه مافي ذلك الحكم من تبعه إن كانت وجعلها في عنقه . وفي الاصطلاح هو العمل بقول الغير من غير حجة فيخرج العمل بقول رسول الله . ص . والعمل بالاجماع ورجوع العامى إلى المفتى ورجوع القاضى إلى شهادة العدول فانها قد قامت الحجة في ذلك أما العمل بقول رسول الله . ص . فالدليل عليه الكتاب والسنة وأما رجوع القاضى إلى قول الشهود فالدليل عليه مافي الكتاب والسنة من الأمر بالشهادة والعمل بها وقد وقع الاجماع على ذلك وأما رجوع العامى إلى قول المفتى فلاجماع على ذلك ويخرج عن ذلك أيضا قبول رواية الرواة فإنه قد دل الدليل على قبولها ووجوب العمل بها . وقال ابن الهمام في التحرير التقليد العمل بقول من ليس قوله احدى الحجج بلا حجة وهذا الحد أحسن من الذى قبله والأولى أن يقال هو قبول رأى من لا تقوم به الحجة بلا حجة اه فهذا تصريح منه بأن رجوع العامى إلى قول المفتى ثابت بالاجماع وأن قبول رواية الراوى ثابت بالسمع وذلك يدل على أنه يقول بحجية الاجماع وإن كان المأخوذ من بحثه في باب الاجماع خلافا وقوله في التعريف الأول من غير حجة يريد من غير حجة دالة على حكم قوله كما يدل عليه قوله والأولى أن يقال اعلم وأنت خير بأن هذا مبنى على ما زعمه من أن قول الغير يجب أن يقتزن بدليل من كتاب أو سنة ولو كان القائل مجتهدا وحينئذ يجب اتباعه والعمل به لأن المتبع في الحقيقة هو قول

الله وقول رسوله المقتن بقوله وان ذلك لا يسمى تقليدا بل اتباعا وان تجرد عن الدليل فلا يجوز تقليده ولا اتباعه وقد علمت ما فيه وأنه ان كان راويا لقوله فقط أو راويا له ولدليله متأهلا لروايته عمن يحتاج بقوله وجب العمل به إلا أنه قوله بل لأنه قول من قامت الحجة على قبول قوله المأخوذ من الكتاب والسنة وان لم يكن راويا له عن موثوق بقوله فكما لا يعتبر قوله لا يعتبر استدلاله لأنه ليس أهلا لتحصيل الأدلة الشرعية فقوله واستدلاله لا يلتفت اليه وقد علمت أن للتقليد معينين وقع الاصطلاح عليهما أحدهما غير جائز وهو العمل بقول الغير الذي لم تقم حجة على قبول قوله مطلقا سواء ذكر القائل دليلا أولا والثاني جائز وهو العمل بقول الغير من غير معرفة دليله معرفة تامة وتقدم أن خروج العمل بأحد الأقوال الخمسة المذكورة عن التقليد بالمعنى الأول لا ينافي دخولها أو دخول بعضها في التقليد بالمعنى الثاني وأن رجوع العامي للمفتي بأخذه عنه مباشرة أو بواسطة على طريق الرواية من التقليد بالمعنى الثاني وتقدم أن المراد بالغير كما قرره الجلال المحلى وغيره المفتي المجتهد الذي قامت الحجة على وجوب العمل بقوله وبالمعرفة المعرفة التامة وهي معرفة الاجتهاد وهذا لانزاع في جوازه كما أن التقليد بالمعنى الأول لانزاع في منعه

### ﴿ كلامه مع الجماعة في حكم التقليد ﴾

قال رحمه الله اختلقوا في المسائل الفرعية هل يجوز التقليد فيها أم لا فذهب جماعة من أهل العلم إلى أنه لا يجوز مطلقا قال القرافي مذهب مالك وجمهور العلماء وجوب الاجتهاد وابطال التقليد وادعى ابن حزم الاجماع على النهي عن التقليد قال ابن حزم فها هنا مالك نهى عن التقليد وقال إنما أنا بشر أخطئ وأصيب الخ وكذلك الشافعي وأبو حنيفة وقد روى للزنى عن الشافعي في أول مختصره أنه لم ينزل ينهي عن تقليده وتقليد غيره وقد ذكرت نصوص الأئمة الأربعة المصرحة بالنهي عن التقليد في الرسالة التي سميتها القول المفيد في حكم التقليد فلا نطيل المقال

بذكر ذلك وبهذا تعلم أن المنع من التقليد أن لم يكن إجماعاً فهو مذهب الجمهور  
ويؤيد هذا ما سيأتي في المسألة التي بعد هذه من حكاية الإجماع على عدم جواز  
تقليد الأموات وما سيأتي من أن عمل المجتهد برأيه إنما هو رخصة له عند عدم الدليل  
ولا يجوز لغيره أن يعمل به بالإجماع فهذا الإجماعان يثبتان التقليد من أصله اه  
وأنت خير بأن التقليد الذي منعه مالك وجمهور العلماء وقالوا بإبطاله إنما هو تقليد  
من ليس قوله حجة على غيره وهو تقليد غير المجتهد لغير المجتهد وتقليد المجتهد لمثله  
وأما تقليد عامي أو عالم بطرف صالح من علوم الاجتهاد لمجتهد فهذا جائز بل لازم لأن  
قول المجتهد بالنسبة لغير المجتهد حجة يجب العمل به لأنه قول من قامت الحجة على  
قبول قوله المأخوذ من الكتاب والسنة وما نقله عن مالك أنه قال إنما أنا بشر أخطئ  
وأصيب الخ لا يفيد النهي عن تقليده وإن احتمل اجتهداه الخطأ لأنه احتمال مرجوح  
مغلوب لا يلتفت إليه وإن وقع فصاحبه معذور مأجور والآخذ به مأجور غير  
مأزور كما تقدم وكذلك ما نقل عن مالك من النهي عن تقليده وما رواه المزني عن  
الشافعي من النهي عن تقليده وتقليد غيره وعن أبي حنيفة وغيره من الأئمة إذا صح  
فذلك إنما هو لحث أصحابهم على النظر في أقوالهم والبحث في ما أخذهم ليتثبتوا من أمرها  
تمام التثبت فإذا وافقهم فقد تأكد ظنهم بالحكم الشرعي وإن خالفهم أعادوا النظر  
في المآخذ الشرعية وفكروا في وجوه مخالفتهم حتى يتبين لهم الحق وتمتصص لهم  
الأدلة حسبما يقتضيه اجتهادهم وقد نقل عن الشافعي رضي الله عنه أنه كان بعد أن يجتهد  
في المسألة ويثبت فيها قولاً يردد النظر فيما لديه من المآخذ من وقت لآخر فإذا  
ظهر له خلاف ما رآه أثبتة قولاً آخر في المسألة ورجع عن الأول لأن جميع الأئمة يعلمون  
حق العلم أن السكفيل بالحق الذي لا يشوبه خطأ هو الشريعة بأكملها وأن أصحاب  
المذاهب بصبيون ويخطئون فالنصح في الدين قاض بهذا الحث وما يستتبعه صونا  
لأحكام الله عن الخطأ بقدر المستطاع واتقاء لخطر منصب الاجتهاد والفتيا كما  
ورد أجرؤكم على النار أجرؤكم على الفتيا وفي ذلك حمل لأصحابهم وهم على شرف



الاجتهاد وأن يحدوا ويمعنوا النظر في أدلة الشريعة وتمحيصها كي يصلوا إلى هذا المنصب الخطير وحمل لمن بعدهم من العلماء على التأسي بهم في الكتب التي يؤلفونها في بيان الأحكام الشرعية وأنه ينبغي لهم أن يعرضوها على أهل العلم المتأهلين لبحثها والنظر في أحكامها ووجوه دلائلها ومتى ظهر لهم خطأ في حكم أو توجيه دليل بينوه لمؤلفه لنظره وإحقيقه بموضعه وهذه كانت سنة كثير من العلماء المؤلفين في المسائل الفقهية بل وغيرها في سائر الفنون فتركت هذه السنة من عهد بعيد واستبدل بها ما جرت به عادة العلماء من الاكتفاء بتقريب الكتب بدون بحث ولا مراجعة وهذه عادة جوفاء وينبغي أن لا يقرض العالم كتابا مهما كان مؤلفه من الشهرة والفضل إلا بعد الاطلاع عليه أو على مواضع منه ويبحثه بحثا جيدا حتى يقتنع بصحته وأما قوله وهذا نعلم أن المنع من التقليد إن لم يكن إجماعا فهو مذهب الجمهور ففيه أنه أن أراد التقليد بالمعنى الذي ذكره ابن الحاجب وغيره فمسلم إذ العمل بقول من لم تقم الحجة على قبول قوله ممنوع إجماع أهل الحق وإن أراد تقليد من قامت الحجة على قبول قوله وهو المجتهد ممنوع بل ذلك أمر لازم لمن لا قدرة له على الاجتهاد سواء سمي تقليدا أو اتباعا وأما نقله الإجماع على عدم جواز تقليد الميت فقد تقدم رده خلال البحث

﴿ رد القول بأن العمل برأى المجتهد رخصة في حق نفسه ﴾

وأعجب من هذا قوله أن عمل المجتهد برأيه إنما هو رخصة عند عدم الدليل فانه إن كان معناه أن المجتهد إذا نزلت به نازلة ونظر في المآخذ الشرعية من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس أو ما يرجع إلى ذلك من المصالح المعتبرة شرعا عند أهل المعاني الأصوليين فلم يجد لها دليلا فله أن يحكم فيها حكما تكليفيا بمحض رأيه ويكون ذلك الحكم خاصا به فهذا غير صحيح لأن أحكام الله لا تنبت بمحض الرأي عند أهل الحق وتعريف الاجتهاد والفقه صريح في ذلك وكذلك ماسياتي له فيما ينبغي للمجتهد أن يعمل في اجتهاده وترتيب نظره نقلا عن الامام الشافعي رضي

الله عنه مستحسنه فانه ظاهر في أنه ليس للمجتهد عمل برأيه مطلقا لافي حق نفسه ولا في حق غيره وان أراد العمل برأيه المبني على النظر في المآخذ الشرعية وبذلك الوسع فيها من غير دليل صريح أى من كتاب أوسنة فقد علمت أن ذلك حجة في حق نفسه وحق غيره وتقدم له أن رجوع العامى للمجتهد ثابت بالاجماع وإن كان رحمه الله يسميه اتباعا ويشترط في الأخذ به أن يكون مقرونا بالدليل وبعض الأصوليين يسميه اتباعا أيضا وإن لم يقترن بدليل والجمهور يسمونه تقليدا كذلك ولا مشاحة في التسمية ومن تأمل كلام الشوكاني رحمه الله وما ذكره في ارشاد الفحول وفي رسالته التي سماها القول المفيد في حكم التقليد يرى فيه تناقضا في كثير من المواضع ويرى أن مبنى الشبهة التي استحكمت في نفسه ونزعت به هذه النزعة الخاطئة أن اسم التقليد لا يطلق عنده إلا على التقليد الممنوع وهو الأخذ بقول من رأيه ليس بحجة وأن رجوع العامى أى غير المجتهد إلى المجتهد لا يسمى تقليدا بل يسمى اتباعا إذا اقترن بدليل من كتاب أوسنة وأن قول المجتهد إذا لم يقتنر بالدليل لا يكون حجة في حق غيره وأن أخذ العامى بقول غير المجتهد العالم بطرف صالح من علوم الاجتهاد لا يجوز ولو بطريق الرواية عن المجتهد بل يكون من التقليد الممنوع ما لم يقتنر بدليل من كتاب أوسنة ولكن لا يسمى تقليدا بل اتباعا كالأخذ بقول المجتهد فانه لا يجوز عنده اتباعه إلا بذكر السند وقد علمت رد هذه الدعاوى وأنها نزعات شذ بها عن الجماعة ومن شذ عن الجماعة فحسبه شذوذه

﴿ القول في عموم سؤال أهل الذكر للعمل والقضاء والافتاء ﴾

وتقدم أن أهل الذكر في الآية شامل لكل من المجتهد والعالم كما أن سؤال غير العالم يشمل السؤال للعمل والقضاء والافتاء ولكن المذكور في كتب الأصول في مبحث الافتاء أن ذلك أحد أقوال في مسألة الافتاء في لب الأصول:

وشرحه لشيخ الاسلام نقلا عن الأصوليين والأصح أنه يجوز لمقلد قادر على الترجيح وهو مجتهد الفتوى الافتاء بمذهب امامه مطلقا لوقوع ذلك في الأعصار متكررا شائعا من غير انكار وقيل لا يجوز له لانتفاء وصف الاجتهاد المطلق والتمكن من تخريج الوجوه على نصوص امامه وقيل يجوز له عند عدمها وقيل يجوز للمقلد وإن لم يكن قادرا على الترجيح لأنه ناقل لما يفتى به عن امامه وإن لم يصرح بنقله عنه وهذا هو الواقع في الأعصار المتأخرة وقال ابن دقيق العيد توقيف الفتيا على خصوص المجتهد يفضى الى حرج عظيم أو استرسال الخلق في أهويتهم فاختار أن الراوى عن الأئمة المتقدمين اذا كان عدلا متمكنا من فهم كلام امامه ثم حكى للمقلد قوله فانه يكتفى به لأن ذلك مما يغلب على ظن العامي أنه حكم الله عنده وقد انعقد الاجماع في زماننا على هذا النوع من الفتيا مع العلم الضروري بأن نساء الصحابة كن يرجعن في أحكام الحيض وغيره إلى ما يخبر به أزواجهن عن النبي . ص . كما انعقد الاجماع أيضا في زماننا على جواز العمل بفتاوى الموتى والمراد اجماع الضرورة وهو اجماع من دون المجتهدين من العلماء عند عدم وجود المجتهدين . والحاصل أن من العلماء من اشترط في تقليد الافتاء والقضاء ما لم يشترطه في تقليد العمل لأنه يحتاط فيهما لتعديهما ما لا يحتاط في العمل فيترك لأدنى محذور ولو محتملا وقد احتج بالآية أيضا نفاة القياس فقالوا المكلف اذا نزلت به واقعة فان كان عالما بحكمها لم يحزله القياس والأوجب عليه سؤال من كان عالما بها لظاهر الآية ولو كان القياس حجة لما وجب عليه السؤال لئجل أنه يمكنه استنباط ذلك الحكم بالقياس ثبت أن تجويز العمل بالقياس يوجب ترك العمل بظاهر الآية فوجب أن لا يجوز وأجيب بأنه ثبت جواز العمل بالقياس باجماع الصحابة والاجماع أقوى من هذا الدليل وأيضا إذا كان المكلف ممن يقدر على القياس كان ممن يعلم فلا يجب عليه السؤال وإذا لم يكن قادرا عليه وجب سؤاله أهل الذكر . اذا علمت ما دار حول هذه الآية الشريفة

من البحوث التي أشرنا إليها أولاً وآخراً وقد يكون فيها للعلماء بحوث أخرى فكيف ينتهي للعلامة الشوكاني أن يذهب هذا المذهب العسيف ويقول ما قاله في بيان الآية الشريفة وهو أن من لم يعلم الحكم الشرعي من العامة يلزمه أن يسأل أهل الذكر عن الذكر ليخبروه به بأن يقولوا لهم قال الله تعالى كذا وقال رسوله كذا ويجعل ذلك لازماً في السؤال والجواب ومعلوم أن تعريف الكتاب وتعريف السنة مع كونه بياناً للكتاب من باب الكلية كما تقدم يحتاج إلى بيان المراد بما يحوطه من تلك البحوث وأمثالها فإذا لم يبين للعامة وأخذ النصوص على ظاهرها من عموم لم يرد أو خصوص أو إطلاق أو تقييد كذلك لاشك يقع في مضلة تضره في دينه وتقوده لشقائه وهل كان يقع من السلف في فتاويهم مثل هذا البيان أولاً يفتنون العامة الانبصوص مساوية للمراد ؟ والواقع أن الصحابة رضي الله عنهم إذا ذكروا السند فأنما يكون فيما هو ظاهر ينتاج معناه المراد منه في صدور السائلين وكثير ما هم في ذلك العصر الزاهر الباهر

### في القول في سؤال العامة عن مأخذ الحكم الشرعي

نعم ذكر الأصوليون في مبحث الافتاء والاستفتاء أن للعامة سؤال العالم عن مأخذ الحكم فيما افتاء به استرشاداً لا تعتاً وعلى العالم أن يجيبه لذلك تحصيلاً لأرشاده واطمئنان قلبه على حد قول الله تعالى لإبراهيم عليه السلام (أو لم تؤمن قال بلى ولكن ليطمئن قلبي) ومحل ذلك ما لم يكن مأخذ الحكم خفياً على السائل بحيث يقصر فهمه عنه فلا يجيبه صوتاً لنفسه عن التعب فيما لا يفيد ويعتذر له بخفاء المدرك عليه ومن ذلك تعلم أن العلامة الشوكاني بعد في فهم الآية وتقرير هذا الموضوع بعداً شاسعاً ولعله اغتر بما ذكره صاحب أعلام الموقعين حيث قال : ينبغي للمفتي أن يذكر دليل الحكم ومأخذه ما أمكنه من ذلك ولا يلقيه إلى المستفتي ساذجاً مجرداً عن دليله ومأخذه فهذا لضيق عطنه وقلة بضاعته من العلم ومن تأمل فتاوى النبي . ص . الذي قوله حجة بنفسه رآها مشتملة على

التنبيه على حكمة الحكم ونظيره ووجه مشروعيته وهذا كما سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال أينقص الرطب اذا جف قالوا نعم فزجر عنه ومن المعلوم أنه كان يعلم نقصانه بالجفاف ولكن نبههم على علة التحريم وسببه وساق على ذلك أمثلة كثيرة اهـ وأنت خير بأن فتاوى النبي . ص . كما وقع فيها ذلك وقع فيها غيره مما لا تنبيه فيه على نحو ذلك فعلم أن اشتغال فتاويه . ص . على التنبيه المذكور إنما هو للكمال أو لمقتضي الحال وليس أمرا لازما كسؤال أهل الذكر لا يلزم أن يكون عن نفس الذكر بل الكثير الغالب أن يكون عن مجرد الحكم على أن اعلام الموقعين ذكر هذا في موضع وفي موضع آخر نقلا عن الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين عدة فتاوى مجردة عن السند فراجعهم في مبحث جواز الحلف على ثبوت الحكم وتقدم أن هذا أمر تواتر عن الصحابة والتابعين وغيرهم فالنزاع فيه مكابرة في واقع محسوس نعم ذكر السند مع الفتوى كان كثيرا في عهد الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين ولا نزاع في أن ذلك أحوط وأضمن للصواب اذا كان النص واضحا في الدلالة على الحكم المستول عنه أما اذا لم يكن كذلك فلا بد من البيان والا كان ذكره أشد ضررا من تركه وقد شرع الله البيان للناس كما علمت فبين كتابه بكتابه وعهده به الى رسوله . ص . والى العلماء من الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين نعم قد انعكس الحال في عهد المتأخرين فقل ذكر النصوص مع الفتوى كما انعكس في تدوين كتب الفروع فان في كتب المتقدمين من البسط والبيان وأدلة الأحكام ما ليس في كتب المتأخرين التي وصل بها الاختصار والتجرد عن الأدلة الى ما ترى ذلك في الكتب المتداولة بين أيدينا والا فهناك كتب كثيرة لبعض المتأخرين لم يطلع عليها وربما يكون فيها من المزاي ما لا يوجد في كثير من غيرها والمغلب في ذلك سهل

﴿ كلام ابن القيم فيما ينبغي للمفتي أن يفتي به ﴾

وقد أطال ابن القيم الكلام في تسوية صنيع الافتاء بدون ذكر النص وكرر

ذلك في عدة مواضع من كتابه أعلام الموقعين ومن ذلك ما ذكره تحت عنوان  
 الفائدة التاسعة حيث قال ينبغي للفتي أن يفتي بلفظ النص مهما أمكنه فانه يتضمن  
 الحكم والدليل مع البيان التام فهو حكم مضمون له الصواب متضمن للدليل عليه  
 في أحسن بيان وقول الفقيه المعين ليس كذلك وقد كان الصحابة والتابعون والأئمة  
 الذين سلكوا على منهاجهم يتحرون ذلك غاية التحري حتى خلف من بعدهم  
 خلوف رغبوا عن النصوص واشتقوا لهم ألفاظا غير ألفاظ النصوص فأوجب ذلك  
 هجران النصوص ومعلوم أن تلك الألفاظ لا تفي بما تفي به النصوص من الحكم  
 والدليل وحسن البيان فتولد من هجران ألفاظ النصوص والاقبال على الألفاظ  
 الحادثة وتعليق الأحكام بها على الأمة من الفساد ما لا يعلمه الا الله فألفاظ النصوص  
 عصمة وحجة بريئة من الخطأ والتناقض والتعقيد والاضطراب ولما كانت هي  
 عصمة عهدية الصحابة وأصولهم التي اليها يرجعون كانت علومهم أصح من علوم  
 من بعدهم وخطوهم فيما اختلفوا فيه أقل من خطأ من بعدهم ثم التابعون بالنسبة  
 إلى من بعدهم كذلك وهلم جرا ولما استحکم هجران النصوص عند أكثر أهل  
 الأهواء والبدع كانت علومهم في مسائلهم وأدلتهم في غاية الفساد والاضطراب  
 والتناقض وكان أصحاب رسول الله . ص . اذا سئلوا عن مسألة يقولون قال الله  
 كذا قال رسول الله . ص . كذا أو فعل كذا ولا يعدلون عن ذلك ما وجدوا  
 اليه سبيلا قط فمن تأمل أجوبتهم وجدها شفاء لما في الصدور فلما طال العهد  
 وبعد الناس من نور النبوة صار هذا عيبا عند المتأخرين أن يذكر وافي أصول  
 دينهم وفروعه قال الله وقال رسوله . ص . وقتعوا بتقليد من اختصر لهم بعض  
 المختصرات التي لا يذكر فيها نص عن الله ولا عن رسوله . ص . ولا عن الامام  
 الذي زعموا أنهم قلده دينهم بل عمدتهم فيما يفتون ويقضون على قول ذلك المصنف  
 المختصر وأجلهم من يستحضر لفظ الكتاب ويقول هكذا قال وهذا لفظه فالخلال  
 ما أحله ذلك الكتاب والحرام ما حرمه والواجب ما أوجبه والباطل ما أبطله والصحيح

ما صححه الى آخر ما ذكره تحت عنوان هذه القائمة ثم ختمها بقوله والمقصود أن العصمة مضمونة في ألفاظ النصوص ومعانيها في أتم بيان وأحسن تفسير اهـ

### ﴿التنبيه على كلامه في ذلك﴾

ومن نظر في هذه القائمة بعين الانصاف قد يستخلص منها عدة فوائد وان كان فيها من المبالغة ما لا يخلو من افراط في القول فان لقائل أن يسأل اعلام الموقعين عن اطلاق قوله ان لفظ النص يتضمن الحكم والدليل مع البيان التام الخ وأن ألفاظ النصوص عصمة وحجة بريئة من الخطأ وعن قوله والمقصود ان العصمة مضمونة في ألفاظ النصوص ومعانيها في أتم بيان وأحسن تفسير هل هذا البيان التام وهذه الضمانة العاصمة باعتبار أى دلالة لألفاظ النصوص إن أراد باعتبار دلالتها الحقيقية فقد علمت أنه ليس الكلام فيها وان أراد باعتبار الدلالة الإضافية التي قرر فيها بين القيم وغيره أنها تختلف باختلاف أفهام السامعين فهذه تارة تكون خفية وتارة تكون واضحة بالنسبة لأشخاص دون آخرين فان الذين شاهدوا الوحي والتزيل وعرفوا التأويل والتفسير وكانت العربية طبيعتهم وسليقتهم والمعاني الصحيحة مركوزة في فطرتهم وعقولهم أقرب إلى أن يوفقوا في فهم دلالات الألفاظ والأقيسة لما لم يوفق اليه من بعدهم فكانت فتاويهم بمجرد النصوص سائغة كافية لمعاصريهم الذين كانوا على اقدامهم وبين ظهرانهم ولمن بعدهم ممن سار على دربهم ومنح من منتحهم بخلاف فتاوى المتأخرين إذا ذكر فيها النص مجردا عن البيان ولم يكن من الوضوح بمكان يثلج معناه في ذهن المستفتي بدون احتمال ولا تردد لم تكن وجيبة ولا كافية لأهل زمانهم كيف وقد يكون في لفظ النص اطلاق يحتاج إلى تقييد أو عموم يحتاج إلى تخصيص أو ظاهر يراد صرفة عن ظاهره أو يكون في دلالاته على الحكم المستول عنه غموض يحتاج السائل معه الى بيان تقريره أو إزالة غموضه أو نحو ذلك مما يخفى على كثير من المستفتين في هذه العصور فما أظن أحدا يقول بجواز الاختصار والتتوى على لفظ النص في هذه

الأحوال بل لابد مع النص من البيان وقد يقتصر على البيان لمقتضى يتعلق بالسائل أو غيره ولذلك ونحوه شرع البيان وأمر به كما تقدم على أنك قد عرفت أن قول المجتهد المأخوذ من الكتاب والسنة والعالم الثقة الراوى عنه حجة كافية يجب العمل بها وأن فتاوى الصحابة والتابعين تارة يذكر معها لفظ النص وتارة لا وقد ذكر رحمه الله قبل هذه المسألة أنه إذا كان الحكم المسئول عنه مستغربا ليس مألوفا للنفس ينبغي للمفتى أن يوطئ قلبه ما يكون مؤذنا به كالدليل عليه والمقدمة بين يديه واستشهد عليه بأمثلة من الكتاب والسنة. وأما قوله وقد كان الصحابة والتابعون الخ فقد علمت ما فيه كما علمت الفرق بين سلف الأمة وخلفها فاستصحاب حال أحدهما وسريانه على حال الآخر مع الفرق الشاسع غير وجه ولا متبع وقوله ولما استحكم هجران النصوص الخ قد يقال هجران النصوص مسبق بالاهواء والبدع وأهلها موجودون من قرون عديدة ونصوص الكتاب والسنة نصب أعينهم يعشون بها ويتصرفون فيها تصرف المطبوع على قلبه وقد افترقوا إلى فرق شتى وكلهم يزعمون أنهم على هدى الكتاب والسنة وليسوا على شيء منه خلا للفرقة الناجية التي قبض الله تعالى لها من يحفظ أصول دينها من القراء والحفاظ والمفسرين والمحدثين والأصوليين والأئمة المجتهدين ومن سار على دربهم من العلماء الوارثين وليس في مجرد مختصرات الكتب الفقهية الموضوعة لفئة من المتعلمين ليست متأهلة لتعرف الأحكام وتقيم أدلتها من صغار الطلبة ومن ألحق بهم من العامة هجران للنصوص فإن كتب المتقدمين والمتأخرين الموضوعة لكبار الطلبة ومراجعة الفتاوى وغيرها مشحونة بأدلة الأحكام وأبحاثها ومعاهد التعليم وغيرها لا تزال مشتغلة بمطالعة علوم القرآن والسنة وآلاتها المؤدية إلى معرفتها على الوجه المطلوب وأما قوله وأجلهم الخ فقد علمت ما فيه وأن كتب الفقه هي الوعاء والصوان لحفظ أقوال المجتهدين وأصحابهم وأتباعهم فالرجوع إليها رجوع لأقوالهم المأخوذة من الكتاب والسنة



دعوى الشوكاني أن التقليد لم يقع في عهد السلف

قال رحمه الله تعالى في الكلام على حكاية الخلاف في حكم التقليد "أَنَّ أَهْلَ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ لَا تَقْلِيدَ فِيهِمْ الْبَتَّةَ وَلَا عَرَفُوا التَّقْلِيدَ وَلَا سَمِعُوا بِهِ بَلْ كَانَ الْمَقْصَرُ مِنْهُمْ بِسْأَلِ الْعَالَمِ عَنِ الْمَسْأَلَةِ الَّتِي تَعْتَرِضُ لَهُ فِي فَتْيِهِ بِالتَّصَوُّصِ الَّتِي يَعْرِفُهَا مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَهَذَا لَيْسَ مِنَ التَّقْلِيدِ فِي شَيْءٍ بَلْ هُوَ مِنْ بَابِ طَلَبِ حُكْمِ اللَّهِ فِي الْمَسْأَلَةِ وَالسُّؤَالُ عَنِ الْحُجَّةِ الشَّرْعِيَّةِ وَقَدْ عَرَفْتُ فِي أَوَّلِ هَذَا الْفَصْلِ أَنَّ التَّقْلِيدَ إِنَّمَا هُوَ لِعَمَلٍ بِالرَّأْيِ لَا بِالرَّوَايَةِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِمَا احْتَجَّ بِهِ الْمَوْجِبُونَ لِلتَّقْلِيدِ وَالْمُجَوِّزُونَ لَهُ مِنْ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِلَّا السُّؤَالَ عَنْ حُكْمِ اللَّهِ فِي الْمَسْأَلَةِ لِأَنَّ آرَاءَ الرِّجَالِ هَذَا عَلَى تَسْلِيمِ أَنَّهَا وَارِدَةٌ فِي عُمُومِ السُّؤَالِ كَمَا زَعَمُوا وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ بَلْ هِيَ وَارِدَةٌ فِي أَمْرٍ خَاصٍّ وَهُوَ السُّؤَالُ عَنْ كَوْنِ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ رِجَالًا كَمَا يُفِيدُهُ أَوَّلُ الْآيَةِ وَآخِرُهَا حَيْثُ قَالَ تَعَالَى (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ) وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ مِنْ جَوْزِ التَّقْلِيدِ فَضْلًا عَمَّا أَوْجِبَهُ بِحُجَّةٍ يَنْبَغِي الِاسْتِغْنَاءُ بِجَوَابِهَا قَطُّ وَلَمْ يُؤْمَرْ بِرَدِّ شُعَائِرِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إِلَى آرَاءِ الرِّجَالِ بَلْ أَمَرْنَا بِمَا قَالَهُ سُبْحَانَهُ (فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ) أَيْ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ وَقَدْ كَانَ . ص . يَأْمُرُ مِنْ يَرْسَلُهُ مِنْ أَصْحَابِهِ بِالْحُكْمِ بِكِتَابِ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَبِسُنَّةِ رَسُولِهِ . ص . فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَبِمَا يَظْهَرُ لَهُ مِنَ الرَّأْيِ كَمَا فِي حَدِيثِ مَعَاذِ اللَّهِ وَقَدْ عَلِمْتُ مَبْنَى هَذِهِ الشَّبَهَةِ وَأَنَّ تَقْلِيدَ الْعَامِيِّ لِلْمُجْتَهِدِ وَاقِعٌ فِي الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ ثُمَّ بَعْدَهَا إِلَى وَقْتِنَا هَذَا بَلْ لَا تَقْلِيدَ لَغَيْرِ الْمُجْتَهِدِ حَيًّا أَوْ مَيِّتًا لِقِيَامِ وَجُودِ مَذْهَبِ الْمُحَرَّرِ الْمُحْفَظِ الْمَدُونِ مَقَامِ وَجُودِهِ وَلَا تَزَاعُ فِيهِ وَإِنَّمَا التَّزَاعُ فِي تَسْمِيَةِ ذَلِكَ تَقْلِيدًا أَوْ اتِّبَاعًا وَتَقْدِمُ أَنَّ هَذِهِ مَسْأَلَةٌ اصْطِلَاحِيَّةٌ فَالتَّقْلِيدُ أَيْ الْأَخْذُ بِقَوْلِ الْمُجْتَهِدِ وَهُوَ مَنْ قَامَتْ الْحُجَّةُ عَلَى قَبُولِ قَوْلِهِ وَاقِعٌ فِي الْقُرُونِ الْأُولَى كَمَا عَرَفْتُهُ فِي بَيَانِ طَرِيقِ السَّلَفِ

وسؤالهم أهل الذکر واقفانهم فيما يسئلون عنه وعلى فرض أنه مقرون بالسند فالتقليد من العامى ثابت فيه للجهل لأن التقليد كما يكون فى الحكم يكون فى السند فقله لا تقليد فيهم ولا عرفوا التقليد ولا سمعوا به إن أراد أنه لم يقع منهم الاصطلاح على تسمية المعنى المذكور بلفظ التقليد فقد يسلم له ذلك لأن الاصطلاح على هذه التسمية يجوز أن يكون متأخرا عن القرون الثلاثة وتقدم أن بعض الأصوليين يسمون الأخذ بقول من قامت الحجة على قبول قوله اتباعا مطلقا سواء اقتزن بالسند أو مجرد عنه وبعضهم يفرق بين التقليد وبين الاتباع بأن الاتباع سلوك طريق المتبع والاتباع بمنى ما يأتى به والتقليد أخذ قول من ليس قوله إحدى حجج الشرع الأربع بدون واحدة منها وعليه فالرجوع إلى الاجماع وإلى قول النبى . ص . وقول أصحابه اتباع لا تقليد اه وهذا اعتبار آخر فى بناء التسمية لا يؤثر فى حكم التقليد ومنه . وقوله بل كان المقصر منهم الخ تقدم الكلام عليه خلال البحث وأنه ليس كما يقول وعلى فرض أن السلف كانوا يلزمون الافتاء بالنصوص فما كان ذلك لازما لأن حالهم فى استحضار النصوص واحاطتهم بها واهتمامهم إلى ما هو المقصود منها وحال عوامهم فى فهمها وحوادثهم فى قلتها وسهولة تطبيق النصوص عليها ليست كحال من بعدهم فى ذلك فان صح هذا الغرض فهو التزام ما يلزم وقد يسرته ظروف السابقين بقدر ما عسرت ظروف اللاحقين ولو قال العلامة الشوكانى كما قال ابن القيم وغيره أن السلف لا تقليد فيهم بالمعنى الذى عليه عامة الناس اليوم من التزام تقليد مجتهد معين فى جميع الأحكام التى يتبعونها ويعامل الناس عليها لكان له وجه فى الجملة وجوابه أن هذا الالتزام ليس داخلا فى مفهوم التقليد ولا لازما لمعناه كإذهب إليه كثير من الأصوليين فى فتاوى العز ابن عبد السلام لا يعين على العامى إذا قلد إماما فى مسألة أن يقلده فى سائر مسائل الخلاف لأن الناس من لندن عصر الصحابة إلى ظهور المذاهب يسألون فيما يسئح لهم العلماء المختلفين من غير تكبير سواء اتبع الرخص فى ذلك أو العزائم اه

وذهب آخرون إلى أنه يجب على العامي وغيره ممن لم يبلغ مرتبة الاجتهاد التزام  
 مذهب معين من مذاهب الأئمة المجتهدين يعتقدونه أرجح من غيره أو مساويا له  
 فيأخذ به فيما يقع له من الأحكام لأنه أولى بالصواب في ظنه قال الامام النووي  
 هذا كلام الأصحاب والذي يقتضيه الدليل أنه لا يجب عليه بل يستفتى من شاء  
 لكن من غير تلقط للرخص ولعل من منعه لم يثق بعدم تلقطه اهـ والحق أن  
 تتبع رخص المذاهب ليس ممنوعا على اطلاقه بل ذلك إذا أدى إلى تلفيق حقيقة  
 لا يقول بها كل من المذهبين كما إذا توضحا ومسح بعض الرأس على مذهب الشافعي  
 ثم صلى بعد لمس مجرد عن الشهوة على مذهب مالك انظر تمام هذه المسألة في كتب  
 الأصول ولا فتوك أن اختلاف حال الصدر الأول قبل ظهور المذاهب وتدوين  
 الكتب الكفيلة بحفظها عن حال من بعدهم خاصة وعامة مما يؤدي إلى اختلاف  
 تلقى الشريعة وتعاليمها هنا وهناك وكذلك وحدة المأخذ هناك واقترابه من  
 المستفتين والمفتين من أهل الذكروعدده هنا بعدد مذاهب الأئمة وما ألحق بها  
 من أقوال أصحابهم ومن سار على دربهم من أهل التخريج والترجيح وسيأتي  
 لهذا مزيد وقوله وليس المراد بما احتج به الموجبون الخ هو كذلك إذ لا سؤال من  
 العامي الجاهل بالحكم إلا عن حكم الله في المسألة وسؤاله لأهل الذكرو عن حكم  
 الواقعة إنما هو ليحجبه المسئول بما يعلمه أخذا من الكتاب والسنة فسؤاله عن  
 حكم الله لاعتقار آراء الرجال وأقوالهم المحض التي لم تستند إلى كتاب أو سنة  
 وقوله هذا على تسليم أنها واردة الخ هم لم يزعموا ذلك لأن الآية ليست مسوقة  
 له بل مسوقة لأمر خاص ولكن لفظها عام فهي من قبيل ملغزل لسبب خاص  
 وخصوص السبب لا يوجب تخصيص الوارد عليه . وقوله كما يفيد أول الآية  
 وآخرها قد علمت مفاد أولها وهو قوله تعالى (وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا نوحي  
 إليهم) وأنه لا يقتضى على وسطها وهو قوله تعالى (فاسألوا أهل الذكرو) بالخصوص  
 وأما قوله وآخرها فإن أراد به إن كنتم لاتعلمون لأنه رأس الآية فظاهر أن ذلك

لادلالة فيه على ما يدعيه لأنه تابع لضمير السائلين وقد علمت عمومته وإن أراد به قوله بالبينات والبرر كما هو ظاهره فليس ذلك آخر الآية ولا متعلقا به فإن الجار والمجرور كما ذكره المفسرون متعلق بمحذوف يدل عليه ما قبله جوابا عن سؤال تقديره بم أرسلوا فقليل بالبينات والبرر أى المعجزات والكتب وذلك عام فى سائر الرسل ولعل العلامة الشوكانى فهم أن الجار متعلق بتعلمون ولذا ذكره وجعله آخر الآية فإن كان كذلك فهذه كجوة لا يقال عثارها . وبالجملة فالعلامة الشوكانى لم يوفق فى بيان آية الذكر إلى شىء يذكر وقد علمت أن أقوال الأئمة واجتهاداتهم فيما يقع التنازع فيه رد إلى أقوال الله ورسوله فإن كان كلام الله وكلام رسوله ظاهر الدلالة على حكم ما وقع فيه التنازع ولم يكن هناك ما يوجب صرفه عن ظاهره فظاهر وإن لم يكن كذلك فعلى من فيه أهلية الاجتهاد أن يبذل وسعه فى استنباط حكم الواقعة من المآخذ الشرعية بحيث لا يخرج عن دلالة الكتاب والسنة بالوجوه المقررة فى قواعد الأصول وعلوم اللغة العربية وهذا ما أمر به معاذ رضى الله عنه وتقدم تفصيله فيما ينبغى أن يعمل المجتهد فى ذلك فقله فإن لم يجد فيما يظهر له من رأى ليس معناه ما يظهر له من رأى المحض فإن ذلك لا يلتفت إليه بل من رأى المعتبر شرعا وهو المأخوذ من الكتاب والسنة بالطريق المشروع كالقياس ونحوه وتقدم بسطه فى كلام ابن القيم وغيره

﴿ الكلام فى الاستدلال بآية الاطاعة على اثبات الأصول الأربعة ﴾

وقد استدلل أهل الحق بقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) على اثبات القياس بل قيل إن الآية متضمنة للدلالة الأربعة فإن المراد باطاعة الله تعالى العمل بالكتاب وباطاعة الرسول العمل بالسنة وبالرد إليهما القياس لأنه رد المختلف فيه غير المعلوم من النص إلى النصوص إنما يكون بالتمثيل والبناء عليه وليس القياس شيئا وراء ذلك وقد علم من قوله سبحانه

فان تنازعتم أنه عند عدم التنازع يعمل بما اتفق عليه وهو الاجماع والقياس إنما يتولاه أولو الأمر وهم العلماء وقيل المراد بهم ما يعم الأمراء لتناول الاسم لهم لأن للأمراء تدبير أمر الجيش والقتال وللعلماء حفظ الشريعة وما يجوز وما لا يجوز فيجب الرجوع إليهم اذا وقع التنازع بين المؤمنين في شيء من أمور الدنيا والرجوع إليهم رجوع الى الكتاب والسنة وان كان تشريعهم ليس مستقلا كتشريع الرسول . ص . كما يشير اليه اعادة الاطاعة معه دونهم كما قال تعالى (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) وانما أعاد الفعل وان كانت طاعة الرسول مقترنة بطاعة الله تعالى اعتناء بشأنه عليه الصلاة والسلام وقطعا لتوهم أنه لا يجب امتثال ما ليس في القرآن وايدانا بأن له . ص . استقلا لا بالطاعة لم يثبت لغيره ومن ثم لم يعد في قوله سبحانه وأولى الأمر منكم ايدانا بأنهم لا استقلال لهم بالطاعة كاستقلال الرسول . ص . لأن أقوالهم ليست كأقواله . ص . بحيث ثبتت بها الأحكام من حيث انها أقوالهم فتستقل بالاثبات كقول الله وقول رسوله بل إثبات الأحكام بها من حيث إنها مأخوذة من الكتاب والسنة ومبنية عليهما وتشريعها مبني على تشريعهما وإطاعة أصحابها إطاعة لله ورسوله ولا اغضاضة في اسناد الاطاعة إليهم على هذا الوجه بعد ما أسندها القرآن بالعطف على الاطاعة المستقلة كما أنه لا اغضاضة في إسناد التشريع إليهم بالمعنى اللائق بهم كما صرح به الامام الشاطبي وغيره وتقدم بيانه بما لا ريب فيه فارجع إليه إن شئت

﴿ كلام الشوكاني في الرد على القائلين بجواز التقليد والتنبية عليه ﴾

ذهب جمهور العلماء إلى القول بجواز التقليد واستدلوا عليه بوجوه منها استبعاد أن يفهم القاصرون نصوص الشريعة فرد عليهم العلامة الشوكاني بقوله وأما ما ذكره المجوزون للتقليد من استبعاد أن يفهم المقصرون نصوص الشرع وجعلوا ذلك مسوغا للتقليد فليس الأمر كما ذكروه فها هنا واسطة بين الاجتهاد والتقليد وهي سؤال الجاهل للعالم عن الشرع فيما يعرض له لاعن رأيه البحث واجتهاده

المحض وعلى هذا كان عمل المقصرين من الصحابة والتابعين ومن لم يسعه ماوسع  
 أهل هذه القرون الثلاثة الذين هم خير قرون هذه الأمة على الإطلاق فلا وسع  
 الله عليه وقد ذم الله المقلدين في كتابه العزيز في كثير من آياته ( إنا وجدنا آباءنا  
 على أمة ) ( اتخذوا أبحارهم ورهبانهم أربابا من دون الله ) ( إنا أطلعنا ساداتنا  
 وكبراءنا فأضلونا السبيلا ) اه وأنت خير بأنه إن أراد بالمقصرين العامة الذين  
 لا يفهمون نصوص الشرع إذا أُلقيت إليهم أو أخذوها من الكتب فقد علمت  
 أن هؤلاء يجب عليهم أن يسألوا أهل الذكر أى العلم بالأحكام الشرعية علما تاما  
 وهم المجتهدون إن تيسر الوصول إليهم ليخبروهم بالحكم الشرعى فإذا أخبروهم به سواء  
 كان مجردا عن السند أو مقرونا به فقد أخذوه عنهم وصاروا بذلك مقلدين لأقوالهم  
 المأخوذة من الكتاب والسنة وإذا لم يتيسر الوصول إليهم وجب عليهم أن  
 يسألوا أهل الذكر أى العلم بالحكم الشرعى فإذا أخبروهم بذلك وجب عليهم قبول  
 أقوالهم إذا كانوا عدولا ضابطين لمذاهب أئمتهم لامن حيث إنها أقوالهم بل من  
 حيث إنها مروية عن قامت الحجة على قبول قوله من المجتهدين وبذلك يكون  
 متبعين للكتاب والسنة ومقلدين لمذهب من روا عنه لأن العامى مذهبه مذهب  
 مفتيه فإذا أخبره بالحكم عالم مالكى مثلاً موثق به فهو مقلد للإمام مالك لاللعالم  
 الذى أخبره بالحكم وإن كان شافعيا فهو مقلد للشافعى كذلك وليس مقلدا لمن  
 أخبره بالحكم مباشرة الأعلى ضرب من التأويل ومنه قول بعض العامة من قلده  
 عالما لى الله سالما فانه لروايته له مذهب امامه كأنه أخذ بقوله وليس ذلك قوله  
 وانما هو قول امامه رواه إليه فوجب عليه العمل به كخبر الواحد العدل فانه يجب  
 العمل بروايته ومن ذلك تعلم أن ما جعله واسطة ومما اتباعا ضرب من التقليد  
 الجائر والضرب الثانى منه أن يأخذ بقول المجتهد إما مباشرة وإما بالرواية عنه  
 من عدل عالم موثق به بدون ذكر السند وهذا ما ينكره الشوكانى ومن نأخوه  
 ويجعله من التقليد الممنوع بناء على رأيه أن قول المجتهد المأخوذ من الكتاب

والسنة بمجردة ليس حجة يجب العمل به في حق غيره وذلك ممنوع ان لم يردده اجماع الأئمة رده اجماع الضرورة من الأئمة وهو اتفاق علماء الأئمة على أن هذا الرأي حجة يجب العمل به مطلقا وأما رأي غير المجتهد أو رأي المجتهد الذي لم يؤخذ من الكتاب والسنة فتقليده ممنوع بالاجماع فقولنا هاهنا واسطة بين الاجتهاد والتقليد وهي سؤال الجاهل عن الشرع فيما يعرض له الخ لا يجدي في الرد على المستبعدين وأما قوله وقد ذم الله تعالى الخ فقد علمت ما فيه وأن ذلك هو أول المسألة التي أطلعنا الكلام فيها ولنتقصر على هذا القدر من التنبيه على ما في كلام العلامة الشوكاني وما نزع اليه في ارشاد الفحول اكتفاء به عن رد ما أغفلناه في كثير من مواضع هذا الكتاب لظهور ضعفه وقلة جدواه

### ﴿ بيان الداعي لاطالة الكلام في هذه المواضع ﴾

ولقائل أن يقول ما الداعي لاطالة الكلام في هذه المواضع حتى كاد بلوغ السؤل يخرج عن مدخل علم الأصول قلنا مساس الحاجة في العصر الحاضر إلى الاهتمام بتقرير ما هو كالجميع عليه من أن أقوال المجتهدين في أحكام الدين لا بد في اعتبارها من النظر في المآخذ الشرعية واستنادها إليها لا إلى محض الرأي وأنها حجة بالاجماع يلزم العمل بها في حق المجتهدين ومقلديهم وأنهم جميعا على هدى من ربهم لا تبايعهم كتاب الله وسنة رسوله . ص . على وجه لا يتيسر إلا على هذا النحو نحو الاجتهاد للبعض والتقليد للبعض الآخر إذ لا يصح في الوجود أن يكون جميع المكلفين مجتهدين ولا أن يكونوا جميعا مقلدين سنة الله في خلقه ولن تجد لسنة الله تبديلا وذلك تهديد للرد على ما زلت به قدم العلامة الشوكاني ومن على شاكلته ممن أفرطوا في حق أئمة الدين ومقلديهم بما يأخذك العجب العجاب عند سماع كلامهم في هذا الباب وما كان لنا أن نتفوه به فضلا عن اثباته في مدخل الأصول لولا أنه طبع ونشر ولهيج به كثير من الناس حتى ورد إلينا ونحن على أهبة وضع هذا المدخل سؤال من بعض الفضلاء الذين لهم خبرة على الحق والدين

وهو الاستاذ الشيخ محمد أحمد عمارة من بلدة تلا متوفية يتضمن زلة من زلانه رحمه الله وغفاه عنه وسيأتى نصها وقد رفع هذا السؤال إلى صاحب الفضيلة الاستاذ الجليل أخينا الشيخ يوسف الدجوى فأجاب عنه بما فيه الكفاية ونشره بمجلة نور الاسلام الازهرية فراجعته وفي الحديث اتقوا زلة العالم وعن معاذ رضى الله عنه قال إياكم وزيفة الحكيم فان الشيطان قد يتكلم على لسانه بكلمة الضلالة قالوا وكيف زيفة الحكيم قال هي كلمة تروكم وتنكرونها فتقولون ما هذه فاحذروا زيفته ولا تصدكم عنه فانه يوشك أن ينوء وأن يراجع الحق وصاحب هذه الزلة وهو القاضى محمد بن على بن محمد الشوكانى صاحب نيل الأوطار شرح ملتقى الأخبار وارشاد الفحول والقول المفيد فى حكم التقليد والتفسير المسمى بفتح القدير قد توفى الى رحمة الله سنة ١٢٥٥ فلا ينتظر منه فيئة الى الحق فى هذه الزلة ونحوها ولعل الله واسع المغفرة قد تفضل عليه قبل وفاته فوفقه للرجوع عنها وأرضى عنه خصومه الذين طالما شنع عليهم عفا الله عنه وهو العفو الغفور ذو الفضل العميم

### ﴿ زلة للعلامة الشوكانى فى حق المجتهدين ومقلديهم ﴾

وقد أثبت هذه الزلة فى تفسيره المسمى فتح القدير بريادة على ما أثبتته فى القول المفيد وفى ارشاد الفحول حيث قال فى تفسير قوله تعالى (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح بن مريم) ما نصه وفى هذه الآية ما يزرع من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد عن التقليد فى دين الله وتأثير ما يقوله الاسلاف على ما فى الكتاب والسنة المظهرة فان طاعة المتهذب لمن يقتدى بقوله ويستحسن بسنته من علماء هذه الأمة مع مخالفته لما جاءت به التصوص وقامت به حجج الله وبراهينه ونطقت به كتيبه وأنبيأؤه هو كاتخاذ اليهود والنصارى للأحبار والرهبان أربابا من دون الله للقطع بانهم لم يعبدوهم بل أطاعوهم وحرموها حرموا وحلوا ما حلوا وهذا هو صنيع المقلدين من هذه الأمة وهو أشبه به من شبه



البيضة بالبيضة والتمر بالتمر والماء بالماء فيا عباد الله ويا أتباع محمد بن عبد الله ما بالكم تركتم الكتاب والسنة جانبا وعمدتم الى رجال هم مثلكم في تعبد الله لهم بهما وطلبه منهم للعمل بما دلا عليه وأفاداه فعملتم بما جاؤا به من الآراء التي لم تعد بهاد الحق ولم تقصد بقصد الدين ونصوص الكتاب والسنة تنادى بأبلغ نداء وتصوت بأعلى صوت بما يخالف ذلك ويباينه فأعرتوها أذانا صمما وقلوبا غلغا وأفهاما مريضة وعقولا مهیضة وأذهانا كليلية وخواطر عليلية وأنشدتم بلسان الحال وما أنا الا من غزية ان غوت غويت وأن ترشد غزية أرشد

فدعوا أرشدكم الله وإياي كتبها لكم الأموات من أسلافكم واستبدلوا بها كتاب الله خالفهم وخالفكم ومتعبدكم ومتعبدكم ومعبودكم ومعبودكم واستبدلوا من تدعونهم بأئمتكم وما جاؤكم به من الرأي بأقوال إمامكم وإمامهم وقدوتهم وقدوتكم وهو الامام الأول محمد بن عبد الله . ص .

دعوا كل قول عند قول محمد فما آين في دينه كخاطر

اللهم هادى الضال مرشد التائه موضح السبيل اهدنا الى الحق وارشدنا الى الصواب اه

### ﴿ بيان زعمته والجواب عنها ﴾

إذا علمت ما قدمناه من المباحث المتعلقة بهذا الموضوع ظهر لك فوق الجواب عن هذه الزلة بجميع حذافيرها أن العلامة الشوكاني رحمه الله كان جديرا بهذه الدعوة التي عرض فيها للأئمة والمقلدة بالضلال والتحيز وأنهم في هذا الباب ليسوا على حق ولا صواب . ولتكون على بينة في ذلك نذكر لك ذكرا مكررا أنه ليس في الشرع عند العلامة الشوكاني تقليد جائز أو واجب وإنما فيه اتباع واجتهاد وأن التقليد لأقوال المجتهدين وآرائهم المأخوذة من الكتاب والسنة المجردة عن ذكر السند لا يجوز مطلقا سواء وافق اجتهادهم الكتاب والسنة أم لا وأما إذا اقررت بالسند من كتاب أو سنة فذلك اتباع لا تقليد ومثله أقوال العلماء الوارثين للأئمة من أهل الذكر وذلك عنده تأويل قوله تعالى

( فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون ) حيث قال أى ليخبروكم بالذكر بأن يقولوا لكم قال الله تعالى كذا وقال رسوله . ص . كذا والحق ماذهب إليه الجمهور من أن المراد ليخبروكم بالحكم سواء ذكر معه سند أم لا وإن التقليد منه ما هو جائز شرعا ومنه ما هو ممنوع فالجائز تقليد الأئمة المجتهدين بحق سواء اقترن قولهم بسند أم لا لقيام الحجة على قبول قولهم والممنوع تقليد من لم تقم الحجة على قبول قوله سواء اقترن بسند أم لا . نعم إذا كان من لم تقم الحجة على قبول قوله من أهل الذكر جاز الأخذ بقوله من حيث إنه راو عن قامت الحجة على قبوله فالمقلد فى الحقيقة هو المجتهد . إذا علمت ذلك علمت ما فى قوله وفى هذه الآية ما يبرز جرحه فان تقليد الأئمة فى واد وتقليد الأخبار والرهبان فى واد آخر وأنه ليس فى تقليدهم إشار على ما فى الكتاب والسنة المطهرة ولا طاعة لمن يقتدى بقوله مع المخالفة لما جاءت به النصوص كما أنه ليس فى تقليد كتبهم الصحيحة الموثوق بها شىء من ذلك . وعند تقرير هذا التنبيه خطر بالبال أن العلامة الشوكانى وإن كان له نزعات وآراء لا تخلو من النظر إلا أن مثله يجل عن أن ينزع هذه النزعة فى حق الأئمة المجتهدين ومقلديهم من عامة المسلمين وخاصتهم فعليه أراد بالأسلاف وأتباعهم فريقا من الناس يزعم أنهم من علماء الأمة الإسلامية ملحدون فى أقوالهم وأعمالهم ولم شيعة تتبعهم فى نحلتهم كما قد يوجد ذلك فى كثير من البلاد النائية عن العلم والدين وفى المدن المتحضرة التى أهملت فيها الحدود والتعازير وإلا فكيف يعنى بالأسلاف أئمة الدين وعلماءه ويصفهم بأن ما يقولونه مخالف للكتاب والسنة وأنهم كالأخبار والرهبان فى التحليل والتحريم على خلاف ما أحله الله وحرمه وإن آراءهم لم تعد بهاد الحق ولم تقصد بقصد الذين إلى آخر ما ذكره من الأوصاف التى لا تلقى بمنتهى بل ولا بمن هو دونهم وكيف يقصد بأتباعهم مقلدى أئمة الدين خاصة أو عامة ثم يصفهم جميعا بأنهم يؤثرون ما يقولونه بالأسلاف على ما فى الكتاب والسنة وأنهم أطاعوه فيما يخالف طاعة الله ورسوله وأن طاعتهم شبيهة تمام المشابهة بطاعة اليهود والنصارى للأخبار والرهبان وأنهم يحللون ما حللوا ويحرمون

ما حرموا على خلاف ما أحله الله وحرمه وأنهم تركوا الكتاب والسنة جانبا وعمدوا إلى رجال هم مثلهم في تعبد الله لهم فعملوا بما جاءوا به من الآراء الباطلة إلى آخر ما نعام به من الأوصاف الشائنة والأحكام الواهمة لهذا يستبعد كثيرا أن يقصد العلامة الشوكاني هذا القصد الذميمة وإن كانت عبارته على ما فيها من الركاكة وضما وأسلوبا توهم ذلك أيما إيهام وقد سبق إلى ذلك أذهان كثير من الناظرين في كلامه خصوصا وأنه نزع في التقليد نزعاً قد علمت ما فيها وعلى فرض أنه قصد هذا فما أظنك بعدما أحطت بك به علما أن تكون في حاجة إلى بيان هذا الخطأ الذي تسرب إلى هذا الامام الجليل ومن الأسف أنه خط ذلك بقلمه على صفحات تفسير الكتاب العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد وأي إنسان يقرأ هذه الآية الشريفة آية التوبة ويكون ملما بمعنى الاجتهاد ومن هو المجتهد ومعنى التقليد ومن هو المقلد وما هو المقلد فيه. ويسعه مع ذلك أن يجترأ على هذا التشبيه الذي يسوى بين تقليد العامة للمجتهدين المهتدين الهادين الطائعين وتقليد اليهود والنصارى للآحبار والرهبان الضالين المضلين ويجعل الجامع بين الفريقين أن اليهود والنصارى أطاعوا آحبارهم ورهبانهم فيما أحلوه لهم أو حرموه على خلاف ما أحله الله وما حرمه فسموا لذلك أربابا لهم والمقلدين أطاعوا أئمتهم فيما أحلوه لهم أو حرموه على خلاف ما أحله الله وما حرمه فيسمون لذلك أربابا لهم أيضا ألم يقرأ قوله تعالى في سياق هذه الآية (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب) فقد صنفهم الله بهذه الأوصاف وأمر فريق المسلمين بقتالهم حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فهل فريق المسلمين مجتهدين ومقلدين كذلك لا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق كلا ثم كلا باجماع المسلمين فانهم ما أحلوا إلا ما أحله الله ورسوله على الوجه المشروع لهم وما حرموا إلا ما حرمه الله ورسوله وكذلك ومقلدوهم تابعون

لهم في ذلك كيف وأقوالهم في أحكام الله لا تخرج عن دلالة الكتاب والسنة التي كلّفوا بالنظر فيها وحثوا غيرهم على النظر في أقوالهم المأخوذة من تلك الدلالة صونا لأحكام الدين عن الخطأ بقدر المستطاع وبالجملة من تدبر تأويل هذه الآية وعرف سيرة المجتهدين وما كانوا يعانون في تمحيص أدلة أحكام الله وفهم كتابه تعالى وسنة رسوله . ص . ومقدار نصيحهم لاتباعهم وانتصاح أتباعهم فيما قاموا به من خدمة العلم والدين يأخذه العجب العجيب من هذا التشبيه الموقوف إذا صح أنه عني به أئمة الدين ومقلدوهم

### ﴿كلام الامام الدهلوى في بيان التحليل والتحريم﴾

ثم بعد كتابة هذا رأيت في كتاب حجة الله البالغة للامام احمد المعروف بشاه ولي الله المحدث الشهر المتوفى سنة ١١٨٠ في باب أقسام الشرك بعد أن بين حقيقته قال ونحن نريد أن ننبهك على أمور جعلها الله في الشريعة المحمدية مظان للشرك فنهي عنها . منها أنهم كانوا يسجدون للاصنام والنجوم فجاء النهي عن السجدة لغير الله تعالى كما قال تعالى ( لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن ) والاشراك في السجدة كان ملازما للاشراك في التخليق والتدبير الى أن قال ومنها أنهم كانوا يتخذون أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله تعالى بمعنى أنهم كانوا يعتقدون أن ما أحله هؤلاء حلال لا بأس به في نفس الأمر وأن ما حرمه هؤلاء حرام يؤخذون به في نفس الأمر ولما نزل قوله تعالى ( اتخذوا أحبارهم ورهبانهم ) الآية سأل عدى بن حاتم رسول الله . ص . عن ذلك فقال كانوا يحلون لهم أشياء فيحلونها ويحرمون عليهم أشياء فيحرمونها وسرد ذلك أن التحليل والتحريم عبارة عن تكوين نافذ في الملكوت أن الشيء الفلاني يؤخذ به أولا يؤخذ به فيكون هذا التكوين سببا للمؤاخذة وتركها وهذا من صفات الله تعالى المختصة بالواجب جل مجده لا يوجد في غيره وأما نسبة التحليل والتحريم الى النبي . ص . فبمعنى أن قوله أمارة قطعية لتحليل الله وتحريمه وأما نسبتها

إلى المجتهدين من أمته فبمعنى روايتهم ذلك عن الشرع من نص الشارع وأستنباط معنى ذلك من كلامه اه ومنه تعلم أن نوع التحليل والتحرير الإلهي ضرب من التشريع اختص به الله تعالى لا يجوز لأحد أن يشارفه فيه وأن تحليل الأحبار والرهبان وتحريمها ضرب من الشرك مخالف لتحليل النبي . ص . وتحريمه ومباين لتحليل الأئمة المجتهدين وتحريمهم وأشار رحمه الله إلى أن أنواع التشريع ثلاثة وإن أصلها تشريع الله تعالى ثم تشريع النبي . ص . ثم تشريع الأئمة رضي الله عنهم وقد فصلناه بالأمزيد عليه في بيان كلام الشاطبي رحمه الله ومنه ومما أسلفناه نعلم أن قياس الشوكاني في تقليد العامة للمجتهدين على تقليد اليهود والنصارى للأحبار والرهبان وقياس تحليل المجتهدين وتحريمهم المأخوذ من الكتاب والسنة على تحليل وتحريم الأحبار والرهبان الذي لاستندله إذا صح عنه قياس مع الفارق وضرب من التحريف الممقوت وفي تلقيب أحبارهم ورهبانهم لهذا العمل أربابا من دون الله أكبر شاهد على استهجان هذا التشبيه

### ﴿ كلامه في الاستحسان وانقسامه إلى مذموم ومحمود ﴾

ثم قال رحمه الله ومنها أي من أسباب التحريف الاستحسان وحقيقته أن يرى رجل الشرع يضرب لكل حكمة مظنة مناسبة ويراه يعقد التشريع لها فيختلس بعض ما ذكرنا من أسرار التشريع فيشرع للناس حسبا عقل من المصلحة كاليهود لما رأوا أن الشارع إنما أمر بالحدود زجرا عن المعاصي للأصلاح ورأوا أن الرجم يورث اختلافا وتقاتلا بحيث يكون في ذلك أشد الفساد استحسنا تغيير ذلك بتجميم الوجه والجلد أي غسلهما بالماء الحميم الحار المؤلم فبين النبي . ص . أن ذلك تحريف ونبد لحكم الله المنصوص في التوراة بأرائهم اه فأنت تراه أشار إلى تقسيم الاستحسان إلى قسمين محمود وهو ما كان تقدير المصالح فيه وفق موازين الشريعة ومذموم وهو ما ليس كذلك وإلى أن الاستحسان من قبيل العمل بالمصالح وتقدم أن العمل بالمصالح والمقاسد لا يؤخذ على إطلاقه بل لا بد

أن تكون المصلحة أو المفسدة مما اعتبر الشارع عنها أو جنسها وهي المبنوثة في النصوص وتقدم أن تجريدها من النصوص على هذا الوجه وتقديرها بموازين الشريعة أمر خطير لا يضبطه إلا من لطف ذهنه واستقام فهمه ودرس علم المصالح والمفاسد حسبا أو مأى إليه الشارع كتابا أو سنة وقد تسرب التغيير والتبديل في أحكام الله من النهاون في هذا الباب حتى ولجّه كثير ممن ينتسبون للعلم وزعمون أنهم متأهلون لهذا المنصب الخطير يحسبونه هينا وهو عند الله عظيم بل قد تفاقم الأمر وتجاوز حده فأصبح الاستحسان فاشيا بين عامة المسلمين في أحكام الله حتى جرى به الرسم في الأمة فإن القوانين الوضعية المعمول بها في البلاد الإسلامية غالبها مبنى على مراعاة المصالح والمفاسد حسبا تراه عقول واضعين لها وإن خالف نصوص الشريعة ومقاصدها الكفيلة بسعادة العباد دينا ودنيا ولكن الشريعة الفراء لم تترك أمر المصالح والمفاسد سدى تقدرها الأهواء والشهوات في أحكام الله تعالى كما تخالها العقول بل وضعت لها موازين وأقامت لها أعلاما ودلائل يهتدى بها لأسرار تشريعه من لطف ذهنه واستقام فهمه وأما الرجم بالظن في تقدير المصالح والمفاسد والموازنة بينها في أحكام الله تعالى فليس من الدين في شيء وبالجملة فالاستحسان في الشريعة كالقياس فيها يجب أن يستند إلى أصل شرعى وأن يراعى فيه من الشروط ما يناسبه كما يراعى في علة القياس وشروطه لأن المصلحة في استناد الحكم إليها واستنباطه منها كعلة النص في استنباط حكم الفرع من دالاتها ولذلك يجب أن يكون المستنصر لها هو الفقيه المجتهد صونا لأحكام الدين عن الخطأ بقدر المستطاع وهذا مجال واسع للاجتهاد والاستنباط قد جرى فيه الأئمة المجتهدون أشواطا بعيدة خدموا بها الإسلام والمسلمين وحققوا أصول الدين ورسموا لمن بعدهم قواعد الاستنباط على النهج القويم

﴿ القول في أصل القياس والاستحسان والعمل بالمصالح ﴾  
والفرق بين أصل القياس والاستحسان أن أصل القياس لا بد أن يكون

معينا منصوبا بخلاف أصل الاستحسان فان المدار فيه على أن يكون نوع المصلحة أوجنسها مما اعتبره الشارع في موارد له لأن اعتبار الشارع والتفاته اشيء كذلك يوجب ظن اعتباره في تلك المصلحة الخاصة فاذا نظر المجتهد في حكم حادثة وظن أن فيه مصلحة غالبية على المفسدة وأنها مما اعتبر الشارع نوعها أوجنسها في موارد ظن أن هذه المصلحة في هذا الحكم معتبرة شرعا والعمل بالظن واجب. والحاصل أنهم اختلفوا في العمل بالمصالح فبعضهم منع التمسك بها مطلقا وعول في إثبات الأحكام الشرعية على دلالة النصوص وما اليها من اجماع أو قياس وبعضهم أجازها مطلقا وبعضهم فصل بين ما اذا كانت المصلحة ملائمة لأصل كلي أو جزئي من أصول الشريعة فيجوز بناء الأحكام عليها وبين ما اذا لم تكن كذلك فلا يجوز وهو الحق وعليه يحمل ما اشتهر عن مالك وأصحابه من الاستدلال بالمصالح المرسلة ومن ظن بمالك أنه اتبع مطلق المصلحة فقد أخطأ وقال امام الحرمين ذهب الشافعي ومعظم أصحاب أبي حنيفة الى تعليق الأحكام بالمصالح المرسلة بشرط الملازمة للمصالح المعتبرة المشهود لها بالأصول فما اشتهر عن مالك وأصحابه من العمل بالمصالح المرسلة ليس مختصا بهم وقال ابن دقيق العيد لست أنكر على من اعتبر أصل المصالح لكن الاسترسال فيها وتحقيقها يحتاج الى نظر شديد وربما يخرج عن الحدود ولذا كانت كالقياس لا يعتمد بها إلا من المجتهد والاجتهاد انما هو في تنقيحها وجهة اعتبار الشارع لها حتى يكون الحكم الثابت بها ثابتا بالنص الموجب لاعتبارها كما في الوصف المؤثر والملائم وان افرقا من وجه آخر يرجع الى معرفته في كتب الأصول فاندفع ما يقال ان الأحكام الشرعية لا تثبت بالرأى والأخذ بالمصلحة أخذ بالرأى فكيف تثبت الأحكام بالمصالح لأن القائل بها ليس قائلًا بثبوت الحكم بمجرد المصلحة بل بالمصلحة المستندة الى أصل شرعي كما علمت وفي حاشية السعد على العنبر أن الذي استقر عليه رأى المتأخرين هو أن الاستحسان عبارة عن دليل يقابل القياس الجلي الذي تسبق اليه الافهام

وهو حجة لأن ثبوته بالدلائل التي هي حجة اجماعاً لأنه اما بالأثر كالسلم والاجارة  
وبقاء الصوم في النسيان وإما بالاجماع كالاستصناع واما بالضرورة كطهارة  
الحياض والآبار واما بالقياس الخفي والمراد بالاستحسان في الغالب قياس خفي  
يقابل قياساً جلياً وأنت خير بأنه على هذه التفاسير ليس دليلاً خارجاً عما ذكر  
من الأدلة اهـ ثم قال رحمه الله ومن أسباب التحريف اتباع الاجماع مطلقاً  
وحقيقته أن يتفق قوم من حملة الملة الذين اعتقد العامة فيهم الاصابة غالباً على  
شيء فيظن أن ذلك دليل قاطع على ثبوت الحكم وذلك فيما ليس له أصل من الكتاب  
والسنة وهذا غير الاجماع الذي أجمعت الأمة عليه فانهم اتفقوا على جواز القول  
بالاجماع الذي مستنده الكتاب والسنة أو الاستنباط من أحدهما ولم يجوزوا  
القول بالاجماع الذي ليس مستنداً الى أحدهما وهو قوله تعالى ( وإذا قيل  
لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا ) اهـ فانت تراه قسم  
الاجماع الى قسمين مذموم ومحمود كما قسم القياس والاستحسان الى ذلك وكما  
قسم الجمهور التقليدي الى جائز كتقليد العامي للمجتهد وإلى ممنوع كتقليد العامي  
للعامي والمجتهد لمثله كما تقدم وأما التقليد الذي تسرب اليه الخلل من جهة المقلد  
كاعتقاده عدم خطأ مقلده وعزمه على أنه إذا ظهر له حديث صحيح على  
خلاف معتقده لا يتبعه فذلك من الخطأ في التقليد المشروع وتقدم أنه ينبغي  
للعلماء تعليم العامة وارشادهم إلى كيفية التقليد الصحيح وفي حجة الله البالغة ما نصه  
ومن أسباب التحريف في الدين تقليد غير المعصوم وحقيقته أن يجتهد واحد من  
علماء الأمة في مسألة فيظن متبعوه أنه على الاصابة قطعاً أو غالباً فيردوا به حديثاً  
صحيحاً وهذا غير ما اتفق عليه الأمة المرحومة فانهم اتفقوا على جواز التقليد للمجتهدين  
مع العلم بأن المجتهد يخطئ ويصيب ومع الاستشراف لنص النبي . ص . في المسألة  
والعزم على أنه إذا ظهر حديث صحيح بخلاف ما قلده ترك التقليد واتبع الحديث  
قال رسول الله . ص . في قوله ( اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله



أنهم لم يكونوا يعبدونهم ولكنهم كانوا إذا أحلوا لهم شيئاً استحلوه وإذا حرموا عليهم شيئاً حرموه اه فأنت تراه قسم تقليد غير المعصوم إلى قسمين قسم مشروع وقسم غير مشروع وبين كلا منهما ثم ساق حديث الآية على اللطف وجه حيث خصه بنعي المقلدين الذين جاوزوا الحد المشروع في التقليد فبالغوا في طاعة أئمتهم إلى ما قد يفضي بهم إلى مخالفة الكتاب والسنة بدون تعرض إلى أئمتهم فيما أحلوا وحرموا كما أمروا أخذاً من الكتاب والسنة فالآية على هذا الوجه زاجرة لخصوص المقلدين ناعية لارتكابهم الخلل الذي تسرب إلى تقليدهم لأن نفس التقليد فانه مشروع للعامة كالاجتهاد مشروع للخاصة ولا يثرب على المجتهدين في هذه الحالة فإن اجتهادهم مشروع معمول به مطلقاً أصابوا أو أخطأوا وقد ضموا إلى اجتهادهم فأكلوه بحث أصحابهم ومن سار على دربهم على النظر في أقوالهم وأنه إذا ظهر لهم دليل صحيح اتبعوه وصار مذهباً لهم دون ما قرؤوه ووجهتهم في أصل الاجتهاد وما مضى إليه واحدة وهي صيانة أحكام الله عن الخطأ بقدر المستطاع وهذا بخلاف ما نزع إليه العلامة الشوكاني من أن المشروع من التقليد ما كان الأخذ فيه بقول أهل الذكركمقرناً بقول الله وقول رسوله . ص ويسمى ذلك اتباعاً وقد علمت ما فيه وما قيل في تنزيل الآية من حملها على ما يعم تقليد أقوال المجتهدين إذا لم تقتزن بسند من الكتاب أو السنة أو على فريق من الملحدين وشيعتهم

﴿ كلام الامام الدهلوى في تأويل ما نزع اليه ابن حزم ﴾

قال رحمه الله ومما يناسب هذا المقام التنبيه على مسائل ضلت في بوادها لأنهم وزلت الأقدام وطغت الأقدام منها أن هذه المذاهب الأربعة المدونة لحررة قد أجمعت الأمة أو من يعتد به منها على جواز تقليدها إلى يومنا هذا وفي لك من المصالح ما لا يخفى لاسيما في هذه الأيام التي قصرت فيها الهمة جدوا وأشربت لنفوس الهوى وأعجب كل ذى رأى برأيه فمذهب اليه ابن حزم حيث قال التقليد حرام ولا يحل لأحد أن يأخذ بقول أحد غير رسول الله . ص . بلا برهان لقوله

تعالى (اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء قليلا ما تذكرون) وقوله تعالى (وإذا قيل، لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا) وقوله (فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا) فلم يسبح الله تعالى الرد عند التنازع إلى أحد دون القرآن والسنة وقد صرح اجماع الصحابة والتابعين وتابع التابعين على الامتناع والمنع من أن يقصد منهم أحد إلى قول انسان منهم أو ممن قبلهم إلى آخر ما نقله عنه في هذا الموضوع انما يتم فيمن له ضرب من الاجتهاد ولو في مسألة واحدة وفيمن ظهر له ظهوراً بينا أن النبي . ص . أمر بكذا ونهى عن كذا وأنه ليس بمنسوخ إما بأن يتبع الأحاديث وأقوال المخالف والموافق في المسألة فلا يجد لها نسخاً أو بأن يرى جما غفيرا من المتبحرين في العلم يذهبون إليه ويرى المخالف لا يصح إلا بقياس أو استنباط أو نحو ذلك فيثبت ذلك لأسبب مخالفة حديث النبي . ص . إلا نفاق خفي أو حجت جلي وهذا هو الذي أشار إليه الشيخ عز الدين بن عبد السلام حيث قال ومن العجب العجيب أن الفقهاء المقلدين يقف أحدهم على ضعف ما أخذ إمامه بحيث لا يجد لضعفه مدفعا وهو مع ذلك يقلده فيه ويترك من شهد الكتاب والسنة والأقيسة الصحيحة لمذهبه جمودا على تقليد إمامه بل يتحيل لدفع ظاهر الكتاب والسنة ويتأولها بالتأويلات البعيدة الباطلة نضالا عن مقلده إلى آخر ما نقله عنه ثم قال رحمه الله وفيمن يكون عاميا ويقلد رجلا من الفقهاء بعينه يرى أنه يمتنع من مثله الخطأ وأن ما قاله هو الصواب البتة وأضمر في قلبه أن لا يترك تقليده وإن ظهر الدليل على خلافه وذلك ما رواه الترمذي عن عدي بن حاتم أنه قال سمعته يعني رسول الله . ص . يقرأ ( اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله ) قال إنهم لم يكونوا يعبدونهم ولكنهم كانوا إذا أحلوا لهم شئ استحلوه وإن حرموا عليهم شئ حرموه وفيمن لا يجوز أن يستفتى الحنفى مثله فقيها شافعيا وبالعكس ولا يجوز أن يقتدى الحنفى بإمام شافعى مثلا فإن هذا

بخالف إجماع القرون الأولى وناقض الصحابة والتابعين وليس محله أى قول ابن حزم فيمن لا يدين إلا بقول النبي . ص . ولا يعتقد حلالا إلا ما أحله الله ورسوله ولا حراما إلا ما حرمه الله ورسوله لكن لمالم يكن له علم بما قال . ص . ولا طريق الجمع بين المختلفات من كلامه ولا بطريق الاستنباط من كلامه اتبع عالما راشدا على أنه مصيب فيما يقول ويفتي ظاهرا متبعاسنة رسول الله . ص . فان خالف ما يظنه أقلع من ساعته من غير جدال ولا إصرار فهذا كيف ينكره أحد مع أن الاستفتاء والافتاءم يزل بين المسلمين من عهد النبي . ص . ولا فرق بين أن يستفتى هذا دائما أو يستفتى هذا حينئذ وذلك حينئذ بعد أن يكون مجعما على ما ذكرناه كيف لا ولم تؤمن بفقهاء أيا كان أن الله أوحى إليه الفقه وفرض علينا طاعته وأنه معصوم فان اقتدينا بواحد منهم فذلك لعلمنا بأنه عالم بكتاب الله وسنة رسوله فلا يخلو قوله إما أن يكون من صريح الكتاب والسنة أو مستنبطا منهما بنحو من الاستنباط أو عرف بالقرائن أن الحكم في صورة ما منوط بعلّة كذا واطمأن قلبه بذلك المعرفة ففاس غير المنصوص على المنصوص فكأنه يقول ظننت أن رسول الله . ص . قال كلما وجدت هذه العلة فالحكم ثمة هكذا والمقيس مندرج في هذا لعموم فهذا أيضا معزى إلى النبي . ص . ولكن في طريقه ظنون ولولا ذلك لما قلده مؤمن مجتهدا فان بلغنا حديث من الرسول المعصوم الذي فرض الله علينا طاعته بسند صالح يدل على خلاف مذهبه وتركنا حديثه واتبعنا ذلك التخمين فنظلم منا وما عذرنا يوم يقوم الناس لرب العالمين اهـ

### ﴿ التنبيه على ما في هذا التأويل ﴾

هذا ما رآه رحمه الله في حمل كلام ابن حزم وتصحيح مذهبه ولكن ماذا يصنع حجة الله البالغة في تطرفه على أئمة الدين وعلماء الاسلام بما توجه الاسماع فيها صرح به في بعض كتبه مما لا تسعه هذه المحامل وفي قوله هنا ولا يحل لأحد أن يأخذ بقول أحد غير رسول الله . ص . بلا برهان فانه يرمى الى أن

الأخذ بقول المجتهد الذى قامت الحجة على قبول قوله المأخوذ من الكتاب والسنة اذا تجرد عن ذكر السند لا يحمل ومثله بل أولى منه فى ذلك الأخذ بقول غير المجتهد من أهل الذكر إذا كان على سبيل الرواية عن المجتهد أو عن مذهبه . والحاصل أنه لا يجوز عنده كالشوكانى ومن نحاه نحوه الأخذ بأقوال أهل الذكر سواء كانوا مجتهدين أو غير مجتهدين ما لم تقترن بدليل شرعى فإذا اقترنت به جاز الأخذ بها وكان ذلك اتباعا لا تقليدا وقد علمت ما فيه منطوقا ومفهوما . وابن حزم رحمه الله من علماء القرن الخامس توفى سنة ٤٥٦ هـ فهو كالقدوة لكثير ممن نزعوا هذه النزعة كابن تيمية المتوفى سنة ٧٢٨ وابن القيم والشوكانى ومن نحاه نحوه فى هذا الباب وعلى كل حال فتأويل الامام الدهلوى خفف حملة ابن حزم على أئمة الدين ومقلديهم إن كان الأمر كما يقول . ثم قال صاحب حجة الله البالغة ومنها أى من المسائل التى نبه عليها فى هذا المقام أن التخريج على كلام الفقهاء وتنبع لفظ الحديث لكل منهما أصل أصيل فى الدين ولم يزل المحققون من العلماء فى كل عصر يأخذون بهما فمنهم من يقل من ذا ويكثر من ذاك ومنهم من يكثر من ذا ويقل من ذاك فلا ينبغي أن يهمل أمر واحد منهما بالرة كما يفعل عامة الفريقين وإنما الحق البحث أن يطابق أحدهما بالآخر وأن يجبر خلال كل بالآخر وذلك قول الحسن البصرى ستحكم والله الذى لا إله إلا هو بينهما أى بين العالى والدانى فمن كان من أهل الحديث ينبغي أن يعرض ما اختاره وذهب إليه على رأى المجتهدين من التابعين ومن كان من أهل التخريج ينبغي له أن يجعل من السنة ما يحتزبه من مخالفة الحديث الصحيح ومن القول برأيه فيما فيه حديث أو أثر بقدر الطاقة ثم قال رحمه الله فى مقدمة كتابه وليس البحث فى المسائل الاجتهادية وتحقيق الأقرب للحق بدعا من أهل العلم ولا طعنا فى أحد منهم وهما أنا برىء من كل مقالة صدرت مخالفة لآية من كتاب الله أو سنة قائمة عن رسوله . ص . أو اجماع القرون المشهود لها بالخير أو ما اختاره جمهور المجتهدين ومعظم سواد المسلمين فإن وقع من

بئىء من ذلك فانه خطأ أما هؤلاء الباحثون بالخروج والاستنباط من كلام الأوائل  
للمتجولون مذهب المناظرة والمجادلة فلا يجب علينا أن نوافقهم في كل ما يتفهون  
به ونحن رجال وهم رجال والأمر بيننا وبينهم سجال اهـ

﴿ كلام الصنعاني في الرد على مثل نزعة الشوكاني ﴾

كتب الأستاذ الحفاضة الشيخ اسحق يوسف البيني الصنعاني المتوفى في ذى الحجة  
سنة ١١٧٣ رسالة خاصة رد بها على مثل هذه النزعة التي أشار إليها الشوكاني بقوله  
فدعوا أرشدكم الله وإيى كتبها كتبها لكم الأموات من أسلافكم الخ حيث قال  
رحمه الله أما بعد فانه قد جرى ذكر مانجم في عصرنا من القول بترك قراءة كتب  
الفروع والاعتماد على الحديث الذي هو الحجة والثريفة الواجب اتباعها وترك  
أقوال الرجال فلم نكلف بها ولا يجوز النظر فيها ولا الاعتماد عليها بل الذي  
كلفنا به هو الكتاب والسنة ولما ظهرت هذه المقالة عمد كثير إلى ترك  
كتب الفروع وأخرجوها من أيديهم واعتقدوا خطأ من تمسك بها أو درسها  
فكان هذا من الحوادث التي لا ينتهي العجب من قائلها وقائلها وقد روى  
عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه مرفوعاً إذا أعرض الله عن العبد أورثه  
الانكار على أهل الدين ومن ذهب إلى هذه المقالة فقد أنكر على من  
فوق البسيطة من جميع المسلمين ثم رد على هذا القائل بوجوه نلخص منها ما يأتي  
مع تصرف يسير أولاً نقول لهذا القائل ان كان مرادك بهذه المقالة ترك جميع  
كتب المسلمين المصنفة في الفروع فهذا قول ما قاله أحد من المسلمين بل أجمعوا  
على الرجوع إلى كتب الفروع وعدوا ذلك من القرب إلى الله تعالى والثناء العظيم  
على مؤلفيها والترحم عليهم في جميع مدارس المسلمين بما قربوا من علم الكتاب  
والسنة وخلصوا وجمعوا المشتت من المسائل وهؤلاء أهل الحديث الذين خرجوا  
المسانيد ودونوا الحديث لم يتركوا كتب الفروع ولا غيرها بل ألفوا فيها كتباً عدة  
ولهم العناية الكبرى بها وبشرحها فهل كان هؤلاء الذين انقردوا بهذه المقالة

أجدى نظرا من أهل الحديث وأخذ بصيرة في الشريعة من سائر أعلام الأمة وهب أن بعض رجال الحديث اقتصر على قراءة الحديث وروايته وأخذ الفقه منه ولم ينظر في شيء من كتب الفروع فهل تراه يعتقد خطأ من ألف فيها ويندد عليه وبضلاله أم يعد ذلك حسنا . وثانيا نقول له هل أردت بكتب الفروع خصوص كتب الفقه الباحثة عن الأحكام الشرعية أم كتب العلوم التي تتعرض لفروع الفقه كتناسير القرآن العظيم وشروح الحديث وكتب الأصول ونحوها فان قال جميعها فقد سد على نفسه كل باب من أبواب علوم الحديث بل وغيرها من العلوم الآلية المتعلقة بالكتاب والسنة ولا أظن قائلًا يقول بذلك وان قال أردت الكتب الفروعية لا كتب التناسير والسنة واللغة ونحوها فانه يعرف منها معاني الكتاب والسنة ويحتاج الطالب اليها للعمل بها قلنا له وكتب الفروع هي شروح الكتاب والسنة وكل أنظارها في المعنى شرح لها لافرق بينها وبين تلك إلا بالاسم فان المؤلف في الفقه إنما أخذ من الكتاب والسنة وكل أنظاره ومقالاته إنما هي شرح لها ألا ترى أن المستدل من الفقهاء في كتب الفروع يورد الدليل من القرآن أو من السنة ثم يتكلم في معناه لغة فينقل كلام أهل اللغة وكذا ما يحتاج اليه من اعراب ونحوه فينقل كلام أهل العربية ثم ما يتعلق به من تفسير المعاني واستنباط الأحكام فينقل كلام شراح المحدثين والمفسرين هذا شأن الفقهاء في مقام الاستدلال واقامة الحججة فاذا كتب فروع الفقه هي بعض شروح الحديث أعني ثمرتها الحاصلة وترى المرقوم من المتنون في كتب الفروع مكتوبا تفسيرا وشرحا للآيات وللأحاديث بلفظه أو بمعناه وهكذا كتب أهل المذاهب من المحدثين وغيرهم لا نجد مسألة مما في الكتب الفروعية إلا وقد جرى عليها من أقوال العلماء مما يتعلق بدليلها بحث كثير وذلك هو عين التفسير للكتاب والسنة واستنباط فوائدها فما الذي يوجب التنخير والنبعيد عما مرجعه إلى الكتاب والسنة

{ القول في أن علم الحديث وشروحه يغني عن الاشتغال بعلم الفقه وكتبه }  
 على أن علم الحديث لو كان يغني أحدا عن المحصول من خلاصته لكان  
 لحفاظ الذين بلغوا من الحفظ للتون والأسانيد مالا يحفظه أهل مصر من الأمصار  
 ولي بذلك ألم يعلم هذا القائل أن الصحابة كانوا يلقون إلى الناس من الأقوال  
 الفتاوى تارة ما هو صريح من قول الله تعالى وقول الرسول . ص . وتارة ما هو  
 مستنبط منهما وقد حفظ الله شريعته بنقل تلك الأقوال عنهم وما هي الآثار  
 المنقولة عن الصحابة والتابعين من أقوالهم واجتهاداتهم واستنباطاتهم ثم صارت  
 هذه بعينها مدونة وهي أقوال رجال ومع ذلك فاجماع الأمة واقع على أنها من العلم  
 مأخوذ من الكتاب والسنة وتلك الأقوال هي في حكم المؤلفات في الفروع للتأخرين  
 وغايته أن قائلها لم يعتن برسمها وجمعها بل جمعها غيره فصارت أقوال العلماء كلهم  
 بمثابة التأليف لافرق إلا بأن هذا جمع وكتب وصحى بمجموعه وذلك تكلم ولم يكتب  
 فان قال إن كلام النبي . ص . كاف عن كل كلام فلا يحتاج إلى الزيادة قلنا له  
 وهذا كتاب الله العزيز الذي جمع علوم الأولين والآخريين وقال فيه ما فرطنا في  
 الكتاب من شيء فلو قال قائل أنا أستغني عن الكتب جميعها بكتاب الله لكان  
 قوله هذا دليلا على جهله وانظر إلى آيات المواثيق مثلا قد أبان الله تعالى فيها  
 الانصباء وأوضح البيان ونص أحكامها في معالم التبيان ومع ذلك لو أن انسانا  
 اقتصر على ذلك ولم ينظر في علم الفرائض ولا سرح في مسارج حفظه الكتب  
 لكان قاصرا عن درجة من نظر فيها ولكان يختار في أيسر مسائلها والله تعالى  
 يقول (ما فرطنا في الكتاب من شيء) ورسوله . ص . يقول «أفرضكم زيد» فكانوا  
 يرجعون إلى قوله وقد قرأوا القرآن ومتابعة قول زيد عندهم متتابعة كتب الفروع  
 إلا أنه لم يؤلف أقواله بل قد نقلها الرواة وألفها أهل الحديث فما المانع من  
 أن يكون غيره مثله وقد قرأ الكتاب ولم يكن النبي . ص . قد علم زيدا علما  
 كتمه عن غيره ولكنه اختصه الله تعالى بالفهم لمعاني كتابه فلو أن قائلًا قال أنا

أكتفى بقول الله تعالى في الفرائض ولا أرجع إلى قول أحد لكفاه ذلك جهلا وهذا وارد في علم الحديث إذ كل مافي كتب المفرعين والمؤلفين مستمد من كتاب الله وهو كالتفسير له وهذه الأحكام المأخوذة من القرآن فيها المجمل والمبين والناسخ والمنسوخ والعام والخاص وغير ذلك فأنت ترى المفرعين قد بينوا المجمل وخصصوا العام وعرفوا الناسخ والمنسوخ وتكلموا على كل شيء وأخذوا دلائل المنطوق والمفهوم واستنبطوا منها من الأحكام ما لم يسعه علمك ولم تبلغه قدرتك وهكذا كان شأنهم في السنة النبوية كم استخرجوا من معاني الأحاديث ما لم تكن لتدرك بفهمك وهب أنك تدرك بفهمك وتستنبط شيئا مما الذي حجب عليك أن تستمد من فرائد العلماء وتمتد يدك إلى فوائد الحكماء ليزيدك ذلك بصيرة ويتضح لك به المراد فان قال أمانكتني بكتب الحديث وشروحاتها وقد تضمنت فروع الفقه فما الحاجة إلى كتاب الفروع قلنا له ذلك حسن لو أن كتب الحديث وشروحه متضمنة لفروع الفقه على وجه فيه الكفاية وليس كذلك إذ أهل الحديث لم يعنوا في بيان أحاديث الأحكام بما عني به الفقهاء من بذل مجهودهم في شرح تلك الأحاديث بالنظر الأصولي في المآخذ الشرعية كتابا وسنة نظرا جاريا على ما تقتضيه قوانين الاجتهاد ولم يقل أحد بأنه يشترط في مفسر تلك الأحاديث أن يكون مجتهدا ولو وقع ذلك لكانت تلك الشروح المتعلقة بقسم الأحكام كتب فقه لا كتب حديث لكنه لم يقع ذلك ولو أن شارحا من شراح الحديث نظر في متنه حسب ما تقتضيه علوم اللغة العربية وأخذ منه حكما شرعيا ولم يكن من المجتهدين لا يعول على أخذه إلا إذا رجع به إلى كتب الفقه ليعلم منها مافي هذا الحديث من الموافقة أو المخالفة لقواعد الشريعة وما سبيل الحديث إلا سبيل كتاب الله بين أيدي المسلمين وقد علمت أن بيانه كيانه اجمالا وتفصيلا فن ادعى كفاية الكتاب والسنة عن كتب الفروع واشتغل بأخذ أحكام الله منها ولم يكن أهلا لذلك فقد أعظم على الله الفرية وجهل كيفية بيانها وطريقة الأخذ منها وقد علمت أن كل حامل من الأمة



المحمدية على الأخذ من كتب الفروع إنما عمل بسنة الرسول . ص . وكل الأمة من عهد الصحابة والتابعين إنما طلبوا العلم من أفواه الرجال ورحلوا إلى الأقطار طلبا لمنته سماعا وإشرحه استماعا وكم سافر عالم قد جمع الحديث لاستفادة معناه واستكشاف مشكله والنظر فيما يتعلق به من الأحكام فلا بد أن يسمع ما يريد فيكتبه ويعتمده ويقيده علما من ثمرات الكتاب والسنة وكل منقول في كتب المسلمين مما هذا سبيله إنما هو مستمد من الكتاب والسنة وتبيين لمعانيهما ومن العجب أن هؤلاء المدعين أنهم أتباع السنة يحسبون أنهم قد اتفردوا بالنظر في كتب الحديث ولا يعلمون أن لغيرهم على مناهلها ورودا وأن من سواهم له في مسارحها شهودا فما بعد ما طوحت بهم الطوائف وما أعجب ما بلغ بهم الإعجاب . وبالجملة فاجماع المسلمين على أن الكتاب والسنة يجب أن ترجع إليهما المذاهب وأن ذلك فرض المجتهدين من الأمة وأما أهل التقليد فسواء في حقهم كل قول من أقوال الأئمة في أي شيء وقد علم أن أهل الاجتهاد والنظر يختارون لأنفسهم ويرجعون ويستدلون بالكتاب والسنة وما يرجع إليهما من اجماع أو قياس وهذا موجود في أهل كل مذهب وهو المقرر في أصول الفقه لسلك من ألف فيه وأن من لم يبلغ درجة الاجتهاد فواجب عليه أن يأخذ ذلك عن أهله باجماع من يعتد باجماعهم وأصله وجوب قبول خبر المخبر العدل في الشريعة ولما كان المدون في كتب المذاهب قطعي النسبة إلى أهلها كان ذلك المنسوب إليهم في حكم المنسوب إلى الحى الموجود منهم وقد حثوا أصحابهم فمن بعدهم جيلا بعد جيل من المتأهلين للنظر في أقوالهم على أن يقوموا مقامهم وينظروا في أقوالهم فنظروا وناظروا وحققوا وبينوا واستنبطوا على قواعدهم وأصول أدلتهم وميزانهم كميزان أئمتهم إنما هو الكتاب والسنة وحيث لا فرق بين تقليد الميت والحي إذ العبرة بصحة صدور القول عن قائله إما مشافهة أو بطريق الرواية المفيدة للعلم والعجب كل العجب ممن يعمل بالسنة ويلزم الناس العمل بها ويتوهم أنه سلك مسلكا غير

مسالك الفقهاء والغرض أن أئمة المسلمين الذين انتسب إليهم أهل المذاهب إنما صنعوا هذا الصنع بعينه فقد كان الشافعي من أحرص الناس على العمل بالسنّة فكان يأخذ لنفسه بما يراه ويدونه ولا يزال يكرر النظر فيه فرجاء ترجيح له غيره فيثبت له قولان كل ذلك إنما هو لتجرده للأخذ بالكتاب والسنّة وبعد انقراضه دون كلامه واتخذه من بعده مذهبا أعنى من كان يقلده في حياته ويأخذ بقوله أخذ به بعد وفاته أيضا فاجتمع على هذا الرأي جماعة وهكذا في كل إمام إنما يؤخذ من الكتاب والسنّة كصنع هذا الذي زعم أنه افترده بالأخذ به وظاهر أنه مثله في مجرد النسبة إلى الكتاب والسنّة والا ففرق كبير بين صنع هذا المنفرد وصنع المتبع من الأئمة فإن الأول قد اختصر على الأخذ منهما وتبعه الناس في ذلك من غير حث ولا بحث ولا استفاد جهد والثاني لم يقتصر على الأخذ من الكتاب والسنّة بل مع ذلك حث غيره من أصحابه فمن بعده على النظر في كيفية أخذه وأمره باتباع ما صح في نظره من كتاب أو سنّة أو زيادة وتغيير يسير ولا يخفى ما في هذا الملخص من القوائد الجمّة والافتقاعات الكافية لازاحة غيب هذه النزعة عن قلوب الأئمة والله الهادي إلى الصراط المستقيم . وقد دون الإمام أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني المتوفى سنة ٣٨٦ رسالة للولدان في العقائد والفروع والأخلاق علق عليها أئمة مذهب مالك رضي الله عنهم عدة شروح وحواش وكلها أقوال رجال مرجعها الكتاب والسنّة ولنذكر لك خطبة هذه الرسالة نموذجاً لأقوالها لتكون على بينة من أمرها قال رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم قال أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني رضي الله عنه وأرضاه الحمد لله الذي ابتدأ الإنسان بنعمته وصوره في الأرحام بحكمته وأبرزه إلى رفقه وما يسرله من رزقه وعلمه ما لم يكن يعلم وكان فضل الله عليه عظيماً ونبيه بآثار صنعته وأعذر إليه على ألسنة المرسلين الخيرة من خلقه فهدي من وفقه لفضله وأضل من خذله بعدله ويسر المؤمنين لليسرى وشرح صدورهم

لأنك ترى فآمنوا بالله بألسنتهم فاطقين وبقلوبهم مخلصين وبما أتتهم به رسله وكتبه  
 عاملين وتعلموا ما علمهم ووقفوا عند ما حدثهم واستغنوا بما أحل لهم عما حرم  
 عليهم أما بعد أعاننا الله وإياك على رعاية ودائعه وحفظ ما أودعنا من شرائعه  
 فانك سألتني أن أكتب لك جملة مختصرة من واجب أمور الديانة مما تنطق به  
 الألسنة وتعتقده القلوب وتعمله الجوارح وما يتصل بالواجب من ذلك من السنن  
 مؤكدها ونوافلها ورغائبها وشرع من الآداب منها وجل من أصول الفقه  
 وفنونه على مذهب الامام مالك بن أنس رحمه الله تعالى وطريقته مع ما سهل  
 سبيل ما أشكل من ذلك من تفسير الراسخين وبيان المتفهمين لما رغبت فيه  
 من تعليم ذلك للولدان كما تعلمهم حروف القرآن ليسبق الى قلوبهم من فهم دين  
 الله وشرائعه ما ترجى لهم بركته وتحمدهم لما قبلته فأجبتك الى ذلك لما رجوته لنفسى  
 ولك من ثواب من علم دين الله أودعا اليه واعلم أن خير القلوب أوعاها للخير  
 وأرجى القلوب للخير ما لم يسبق الشر اليه وأولى ما عني به الناصحون ورغب في  
 أجره الراغبون ايصال الخبر الى قلوب أولاد المؤمنين ليرسخ فيها وتنبههم على  
 معالم الديانة وحدود الشريعة ليراضوا عليها وما عليهم أن تعتقده من الدين قلوبهم  
 وتعمل به جوارحهم فانه روى أن تعليم الصغار لكتاب الله يطفى غضب الله  
 وأن تعليم الشيء في الصغر كالنقش في الحجر وقد مثلت لك من ذلك ما يلتفتون  
 ان شاء الله بحفظه ويشرفون بعلمه ويسعدون باعتقاده والعمل به وقد جاء أن  
 يؤمروا بالصلاة لسبع سنين ويضربوا عليها لعشر ويفرق بينهم في المضاجع  
 فكذلك ينبغي أن يعلموا ما فرض الله على العباد من قول وعمل قبل بلوغهم ليأتي  
 عليهم البلوغ وقد تمكن ذلك من قلوبهم وسكنت اليه أنفسهم وأنست بما يعملون  
 به من ذلك جوارحهم وقد فرض الله سبحانه على القلوب عملا من الاعتقادات  
 وعلى الجوارح الظاهرة عملا من الطاعات وسأفصل لك ما شرطت لك ذكره بابا بابا  
 ليقرب من فهم متعلميه ان شاء الله تعالى وإياه نستخير وبه نستعين ولا حول ولا قوة

الابالله العلى العظيم وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا اه  
 .: فهل هناك انسان اذا نظر في هذا النموذج بداخله شك في أنه مأخوذ من الكتاب  
 والسنة على أن هذه الرسالة دونت في أصول الدين وفروعه وأخلاقه وقد مضى  
 عليها نحو ألف سنة وأتباع مالك رضى الله عنهم في مشارق الأرض ومغاربها  
 قد عنوا بتعليمها للولدان في الكتاتيب ودراستها لمن في حكمهم من العامة في  
 المدارس والمساجد منذ قرون عديدة وما سمعنا عن أحد من جهاذة العلم بالأزهر  
 أو غيره يقول انها من أقوال الرجال أو كتب الأموات يجب تركها أولا يجوز  
 العمل بها بل كانوا مكبين على مطالعتها متبركين بها متفتحين بعلومها واذا نظرت  
 بيانها لتضمنت من الأحكام تجده على طراز بيان هذا النموذج الذى لا يتصور  
 أن يستقل بمعناه محض الرأى وهكذا سائر كتب الأسلاف ومن سار على  
 دربهم في سائر المذاهب المولع عليها الموثوق بروايتها تجدها على هذا الطراز مرجع  
 أقوالها لا يخرج عن دلالة الكتاب والسنة والمنازع في ذلك نازع عن الجماعة  
 فلا يلتفت الى قوله وهل كان يتيسر للعلامة الشوكانى إذا كان له أولاد أو زوجة  
 يريد أن يعلمهم أحكام دينهم وما يحتاجون اليه في أمور معاشهم ومعادهم أن يسلك  
 غير هذا الطريق المدون في الكتب المنقحة المهدبة المجمع على صحتها وصحة نسبتها  
 إلى أربابها واذا فرض أنه لم يسلك هذا الطريق وأملى عليهم نصوص الكتاب  
 والسنة في ذلك فهل كان يكتفى بمجرد التلاوة والرواية أو يشرح لهم ما تضمنته  
 هذه النصوص حسبما تقتضيه دلالتها طبقا لقواعد اللغة وقوانين الاجتهاد واذا  
 بينه لهم على هذا الوجه فهل يكتفى بطلقيته لهم وايداعه في أذهانهم وسرعان  
 ما يذهب منها وهم صغار لا يثبتون من حفظه وفهمه أو ينبغي أن يقيد بالكتابة  
 لينتفع به أولاده وأهل بلده ويبقى أثرها لا ينتفع به غيرهم من المسلمين أظنه  
 يرى لزوم تقييده بالكتابة وبعد ذلك يصير كتاب سلف لقوم آخرين . وبالجملة  
 ففرقة الشوكانى ونبيه عن الاشتغال بكتب الشريعة وهى صوان أحكام الدين

وحفاظ أدلته لايوافقه عليها أحد إلا من كان مثله أو أدنى ومن نظر ما بين هذه النزعة وبين هدى صاحب هذه الرسالة حيث يقول في خطبها فانك سألتني الخ خطابا للشيخ تخرز التونسي مؤدب الأطفال الذي رحل من تونس إلى القيروان مع بعد المسافة بينهما ليسأل هذا الامام الجليل كتابة هذه الجملة المذكورة لما رغب فيه من تعليم ذلك للولدان وقد أجابه رضى الله عنه الى ذلك لما رجاه لنفسه ولسائله من ثواب من علم دين الله أو دعا إليه تجمد بينهما بونا شاسعا وشوطا واسعا وقد ذكر بعض شراح الرسالة أن في سؤال تخرز رضى الله عنه كتابة ما ذكره وإجابة ابن أبي زيد له إشارة إلى جواز كتابة العلم وخصوصا في هذا الزمان الذى قصرت فيه الهمم وساء فيه الحفظ وخيمت عناكب النسيان على ثواقب الأذهان وفي الحديث الشريف أنه . ص . قال للذى شكاه سوء حفظه استعن عليه يمينك وقال سحنون من أصحاب مالك العلم صيد والسكتة قيده كما أن في سؤاله أيضا كتابتها على مذهب مالك رضى الله عنه وهو من الدارجين إشارة إلى جواز تقليد الميت وظاهر أن أخذ مثل هذه الأحكام عن أقوال المؤلفين الذين هم على أقدام الأئمة المجتهدين ليس من حيث إنها أقوالهم بل من حيث إنها مأخوذة من الكتاب والسنة أو مروية عن أئمتهم القائمين مقام النبوة في ذلك ولنعد إلى مدخل علم الأصول

### ﴿ عودة إلى القول في الاجتهاد المطلق ﴾

وظاهر أن الكلام في الاجتهاد المطلق الذى هو بذل الفقيه تمام طاقته في النظر في الأدلة الشرعية والبحث في المآخذ الفقهية لتحصيل العلم بالأحكام الشرعية على وجه لا يتمكن منه كما علمت إلا الذوقطنة خاصة وتبحر فيها يؤهلها من العلوم العربية والأصول الفقهية والمآخذ الشرعية بحيث تصير له هذه العلوم ملكة يقتدر بها على استخراج الأحكام من مآخذها الشرعية وأصولها الموضوعية وإنما تثبت له هذه الملكة بطول الممارسة وكثرة المزاولة وملازمة الشيوخ والاطلاع على

مطولات الكتب والتضلع من علوم القرآن والسنة وظاهر أن تحقق هذه الملكة ونضوجها في المجتهدين يختلف باختلاف أحوالهم وتفاوت استعداداتهم فرب نفس تنضج هذه الملكة فيها بمقدار من العلوم لا تنضج به ملكة في نفس أخرى ونظرة واحدة في طبقات المجتهدين بل وفي سائر العلماء الوارثين لتلك دلالة واضحة على تفاوت النفوس البشرية في مداركها العقلية والحسية . وبالجملة فالاجتهاد في الدين موهبة خاصة وعلم مورث يختص به الله من يشاء وهو أعلم حيث يجعل خلافة وقد روى أن الامام السرخسي الحنفي المتوفى سنة ٤٩٠ هـ كان أحفظه من الشافعي رضي الله عنه ومع ذلك لم يتيسر له منصب الاجتهاد فقيل له في ذلك فقال ان الحفظ شيء والاجتهاد شيء آخر وقد عده علماء الحنفية من طبقة المجتهدين في المسائل التي لارواية فيها عن الامام وسيأتي بيانها وقال الشهاب الرملي من تصور مرتبة الاجتهاد المطلق استجيا من الله تعالى أن ينسبها لأحد من أهل هذه الأزمنة قال وإذا كان بين الأئمة نزاع طويل في أن امام الحرمين وحجة الاسلام الغزالي وتأهيك بهما هل هما من أصحاب الوجوه أم لا فما ظنك بغيرهما بل قال الأئمة في الروماني صاحب البحر أنه لم يكن من أصحاب الوجوه مع قوله لوضاعت نصوص الشافعي لأوليئها من صدرى وانظر إلى الفقهاء وهو شيخ الأصحاب ومن تلامذته القاضي حسين ووالد امام الحرمين والصيدلاني وغيرهم من الجهابذة فإنه مع جلالة قدره وعلو كعبه لم يبلغ مرتبة الاجتهاد المطلق وإنما كان مع تلامذته من أصحاب الوجوه في المذاهب وقد اغتر كثير من الناس بأنفسهم فحسبوا أن أمر الاجتهاد في الشريعة هين وهو عند الله عظيم حتى قال بعض المتأخرين كالشوكانى إن الاجتهاد قد يسره الله للتأخرين تيسيرا لم يكن للسابقين لأن التفاسير للكتاب العزيز قد دونت وصارت في الكثرة إلى حد لا يمكن حصره والسنة المطهرة كذلك وتسكلم الأئمة في التفسير والتخريج والتصحيح والترجيح بما هو زيادة على ما يحتاج اليه المجتهد اه وقد فاته رحمه الله الشطر المعول عليه في بلوغ هذا المنصب

الخطير وهو وجود تلك الأصول حية باقية في صدور الذين أوتوا العلم لأن ذلك هو العلم الحى المتنوع وعلم السطور علم عاطل مسفر كما قيل  
ليس بعلم ماحوى القمطر ما العلم إلا ماحواه الصدر  
وأن نفوس العلماء الآن غيرها في الصدر الأول خلقا وخلقاً وعلماء وعملاً  
أما الخيام فانها كخيامهم وأرى نساء الحى غير نسايمهم  
فقد انصرف غالب العلماء والمتعلمين إن لم يقل كلهم عن الاشتغال بعلوم الدين  
وآلتها على الوجه المؤدى الى هذه الغاية واشتغلوا بعلوم المادة الفانية وانهمكوا  
في مظاهر الحياة اللاهية الزاهية فصار أمر الاجتهاد الآن أشد تعسراً وخطورة  
منه في الأزمان الماضية وأكبر شاهد على ذلك أنك إذا جيت البلاد الاسلامية  
شرقا وغربا ومشيت بها طولا وعرضا لانجد مجتهدا ينطبق عليه معنى الاجتهاد  
المطلق حقا بحيث تتوفر فيه شروطه التى من أهمها أن لا يكون ذا هوى ينحدر به عن  
طريق الاجتهاد المتبحر

✽ أقسام الاجتهاد وما يتعلق به من المعانى والنصوص ✽  
والمفهوم من كلام الأئمة أن الاجتهاد مطلقا قسمان قسم يرجع الى النظر في  
النصوص الشرعية من كتاب أو سنة وما اشتملت عليه من الأحكام والعلل فباحق  
بها ما لم ينص عليه من الفروع لدلالة العلة وهو القياس وقسم يرجع إلى عموماً  
الشرعية وحفظ مقاصدها الكلية من المراتب الثلاثة وهى الضروريات والحاجيات  
والكليات المبثوثة في جزئيات الشريعة فيحكم بها على كل جزئى فرض وجوده  
وفي موافقات الشاطبي أن الاجتهاد اما أن يتعلق بالاستنباط من النصوص واما  
أن يتعلق بالمعانى من المصالح والمفاسد مجردة عن اعتضاد النصوص أو مساهمة  
من صاحب الاجتهاد في النصوص والى هذا المعنى يرجع الاجتهاد المنسوب إلى  
أصحاب الأئمة وقد يتعلق الاجتهاد بتحقيق المناط وهو اثبات العلة المتفق عليها  
بنص أو اجماع في احدى صورها التى خفيت فيها كتحقيق أن النباش سارق بأنه

وجد منه أخذ المال خفية وهو السرقة فيقطع وهذا النوع من الاجتهاد لا خلاف فيه بين الأئمة وليس من قبيل القياس لأن متعلق الحكم المنصوص فيه صادق على نفس الصورة الخفية وهو عام مستمر في كل زمان لا يفتقر الا الى العلم بموضوع الحكم على ما هو عليه لأن المناط فيه منصوص معروف وانما النظر في تحققه في جزئيات موضوعه وهذه الأنواع الثلاثة من الاجتهاد هي صدرت من أهلها وهم الذين اضطلعوا بمعرفة ما يفتقر اليه الاجتهاد حسب ما هو مدون في كتب الأصول كانت معتبرة شرعا لأنها متعلقة بمعتبر شرعا وهي النصوص أو مقاصد الشريعة المبثوثة في النصوص وكلام الأصوليين والفقهاء انما هو في هذه الأنواع أما الاجتهاد في تنقيح المناط الذي هو من مسالك العلة وهو أن يدل نص ظاهر على التعليل بوصف فيحذف خصوصه عن الاعتبار بالاجتهاد ويناط بالحكم بالأعم أو تكون أوصاف في محل الحكم دل عليها ظاهر النص لم يلاحظ حصرها فيحذف بعضها عن الاعتبار بالاجتهاد ويناط بالحكم بالأعم أو تكون أوصاف في محل الحكم دل عليها ظاهر النص لم يلاحظ حصرها فيحذف بعضها عن الاعتبار بالاجتهاد ويناط بالحكم بالباقي أو في تخرج المناط الذي هو من مسالك العلة أيضا وهو تعيين العلة ببدء مناسبة بين الوصف المعين والحكم مع الاقتران بينهما وسلامة العلة عن القوادح في العلية فليس من الاجتهاد المتعارف عندهم وانما ذلك ونحوه مما يذكروا في مسالك العلة اجتهاد بمعنى آخر وان كان لابد منه في تحقيق الاجتهاد بالمعنى المتعارف وهو بذل الفقيه الوسع في النظر في المآخذ الشرعية أما الاجتهاد الصادر عن ليس عارفا بما يفتقر اليه الاجتهاد فغير معتبر شرعاً فلا يجوز في دين الله تعالى لأن حقيقته انه رأى بمجرد التشبه والفرض وخبط في عمية واتباع للهوى وكل رأى صدر على هذا الوجه فلا مزية في عدم اعتباره لأنه ضد الحق الذي أنزل الله تعالى كما قال تعالى (وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله اليك فان تولوا



فاعلم أنما يصيبهم ببعض ذنوبهم وإن كثيراً من الناس لفاسقون وليس من هذا النوع اجتهاد أصحاب الرأي المتعلق بالمعاني كما قد يتوهم ذلك فإن هؤلاء يقولون إن أحكام الشريعة كلها ترجع إلى حفظ مصالح العباد ودرء مفاسدهم كما تقدم وعلى ذلك دلت أدلة الشريعة عموماً وخصوصاً كما دل على ذلك الاستقراء وكل فرد جاء مخالفاً فليس بمعتبر شرعاً إذ قد شهد الاستقراء بما يعتبر لكن على وجه كلي عام فهذا الخاص المخالف يجب رده وأعمال مقتضى السكلي العام لأن دليله قطعي ودليل الخاص ظني فلا يتعارضان وذلك بخلاف الرأي الصادر عن ليس عارفاً بما يقتضيه الاجتهاد فليس بمعتبر شرعاً لأنه رأى بمجرد التشهي أما الرأي المتعلق بالنصوص فأصحابه إنما يقولون على دلالة الكتاب والسنة وكيفية أخذ الأحكام منها مع مراعاة ما يرجحها من تلك المعاني المترتبة عليها وهو أسلم وأبعد عن احتمال الخطأ من الاجتهاد المتعلق بالمعاني فإن أصحابه قد جردوا المعاني ونظروا في الشريعة بها واطرحوا خصوصيات الألفاظ لرجحان الدليل فأحكامهم الاجتهادية وإن كانت مأخوذة من الشرع لاستنادها إلى تلك المعاني المبثوثة في نصوص الشريعة إلا أن تجريد المعاني وانزعاجها من نصوص الشريعة وارجاعها إلى أصل كلي على وجه يقتضي اطراح بعض النصوص المخالفة لها أو تأويلها بما يوافق كليتها موضع خطر عظيم يحتاج إلى تحرص دقيق وميزان دقيق لا يهتدى إليه إلا من لطف ذهنه واستقام فهمه ومارس علم المصالح والمفاسد، وعلى كل حال فاحتمال الخطأ في الاجتهاد سواء تعاق بالنصوص أو بالمعاني لا أثر له في اعتباره ووجوب العمل به متى صدر من أهله ولكن قل أن يوجد لرأي التجريد عتاهل كامل فإن تقدير المصالح وتحديدتها على الوجه المشروع في أحكام الدين أمر خطير ولا تساع مبداهه واضطراب ميزانه وكثرة أهل الأهواء والجدل توسع فيه كثير من الناس حتى وقعوا في مهواة التحريف والتبديل في أحكام الله فالاحتياط الأخذ بدلالة النصوص وميزانها المضبوط مع مراعاة مقاصد الشريعة بقدر الامكان

## ﴿ القول في اجتهاد القياس ﴾

تقدم عن الإمام الغزالي والإمام الشاطبي وصاحب حجة الله البالغة وابن الحاجب والبرزدوى وصاحب الكشف وابن القيم وغيرهم من الفقهاء والأصوليين أن القياس أحد الأصول الأربعة التي تستند إليها الأحكام الشرعية ويكتسب منها الفقيه أحكام الله تعالى بطريق الاجتهاد وأن المخالف في ذلك محجوج بالكتاب والسنة وعمل الصحابة رضي الله عنهم وظاهر أن اجتهاد القياس متعلق بالنصوص من حيث اشتغالها على العلل المتعدية الموجبة لأحكامها المشتركة فقد أفهم كلام الأصوليين والفقهاء أن نص الأصل متضمن لحكم الفرع بدلالة العلة إذ هي عند أهل الحق أمانة يعرف بها أن الحكم يدور معها أينما وجدت بخلاف النص فإنه يعرف حكم الأصل ويدل عليه منوطاً يتحله فقط ولذا قيل إن دلالة العلة تعمم للنص وتجعل خصوصية محله كأنها مغايرة كتعليل تحريم الخمر بالاسكار فإنه يفيد أن علامة ثبوت الحكم الاسكار فيستفاد منه أن خصوصية الخمر لامتصاصها وأن الخمر والتنيز سواء وحينئذ يكون النص دالاً بظاهره على حكم الأصل ويعناه أي بعلمه على حكم الفرع والأصل واتفقوا على أن تضمن النص لحكم الفرع على هذا الوجه ليس موجبا للتكليف بحكم الفرع إلا بعد نظر المجتهد في نص الأصل وحكمه واقتضاء علته ومساواة الفرع له في تلك العلة وإثبات حكم الأصل للفرع بل وبعد إبانته لذلك الإثبات ليسمع المالك فيجب عليه اتباعه والعمل به إذا كان مقدماً أو أمراً فلا يتعلق بالفرع تكليف وخطاب الله تعالى الدال عليه نص آية الخمر مثلاً ليس متعلقاً بشرب التنيز بل المالك بخطاب آية الخمر في حل أصلي من شرب التنيز حتى يحصل القياس من أهله وإذا حكم المجتهد بجرمة التنيز بعد هذه الأنظار فقد حكم بما أنزل الله وإذا تبعه المقلد بعد إبانته فقد تبع قول الله وقول رسوله . ص .

## ﴿ موضوع القياس وبيان وجهة النظر في تفسيره ﴾

ولذا قيل إن موضوع القياس طلب أحكام الفروع من الأصول المنصوصة  
 العلة المشتركة وذلك لا يحصل إلا بأمر مترتبة أولها توجه النفس إلى ملاحظة  
 حكم الأصل وعلمته ووجودها في الفرع وملاحظة مقتضى ذلك من المساواة في  
 الحكم ثانيها اعتماد المساواة بين الفرع والأصل لأن المساواة للشيء في العلة يجب  
 أن يكون حكمه حكمه ثالثها اثبات حكم الأصل أو مثله في الفرع للعلة المشتركة  
 رابعها التسوية بين الأصل والفرع في العلة والحكم بعبارة مسموعة أو متخيلة  
 وهذا متفق عليه بين الفقهاء والأصوليين وإنما الخلاف بينهم فيما يطلق عليه اسم  
 القياس وهذا خلاف يرجع إلى الاعتبار في وجهة النظر فمن نظره باعتباره كونه  
 موضع نظر القائس ومأخذ أحكامه عرفه بمساواة فرع لأصله في علة حكمه وذلك  
 ما تضمنه نص الأصل المعلن إذ هو مبثوث فيه فكما أن النص بعبارة يدل على حكم  
 الأصل وهو دليله الشرعي كذلك ما هو مبثوث في النص المعلن من المساواة  
 المذكورة فانه يدل على حكم الفرع ويوجب لأن مساواة فرع لأصله في علة حكمه  
 توجب مساواته له في حكمه فالمساواة في العلة التي اشتمل عليها النص هي القياس  
 والدليل الشرعي الذي نصبه الشارع ضمن كل نص معال بعلة متعددة لينظر فيه  
 المجتهد بالنظر المتقدمة فيلحق الفرع بأصله في اثبات حكمه له وهو النتيجة المطلوبة  
 التي يجب على القائس العمل بها وعلى المقلد اتباعه في ذلك فالقياس بهذا المعنى  
 دليل القائس الذي يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى المطلوب وهو بمثابة النص  
 إلا أن استفادة الحكم من النص بدلالة العبارة التي تفيد المعنى المراد للعالم  
 بالأوضاع اللغوية أو العرفية بخلاف دلالة القياس فاتها متوقعة على الأنظار المذكورة  
 ولذلك صح أن يذكر القياس في الأصول التي نصبها الشارع ويستنبط منه  
 الأحكام الشرعية مثل الكتاب والسنة ومن نظر إليه باعتبار كونه دليلا لغير

القائس وهو المقلد الذي لأهلية عنده للنظر في أصول القياس عرفه تارة بحمل معلوم على معلوم مساواته في علة حكمه وتارة بإثبات حكم الأصل للفرع لعله مشتركة بينهما وتارة بمساواة الأصل للفرع في حكمه أى تسويته في ذلك وتارة برد الحكم المسكوت عنه الى المنطوق به الى غير ذلك من العبارات الدالة على أن القياس فعل المجتهد وهو المشهور المعروف عند الأصوليين والفقهاء كما قال العلامة السعد إن القياس وان كان من أدلة الأحكام الشرعية مثل الكتاب والسنة لكن جميع تعريفاته واستعمالاته مبنية على كونه فعل المجتهد اه وقد عرفت أنه بهذا المعنى كالمعنى الأول دليل شرعى قامت الحجة على اعتباره كإساقى الأ أنه بالمعنى الأول دليل يستنبط منه المجتهد الحكم الشرعى بالنظر المذكورة والمعنى الثانى دليل شرعى يجب العمل به على المجتهد بمجرد اثباته حكم الأصل للفرع وعلى المقلد بإثباته عن الإثبات المذكور فاطلاق اسم الدليل عليه بهذا المعنى ليس كاطلاقه على الكتاب والسنة بخلافه على المعنى الأول والقياس باعتباره كونه فعل المجتهد بمثابة الدليل المركب وباعتباره كونه مشتمل النص المعلن كالدليل المفرد ولا غرابة في كون قول المجتهد وفعله دليلا يستند اليه القائس بعد النظر المذكورة كما يستند اليه المقلد عند فقد النصوص ويتبعه كما يتبع قول الله وقول رسوله . ص . لأن الشارع قد اعتبره دليلا وحجة يجب العمل به وكلف العباد بموجبه كما اعتبر قول الاجماع فان الصحيح أن كلاهما حجة في الدين ثابتة بالكتاب والسنة وعمل الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم أجمعين وان كان الاجماع كالنص مقدما على القياس عند التعارض ثم قول الرسول . ص . كقول الله تعالى حجة بالذات وقول المجتهد كقول الاجماع حجة من حيث استنادهما الى النص في ذاتهما وفي حجيتهما وقد علمت أن احتمال الخطأ في اجتهاد القياس بل في الاجتهاد مطلقا لا يوجب منع الأخذ به ولا يؤثر في اعتباره حجيته عند أهل الحق حتى صدر من متأهل للنظر في أركانه عارفا بشرائطه وانتفاء موانعه المبينة في كتب

الأصول نعم ان الحاجة الى القياس كانت نادرة في الصدر الأول لقلة الحوادث في المجتمع الاسلامي الذي كان إذ ذاك ولقرب الأمة من العهد النبوي وتضلعتها من اللسان العربي الذي نزل الوحي السماوي بلغته فذلك كانوا اذا سمعوا الآية أو الحديث ينتلج المعنى المراد منها في صدورهم بدون احتمال ولا تردد الا في القليل النادر ومن تأمل في فتاوى الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين وجدها كأنها تخرج من مشكاة واحدة وقل ما كانوا يختلفون أو يقيسون وكلما بعد الناس عن هذا العهد ولغته وتنوعت الشعوب وتشعبت أغراضها وتوغات في الشئون الحيوية واستنفدت جهودها في وسائل الحضارة والمدنية بعدت عن فهم الوحي وأساليبه المتنوعة واحتاجت الى أقضية متنوعة بتنوع الحوادث المختلفة كما قال عمر رضى الله عنه تحدث للناس أقضية بقدر ما أحدثوا من الأمور فلهذا توسع المفتون في الاجتهاد والقياس وتقدم في عدة مواضع من بلوغ السؤل ما يرشدك إلى الفرق الشاسع بين العصور السالفة وبين هذه العصور وعلى كل حال فانكار أصل القياس كما لتوسع فيه من الخطأ البين وحديث «اجروكم على الفيلما اجرؤكم على الفرار» وقول عمر رضى الله عنه وهو على المنبر يأيها الناس ان الرأى انما كان من رسول الله . ص . مصيبا لأن الله كان يريه وانما هو مناظر والظن والتكلف أكبر شاهد على طلب التحرى في الاجتهاد والاقتصاد في القياس الذى لا يعمل به الا عند فقد النصوص ومراد عمر رضى الله عنه بقوله إن الله كان يريه كما قال ابن القيم وغيره قوله تعالى ( انا أنزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ) فلم يكن له رأى غير ما أراه الله إياه حتى في القياس على القول باجتهاده . ص . ثم تنزل الأمر الى رأى الاجتهاد والظن حيث لا سبيل إلى غيره وتقدم أن الدلائل السمعية قد تنقيد اليقين اذا انضم اليها من القرائن ما يرفع احتمالها وان ظن المجتهد المستنفذ جهده في المآخذ الشرعية بمناطة العلم

﴿ كلام ابن القيم في بيان ما اعتمد عليه الفائلون بحجية القياس ورأيه في ذلك ﴾  
 قال رحمه الله وقد جاء في كتاب عمر رضى الله عنه الى أبى موسى الأشعري  
 ثم الفهم المهم فيما أدلى اليك مما ورد عليك مما ليس في قرآن ولا سنة ثم قايس بين  
 الأمور عند ذلك واعرف الأمثال ثم اعمد فيما ترى إلى أحبها الى الله وأشبهها بالحق  
 هذا أحد ما اعتمد عليه القياسيون في الشريعة وقالوا هذا كتاب عمر الى أبى  
 موسى ولم يشكره أحد من الصحابة بل كانوا متفقين على القول بالقياس وهو  
 أحد أصول الشريعة ولا يستغنى عنه فقيه وقد أرشد الله تعالى عباده اليه في غير  
 موضع من كتابه فقامس النشأة الثانية على النشأة الأولى في الامكان وجعل النشأة  
 الأولى أصلاً والثانية فرعاً عليها وقاس حياة الأموات بعد الموت على حياة الأرض بعد  
 موتها بالنبات وقاس الخلق الجديد الذى انكره أعداؤه على خلق السموات والأرض  
 وجعله من قياس الأولى كما جعل قياس النشأة الثانية على الأولى من قياس الأولى  
 وقاس الحياة بعد الموت على اليقظة بعد النوم وضرب الأمثال وصرفها في الأنواع  
 المختلفة وكلها أقيسة عقلية يذبها عباده على أن حكم الشيء حكم مثله فإن الأمثال  
 كلها قياسات يعلم منها حكم الممثل من الممثل به . وقد اشتمل القرآن على بضعة  
 وأربعين مثلاً تتضمن تشبيه الشيء بنظيره والتسوية بينهما في الحكم وقال تعالى  
 (ولئك الأمثال نضرها للناس وما يعقلها الا العالمون) فالقياس في ضرب الأمثال  
 من خاصة العقل وقد ركز الله في فطر الناس وعقولهم التسوية بين المماثلين وإنكار  
 التفريق بينهما والفرق بين المختلفين وإنكار الجمع بينهما قالوا ومدار الاستدلال  
 جميعه على التسوية بين المماثلين والفرق بين المختلفين فانه إما استدلال بمعين على معين  
 أو بمعين على عام أو عام على معين أو عام على عام فهذه الأربعة هي مجامع ضروب  
 الاستدلال ثم بعد أن بين ذلك قال والقياس الصحيح هو الميزان فالأولى تسميته  
 بالاسم الذي سماه به الله فانه يدل على العدل وهو اسم مدح واجب على كل واحد  
 في كل حال بحسب الامكان بخلاف اسم القياس فانه ينقسم إلى حق وباطل وممدوح

ومذموم ولهذا لم يحجى في القرآن مدحه ولا ذمه ولا الأمر به ولا النهي عنه فانه  
مورد تقسيم إلى صحيح وقاسد فالصحيح هو الميزان الذي انزله مع كتابه والفاقد  
ما يضاده كقياس الذين قاسوا البيع على الربا بجامع ما يشتركان فيه من التراضي  
بالمعاوضة المالية وقياس الذين قاسوا الميتة على المذكي في جواز أكلها بجامع  
ما يشتركان فيه من ازهاق الروح ولهذا نجد في كلام السلف ذم القياس وأنه ليس  
من الدين وتجد في كلامهم استعماله والاستدلال به وهذا حق وهذا حق كما سنبينه إن  
شاء الله تعالى . والاقيسة المستعملة في الاستدلال ثلاثة قياس علة وقياس دلالة  
وقياس شبه وقد وردت كلها في القرآن ثم بعد أن مثل لها وبينها ومثل للاقيسة الفاسدة  
وأطال الكلام فيها قال وقد أقر النبي . ص . معاذاً على اجتهد رأييه فيما لم يجد  
فيه نصاً عن الله ورسوله وساق حديث شعبة عن معاذ في ذلك وجوده ثم قال  
. وقد كان أصحاب رسول الله . ص . يجتهدون في النوازل وقيسون بعض الأحكام  
على بعض واجتهد أبو بكر في السكالة وابن مسعود وعلى بن أبي طالب وغيرهم  
رضي الله عنهم . وبالجملة فالصحابة مثلوا الوقائع بنظائرها وشبهوها بأمثالها وردوا  
بعضها إلى بعض في أحكامها وفتحوا للعالم باب الاجتهاد ونهجوا لهم طريقه  
وهل يستريب عاقل في أن النبي . ص . لما قال لا يقضى القاضى بين اثنين وهو  
غضبان إنما كان ذلك لأن الغضب يشوش عليه قلبه وذهنه ويمتنعه من كمال الفهم  
ويحول بينه وبين استيفاء النظر ويعمى عليه طريق العلم والقصد فمن قصر النهي  
على الغضب وحده دون الهم المزعج والخوف المقلق والجوع والظلم الشديد وشغل  
القلب المانع من الفهم فقد قل فقهه وفهمه والتعويل في الحكم على قصد المتكلم  
والألفاظ لم تقصد لنفسها وإنما هي مقصودة للعاني والتوصل بها إلى معرفة مراد  
المتكلم ومراده يظهر من عموم لفظه تارة ومن عموم المعنى الذي قصده تارة وقد  
يكون فهمه من المعنى أقوى وقد يكون من اللفظ أقوى وقد يتقاربان وبعد أن  
بين ذلك وفصله تفصيلاً قال والمقصود أن الواجب فيما علق عليه الشارع الأحكام

من الألفاظ والمعاني أن لا يتجاوز بألفاظها معانيها ولا يقتصر بها عنها بل يعطى اللفظ حقه والمعنى حقه وقد مدح الله تعالى أهل الاستنباط في كتابه وأخبر أنهم أهل العلم ومعلوم أن الاستنباط إنما هو استنباط المعاني والعلل ونسبة بعضها إلى بعض فيعتبر ما يصح منها بصحة مثله ومشبهه ونظيره ويلقى مالا يصح هذا الذي يعقله الناس من الاستنباط والله سبحانه ذم من سمع ظاهرا مجردا فأذاعه وأفشاه وحمد من استنبط من أولى العلم حقيقته ومعناه اه وهذا بحث جيد مشتمل على عدة فوائد وحسبه أنه متفق عليه عند أهل الحق من الأصوليين والفقهائين فافهم جميعا قد اتفقوا على حجية القياس وأنه أصل من أصول الشريعة وأنه ينقسم إلى صحيح وفاسد وأن الصحيح منه هو الميزان أي الحق والعدل وأما ماورد في ذمه عن السلف إنما هو في القياس الفاسد وما جاء عنهم في مدحه واستعماله إنما هو في القياس الصحيح فاحتفظ على هذا الأصل لترجع إليه في رد أو تأويل ما جاء من مخالفته مما نقله عن غيره في إعلام الموقعين أو قاله رأياله من تلقاء نفسه في هذا الكتاب أو غيره ثم ذكر رحمه الله وجوه القائلين بانكار القياس وأنه ليس من الدين وأطال الكلام فيه وقد علمت الأبحاث التي نقلناها عنه وعن غيره مما فيه الكفاية في الرد على تلك الوجوه . والحاصل أن ما كان منها غير موجه لا يلتفت إليه وما كان منها موجه فحتمول على الأقيسة التي لم تتوفر فيها شروط القياس المنصوصة في كتب الأصول وعمادها أن يكون المستثمر للقياس ذو المجتهد الصحيح وأن لا يخالف القياس نصا محكما من كتاب أو سنة وإلا وجب على الأئمة الأخذ بالنص وترك ما يخالفه من الرأي وتقدم الكلام في الرأي وأنه ينقسم إلى محمود ومذموم وأن أهل الحق كافة متفقون على أن القياس الصحيح الذي لم تعارضه النصوص أصل من أصول الشريعة عمل به الصحابة والتابعون وأن الأئمة المجتهدين قد حثوا من بعدهم على النظر في أقوالهم وأنه إذا ظهر ما يخالفها من كتاب أو سنة وجب العمل به دون قولهم حتى كان منهم من يقول للقاريء إذا قرأ عليه مسألة من كلامه قد صح



لحديث بخلافها ( اضرب على هذه المسألة ) وروى عن الشافعي رضى الله عنه .  
 انه قال إذا صح الحديث فهو مذهبي حيا أو ميتا ومعناه ان ما قاله أولا ليس مذهبا  
 بل مذهبه الذي يصح إسناده إليه ماتين له في حياته أو لغيره من أهل الذكر  
 في حياته و بعد مماته قال وهذا هو الصواب قطعا ولو لم ينصوا عليه فكيف إذا  
 نصوا عليه وصرحوا فيه بالفاظ كلها صريحة في مدلولها فتحن نشهد بالله أن  
 مذهبه أى الشافعي رضى الله عنه وقوله الذي لا قول له سواء ما وافق الحديث .  
 دون ما خالفه وأن من نسب إليه خلافة فتمد نسب إليه خلاف مذهبه اه وتقدم  
 أن سائر الأئمة في حثهم لأصحابهم ومن بعدهم على النظر في أقوالهم واتباعهم لما  
 يظهر من كتاب أوسنة مخالفا لأقوالهم كالامام الشافعي رضى الله عنه وظاهر أن  
 هذه النقول المستفيضة في تقديم الحديث على القياس كما تدل دلالة لا مريية فيها  
 على مشروعية القياس والعمل به وأنه أصل من أصول الشريعة تدل على أنه  
 لا يلجأ إليه إلا عند الضرورة وتقدم أن أنواع القياس ثلاثة قياس عليه  
 وقياس دلالة وهو ما جمع فيه بين الأصل والفرع بدليل العلة وعلزومها وهو  
 كقياس العلة صحيح معمول به شرطا والثالث قياس الشبه وهو ما لم يجمع فيه  
 بين الأصل والفرع بعله ولا دليلها وإنما ألحق فيه أحدهما بالآخر من غير دليل .  
 جامع سوى مجرد الشبه الجامع بين الأصل والفرع وهذا لم يحكمه الله تعالى  
 إلا عن المبطلين فهو قياس فاسد لا يجوز العمل به لخلوه عن العلة المؤثرة والوصف .  
 المقتضى للحكم وأحكام الشريعة منزهة عن الأخذ بمثل هذا القياس فلا يعول  
 عليه . وللأصوليين فيه كلام فراجعهم وبذلك وما قدمناه تعلم ما شذ به ابن  
 حزم وغيره مما ظاهره انكار حجية القياس مطلقا وتقدم عن الامام الدهلوى .  
 تأويل ما شذ به ابن حزم ولكن جمهور الأصوليين نقلوا عنه ما هو صريح في  
 منع القياس مطلقا

### (القول في مذهب المانعين للقياس في الشرعيات)

ذهب ابن حزم ومن تبعه كالشوكاني إلى القول بمنع القياس شرعاً مستدلاً بأن النصوص تستوعب جميع الحوادث بالإنشاء اللغوية إما من جهة عبارتها وإما من جهة دلالتها بالتحجوى أو بقرينة السياق فمنها ما بينه الله في كتابه ومنها ما بينه الرسول في سنته ومنها ما اتفقت عليه الأمة وما ليس فيه نص ولا إجماع فذلك فرض غير موجود له وقد ضرب لذلك أمثلة عديدة لا تملأ من شطط ولا تدل على استيعاب قوط على أن ما استدلل به لا يفيد منع القياس شرعاً وإنما يفيد عدم الاحتياج إليه وتكلف بعضهم في توجيه إفادته شرعاً حيث قال إن القياس ليس حجة يثبت به الحكم الشرعى وحده كما هو شأن الحجة بل لا بد في إثباته من نص والنص موجود فلا يكون حجة فلا يجب العمل به إذ لا معنى لوجوب العمل به مع وجود النص فالمنع جاء من قبل الشرع وأنت خير بأن هذا مع بعده هو أول المسألة وموضوع النزاع فالجمهور على عدم استيعاب النصوص جميع الحوادث بدلالها اللفظية لغوية أو عرفية أو شرعية أو مجازية نعم تستوعبها بالنص والرأى الذى منه اجتهد القياس وأنظاره الموجبة لتوسعة دلالة النصوص فإذا لم يوجد في نصوص الكتاب والسنة ما يفيد حكم النازلة نطقاً يلجأ إلى النظر في النصوص وعملها المتعدية لاثبات حكم الفرع بطريق القياس الذى هو أحد الأصول الأربعة التى قامت الحجة على اعتبارها وليس فى ذلك خروج عن العمل بنصوص الشريعة بل هو عين العمل بها وتركه ترك للعمل بالكتاب والسنة كما هو مذهب أهل الحق من الأمة والكلام فى الدلالة الإضافية التى تختلف باختلاف أفهام السامعين دون الدلالة الحقيقية فإنه لا نزاع فى استيعابها

﴿تبجح ابن حزم على القائلين بحجية القياس﴾

وقد تبجح ابن حزم فى القول وأسرف حيث ذكر فى كتاب الأحكام بعد

كلام طويل مانصه فلم يبق لأصحاب القياس إلا أن يقولوا إن نصوص الشريعة لا تستوعب كل شيء وذلك يؤول إلى الكفر لأنه قول بأن الله تعالى لم يكمل لنا ديننا وأنه أهمل شيئا من الشريعة تعالى الله عن هذا والله تعالى أصدق منهم حيث يقول ( ما فرطنا في الكتاب من شيء ) ( اليوم أكملت لكم دينكم ) ( لتبين للناس ما نزل إليهم ) فبطل قولهم بالقياس والحمد لله رب العالمين اه وانظر قوله وذلك يؤول إلى الكفر وما فيه من المغالاة والافراط الذي لا يليق بأئمة الدين وتوجيهه بهذه الوجوه لا تقرب فيه عند التأمل وقد تقدم في مبحث البيان معنى إكمال الدين وتبيينه . ص . للناس ما نزل إليهم وأن المراد به إكمال الدين نفسه مع بيان ما يلزم بيانه وما يستنبط منه غيره والتنصيص على قواعد العقائد والتوقيف على أصول الشريعة وقوانين الاجتهاد وتبيينه . ص . لكونه بالوحي داخل تحت عموم آية إكمال الدين كما يرشد إليه قوله تعالى ( وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ) وشمول الكتاب المشار إليه بقوله تعالى ( ما فرطنا في الكتاب من شيء ) على هذا الطراز تنصيلا فيما يلزم تنصيلة وإجمالاً فيما يلزم إجماله وذلك لعموم أوضاعه وكلية أحكامه ومنه تعلم أنه لا تقرب في استدلال ابن حزم بآتي الاكمال والبيان ولا بتأويل قوله تعالى ( ما فرطنا في الكتاب من شيء ) وأنه ومن نحوه في هذه المسألة لم يتدبروا قول الله ولا قول رسوله . ص . حق التدبر نعم إن أرادوا بالاستيعاب ما ذكر في معنى الاكمال والتبيين فلا جناح عليهم وحينئذ يكون القياس داخلاً في عموم البيان بل لو قال قابل ان الكتاب وحده مستوعب لجميع أحكام الدين على هذا الوجه بل وجميع الأمور الكونية والغيبية الالهية لصح ذلك كما يرشد إليه عموم قوله تعالى ( ما فرطنا في الكتاب من شيء ) ويكون بيان الرسول . ص . وتفكير الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين إنما هو لتناوت مدارك الأمة في فهم كتاب الله وسنة رسوله . ص . لا لتكامل دلالة في معناه أو سد ثغرة في مبناه

وإنما هي حاجيات الأمم في كل عصر وزمان كما تقدم في بيان حكمة أوضاع القرآن ولا يغوت الناظر هنا أن البيان في عهد النبوة كان مرجعه إليه . ص . بالوحي السماوى وفي عهد الصحابة والتابعين كان مرجعه إلى من هو أفقه في الدين وأعلم بالكتاب والسنة ومع سلامة فطرهم ولطافة أذهانهم واستقامة أفهامهم ورسومهم في العلم والدين كانوا يختلفون في البيان ولكل وجهة هو مولها وفي عصر الأئمة المجتهدين ومن على أقدامهم من العلماء الراسخين لبعدهم عن عهد النبوة وسبقهم بهذه الاختلافات وكثرة حوادث الأمة التى من شأنها أن توسع دائرة الأحكام كانت الحاجة إلى البيان والتوسع فيه للتفهم وسد ذرائع الخطأ فى أحكام الله أشد من حاجة الأولين فلذا وجب على طائفة من الأمة التصدى للقيام بأعباء هذا المنصب الخطير الذى لا يتنى لأحد أن يخوض عبابه إلا بعدة كافية وتأهل تام وقد نكفل علماء الأصول ببيان هذه العدة وأوسعوا الكلام فى المباحث التى بها يتعرف الفقيه كيفية استفادة الأحكام الشرعية من أدائها وخصوصا ما يتعلق باجتهاد القياس فإن القصد من وضعه وتقرير مسائله وإطالة البحث فى تصويره وأركانه وشروطه ومسالكه وغير ذلك مما هو مبين فى كتب الأصول تحقيق القياس الذى اعتبره الشارع ونوه بشأنه وجعله أصلا يرجع إليه فى استنباط الأحكام الشرعية على وجه يصون أحكام الدين عن الخطأ بقدر المستطاع وفى ذلك من توسيع دلالة النصوص وإظهار ما تضمنته من أحكام الفروع ما لا يخفى فكيف يقال مع هذا أن القول بعدم استيعاب النصوص وضم القياس إليها يؤول إلى الكفر لاشك أن هذه مقالة شنيعة ولذلك قال القاضى أبو بكر الباقلانى من ذهب إلى رد القياس بعد وقوعه من الصحابة والتابعين فلا يعد من علماء الشرع ولا يؤبه بخلافه لأنه مقطوع بخطئه وقد أمر القاضى اسماعيل كيا فى المحيط بوأ من أنكر القياس فصنع فى مجلسه بالنعال وحمل إلى البصرة ليضرب عنقه لأنه رأى أنه جحد أمرا ضروريا من الشريعة فى رعاية مصالح الخلق قال والجلاد فى هؤلاء

انفع من الجدال اه وأما منع أبي حنيفة رضى الله عنه القياس في الحدود والكفارات  
والرخص والتعذيرات فليس من هذا القليل لأنه قائل بحجية القياس في غيرها  
كالجمهور والخلاف فيها راجع الى الخلاف في العلة التي يبنى عليها القياس هل هي  
بمعقولة في هذه الامور أولا ومثل ذلك خلافهم في مفهوم الموافقة هل دلالة لفظية  
من قبيل دلالة النص لادخل للقياس فيها أو قياسية أى بطريق القياس الاولي  
والمساوى أو لفظية فهمت من القرائن والسياق فيكون مجازا من اطلاق  
الأخص على الأعم وقيل نقل اللفظ للدلالة على الأعم عرفا فيكون حقيقة  
لامجازا ومثل هذا الخلاف لا أثر له في القول بحجية القياس ولا في استيعاب  
النصوص وعدمه لرجوع ذلك الى التسمية والاعتبار فيما يطلق عليه اسم القياس  
فان الما صدق موجود محقق لانزاع فيه بينهم وانما النزاع في دلالة هل هي  
لفظية أو قياسية وقد علت خلاف ابن حزم ومن تبعه كالشوكاني وشيعته وأنه  
خلاف لا يعتد به ولا يلتفت اليه كما قيل

وليس كل خلاف جاء معتبرا      الا خلاف له حظ من النظر  
وهناك شذمة أخرى تنحون نحو ابن حزم وشيعته في منع القياس أيضا  
إلا أنها تقول بمنعه عقلا وتسلك مسلكا آخر في تعليله وهو أن القياس طريق  
لا يؤمن فيه الخطأ والعقل مانع من سلوك ذلك أى حاكم بأن الشارع لا ينصبه  
دليلا على أحكامه وفيه أنهم ان أرادوا بمنعه عقلا ان العقل يرجح تركه على  
فعله قلنا لا يلزم من ترجيح العقل تركه امتناع الشارع من جعله حجة لأن ذلك  
قول من يقول بتحسين العقل على أنه إنما يرجح تركه حيث كان الخطأ مظهرنا  
لا متوهما اما اذا كان الصواب مظهرنا فترك سلوكه مرجوح لا راجح وتقدم أن  
ظن المجتهد بمثابة العلم فلا يكون ممنوعا عقلا ولا منبها عن العمل به شرعاً وان  
أرادوا بمنعه عقلا ان العقل يحيل وقوعه قلنا ممنوع لانه متصور ولا يلزم من فرض  
وقوعه محال وكيف يحيله اذا ظن الصواب فيه أو قطع بعدم الفارق . وبالجملة فالقول

يمنع القياس مطلقاً منعا عقليا أو شرعيا مع مخالفته لجمهور العلماء وأهل الصدر الأول قول لا دليل عليه بل الدليل قائم على خلافه

### ﴿ القول في الاستغناء بالنص عن القياس ﴾

وأما كون القياس قد يستغنى عنه بالنص فنلك موضوع ذو وجوه ثلاثة مشهورة تعرض لها الأصوليون في باب القياس أولها أن يكون دليل حكم الأصل شاملا لحكم الفرع كالأكل استدلووا على روية البر وأنه لا يجوز التفاضل فيه بحديث مسلم رضي الله عنه «الطعام بالطعام مثلا بمنزل» ثم يقاس عليه الذرة مثلا بجامع الطعم فإن الطعام يتناول الذرة كالبر سواء فهذه بمنع القياس فيها بلا خلاف عند جميع الأصوليين إذ شرط صحة القياس عندهم أن لا يكون دليل حكم الأصل شاملا لحكم الفرع واستدلوا عليه بأنه لو كان شاملا له لكان إثباته بالقياس دون دليل الأصل تحكما وتطويلا بلا طائل إذ ليس جعل بعض الصور المشمولة أصلا لبعضها بأولى من العكس لأن كلاهما مقصود بالدلالة فإذا كان دليل الأصل متناولا لحكم الفرع كان مقصودا أيضا وحينئذ لا وجه لجعل أحدهما أصلا والآخر فرعاً فالقياس حينئذ غير صحيح فضلا عن الاستغناء عنه والتطويل بلا طائل والثاني أن يتناول دليل العلة بعمومه أحكام فروع كثيرة أو بخصوصه حكم فرع واحد مثاله في العموم حديث مسلم الطعام بالطعام مثلا بمنزل فإنه دال على عالية الطعم لترتيب الحكم على الوصف ومتناول بعمومه لأحكام فروع كثيرة لأن محل الحكم وهو الطعام في المثليين عام لكل فرد من أفراد ما يطلق عليه اسم الطعام كالنخاع وغيره مما يشارك البر في الطعم وحينئذ لا حاجة في إثبات روية التفاح مثلا إلى قياسه على البر بجامع الطعم للاستغناء عنه بعموم الحديث وليس في هذا وجه تحكم لأن الدلالة على حكم الفرع ليست مقصودة وإنما المقصود بالإفادة إثبات عالية حكم الأصل وكون دليل العلة دليل حكم الأصل ليس مقصوداً بالإثبات فإذا فرض دلالة على حكم

الفرع فلا يوجب القياس تحكما كالوجه الأول فذلك وقع خلاف في هذه الصورة. فمنهم من منع ومنهم من أجاز وفي شرح الجلال المحلى بعد بيان الوجه الأول. ما نصه وسيأتى من شروط العلة أن لا يتناول دليلها حكم الفرع بعمومه أو خصوصه على المختار فمقابلته المبني على جواز دليلين على مدلول واحد كما سيأتى لا يأتى هنا كما يفهم من العلاوة السابقة في التوجيه اهـ أى من لزوم التحكم في المسألة الأولى دون الثانية فهذا هو الفارق بين الأولى حيث وقع الاتفاق فيها على المنع وبين الثانية حيث وقع الاختلاف فيها لأن دليل العلة وإن كان شاملا لحكم الفرع لسكن ليس الاستدلال به على كون أحدهما أصلا . الثالث أن يكون الفرع منصوبا عليه بنص غير شامل لحكم الأصل موافق للقياس فيمنع للاستغناء حينئذ بالنص. عن القياس الذى لا يعمل به إلا عند فقد النص للضرورة وقيل لا يمنع بناء على جواز دليلين على مدلول واحد فيجوز عند هذا المخالف أن يكون حكم الفرع منصوبا عليه بخصوصه وحينئذ لا يكون الغرض من القياس معرفة حكم الفرع فإنه ثابت بالنص بل الغرض منه تأكيد الظن وتقوية الأدلة ومعرفة العلة حيث ثبت به كون حكم الفرع معالا فيثبت له أحكام المعاللات والمقيد في الحقيقة للعلية أحد مساكنها ولسكن لما كان القياس سببا باعتبار عليه نسبت الافادة إليه والمختار أنه لا يعول على القياس مع وجود النص مطلقا لأن مظهر القياس ومساقه لا يكون لمثل هذه النوائد وإنما هو لاظهار حكم الفرع الكين في دلالة النص المعلى بخلاف تعدد أدلة النصوص فانها قد تكون لمثل هذه الأغراض والفقهاء ينساجون في ذلك حيث يقولون في إثبات المسائل العقلية وهذا ثابت بالكتاب والسنة والاجماع والقياس أو ثابت بالنص والقياس أو بالاجماع والقياس وعلى كل حال فالكلام في حجية القياس مع المنع إنما هو عند فقد النصوص الدالة على حكم الفرع فالمانعون يقولون إن هذه الحالة غير موجودة وإنما هي حالة فرضية والنصوص شاملة لسائر الحوادث والجمهور يقولون بوجودها ويلجأون عند ذلك إلى القياس الذى

هو أحد الأصول الأربعة والمأخوذون لو وقفوا عندهذا الحد لا يمكن تأويل كلامهم  
وصرفه عن ظاهره إلى ما لا يخالف الجماعة ولكنهم أسرفوا وأفرطوا وأثموا وغيرهم  
بما لا دليل عليه بل الدليل على خلافه

( كلام ابن القيم في استيعاب النصوص وافتراق الناس فيه )

وبعد كتابة هذه المباحث راجعت إعلام الموقعين في موضوع هذا الخلاف  
فرأيت فيه ما يخصه قد ثبت أن الله سبحانه أنزل الكتاب والميزان أياً القياس  
فكلهما في الانزال أخوان وفي معرفة الأحكام شقيقان وكما لا يتناقض الكتاب في  
نفسه فالميزان الصحيح لا يتناقض في نفسه ولا مع الكتاب فلا تناقض دلالة النصوص  
الصحيحة ولا دلالة الأقيسة الصحيحة ولا دلالة النص الصريح والقياس الصحيح  
بل كلام متصادمة متعاضدة متناصرة يصدق بعضها بعضاً ويشهد بعضها لبعض فلا  
يتناقض القياس الصحيح النص الصريح أبداً وقد بين الله سبحانه على لسان رسوله  
بكلامه وكلام رسوله جميع ما أمر به وجميع ما نهى عنه وجميع ما أحله وجميع ما حرمه  
وجميع ما عناه ، وأمره ونهيه وإباحته وعنفوه قد أحاط بجميع أفعال عباده التكليفية  
وهذا يكون دينه كاملاً قال تعالى ( اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي )  
ولكن قد يفصرفهم أكثر الناس عن فهم ما دلت عليه النصوص وعن وجه الدلالة  
وموقعها وتفاوت الأمة في مراتب النعم عن الله ورسوله لا يحصى إلا الله ولو كانت  
الأفهام متساوية لتساوت أقدام العلماء في العلم ولما خص سبحانه سامان بفهم  
الحكومة في الحرث وقد أثبت عليه وعلى داود بالعلم والحكم وقد قال عمر لأبي موسى  
في كتابه إليه النعم اللهم فيما أدلى إليك وقال على الإفهام يؤتاه الله عبداً في كتابه  
وقال أبو سعيد كان أبو بكر أعلمنا برسول الله . ص . ودعا النبي . ص . لعباده  
ابن عباس أن يفقه في الدين ويعلمه التأويل والفرق بين الفقه والتأويل أن  
الفقه هو فهم المعنى المراد والتأويل إدراك الحقيقة التي يؤول إليها المعنى وليس  
كل من فقه في الدين عرف التأويل فمعرفة التأويل يختص بها الراسخون في العلم



وليس المراد به تأويل التحريف وتبديل المعنى فإن الراسخين في العلم يعلمون بطلانه والله يعلم بطلانه ثم قال والناس قد انقسموا في هذا الموضوع إلى ثلاث فرق فرقة قالت إن النصوص لا تحيط بأحكام الحوادث وغلا بعض هؤلاء حتى قال ولا بعشر معشارها فالحاجة إلى القياس فوق الحاجة إلى النصوص ولعمرك الله إن هذا مقدار النصوص في فهمهم ومعرفتهم لا مقدارها في نفس الأمر وساق احتجاج هذا القائل بوجوه ثم ردّها. والفرقة الثانية قابلت هذه الفرقة وقالت القياس كله باطل محرم في الدين ليس منه وأنكروا القياس الجلي الظاهر حتى فرقوا بين المتماثلين وزعموا أن الشارع لم يشرع شيئاً لحكمة أصلاً ونهوا عن تعليل خلقه وأمره وهؤلاء قد ردوا من الحق المعلوم بالعقل والفطرة والشرع ما سلطوا عليهم به خصومهم إلى آخر ما ذكره عنهم مما يدل على سخافة رأيهم وفساد فطرتهم وخر وجهم عن جادة الشرع القويم ومثل هؤلاء لا يلتفت إليهم ولا يعبأ برأيهم . والفرقة الثالثة قوم نهوا الحكمة والتعليل والأسباب وأقروا بالقياس كأبي الحسن الأشعري وأتباعه ومن قال بقوله من الفقهاء أتباع الأئمة وقالوا إن علل الشرع إنما هي مجرد أمارات وعلامات محضة إلى آخر ما ذكره عن هذه الفرقة من الطعن عليها والقدح في وجهتها بما لا يخلو من نظر وخروج عن المنهج القويم. ثم قال والصواب وراء ما عليه الفرق الثلاث وهو أن النصوص محيطية بأحكام الحوادث ولم يخلنا الله ولا رسوله على رأى ولا قياس بل قد بين الأحكام كلها والنصوص كافية وإفية بها والقياس الصحيح حق مطابق للنصوص فيما دليان الكتاب والميزان وقد تخفى دلالة النص أو لا تبلغ العالم فيعدل إلى القياس ثم قد يظهر موافقا للنص فيكون قياساً صحيحاً وقد يظهر مخالفاً له فيكون فاسداً وفي نفس الأمر لا بد من موافقته أو مخالفته ولكن عند المجتهد قد تخفى موافقته أو مخالفته اه وحاصل ما يستفاد منه أن دلالة الكتاب والسنة وإن كانت في ذاتها محيطية بأحكام الحوادث كلها بدون حاجة إلى رأى أو قياس لأن الله ورسوله لم

يحيل أحدا على شيء من ذلك إلا أن من النصوص بالنسبة لأفهام السامعين ومبلغ علمهم به قد تخفى دلالاته على العالم ألا تبلغه فيعدل إلى القياس لأنه في هذه الحالة بمثابة فاقد النص فيسوغ له القياس أو يجب ثم بعد ذلك قد يظهر موافقا للنص فيكون قياسا صحيحا والقياس الصحيح حق مطابق للنصوص فهما دليلان الكتاب والميزان وقد يظهر مخالفا له فيكون فاسدا وفي نفس الأمر لا بد من موافقته أو مخالفته ولكن عند المجتهد المتولى أمر القياس قد يخفى موافقته أو مخالفته

﴿ التنبيه على كلام ابن القيم ورأيه في ذلك ﴾

وأنت خير بأن الجمهور لا يخالفون في استيعاب النصوص وإحاطتها بأحكام الحوادث كلها باعتبار دلالاتها الذاتية ومراد المتكلم بها كما أن هذه الفرقة المصوبة لا تخالف في عدم استيعاب النصوص باعتبار دلالاتها الإضافية المتفاوتة بتفاوت أفهام السامعين ومبلغ إحاطتهم بها وكما لا خلاف بينهما في ذلك لا خلاف في أن الله لم يحلنا باعتبار الدلالة الأولى على رأي أو قياس لأنها في غنى عن ذلك ولأن التكليف ليس باعتبارها وإنما المحتاج لذلك هم الناس باعتبار الدلالة الثانية لأن التكليف منوط بها والنص لا يستقيم دلالاته باعتبار أفهام السامعين إلا بالرأي والرأي لا يستقيم إلا بالنص كما سيأتي بيانه. وظاهر أن الكلام هنا في استيعاب الدلالة حسبا يفهمه أهل كل عصر وذلك يختلف باختلاف أفهام الناظرين فيها كما هو مفاد قوله وقد تخفى الخ فانه رجوع إلى الدلالة الإضافية التي لاستيعاب للنصوص معها بدليل العمل بالقياس من لدن عصر الصحابة إلى وقتنا هذا وعلى ذلك فالاستيعاب الإضافي الذي يختلف باختلاف العصور لا بد أن يكون مصحوبا بالقياس في كل عصر متما لبيان الكتاب والسنن كتمام بيان السنة لبيان الكتاب وغايته أن الحاجة إلى القياس في العصور الأولى أقل من الحاجة إليه فيما بعدها وذلك لاضير فيه فإن الرأي والقياس ضرب من البيان أيضا كما علمت وبضمه إلى النصوص تستوعب

سائر الأحكام فإن ما بينه الله ورسوله بلفظ الكتاب والسنة حسبا وصل إليه أفهام الناظرين فيهما فقد تبين حكمه بالنصوص وما سكت عنه كذلك فقد بين الله ورسوله أن حكمه حكم ما تكلم به كما يرشد إليه قوله تعالى ( قاعتهوا يا أولى الأبصار ) وقوله ( أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ) وحديث معاذ ونحوه وذلك هو القياس الذي لا بد فيه من أصل منصوص معلل بعلة مشتركة توجب دلالة النص على أحكام الفروع وأثر القياس في الحقيقة إنما هو في توسيع دائرة النص وكيفية دلالة فليس القياس خارجا عن النصوص بل لا بد أن يكون مستندا للنص في إثبات حكم الفرع وشغل ذمة المكلف به . وبقرير الموضوع على هذا الوجه يتبين أنه لا منافاة بين قولهم إن القياس لا يعمل به إلا عند فقد النص وبين قولهم إن النص دائما موجود لأن المراد بفقده النص فقد ما دل على حكم الفرع لفظا باعتبار فهم السامع ومبلغ علمه وهذا لا ينافي وجوده في ذاته كما أنه لا منافاة بين القول بثبوت القياس وحجته وبين القول باستيعاب النصوص استيعابا حقيقيا منظوراً فيه للدلالة الذاتية وأن ما دل عليه القياس الصحيح دائما مدلول للنص في ذاته . إذا علمت هذا علمت ما في قوله والصواب وراء ما عليه الفرق الثلاثة اطلع نعم أن التوسع في اجتهاد القياس قد يؤدي إلى الاجتزاء عليه من غير أهله وذلك يؤدي إلى الخلل والاضطراب في أحكام الشريعة وإهمال كثير من العمل بالنصوص وفهمها على الوجه المطلوب . ثم قال رحمه الله في عقده من الفصول في هذا لموضوع الفصل الأول في شمول النصوص وإغنائها عن القياس وهذا يتوقف على بيان مقدمة وهي أن دلالة النصوص نوعان حقيقية وإضافية فالحقيقية تابعة لقصد المتكلم وإرادته وهذه الدلالة لا تختلف والإضافية تابعة لفهم السامع وإدراكه رجودة فكره وقريحته وصفاء ذهنه ومعرفته بالألفاظ ومراتبها وهذه الدلالة تختلف اختلافا متباينا بحسب تباين السامعين في ذلك وقد كان أبوهريرة وعبدالله بن عمر أحفظ الصحابة بالحديث وأكثرهم رواية له وكان الصديق وعمر وعلى

وابن مسعود وزيد بن ثابت أفقه منهما إلى آخر ما ذكر من الأمثلة الدالة على هذا التفاوت ثم قال والمقصود ( أى من ذكر ما أطال به من الأمثلة ) تفاوت الناس في مراتب الفهم في النصوص وأن منهم من يفهم من الآية حكما أو حكيم ومنهم من يفهم منها عشرة أحكام أو أكثر من ذلك ومنهم من يقتصر في الفهم على مجرد اللفظ دون سياقه ودون إيمائه وإشارته وتنبيهه واعتباره وأخص من هذا وألطف ضمه إلى نص آخر متعلق به يفهم من اقترانه به قدرا زائدا على دلالة اللفظ بمفرده وهذا باب عجيب من فهم القرآن لا يتنبه له إلا النادر من أهل العلم فإن الذهن قد لا يشعر بارتباط هذا بهذا وتعلقه به وهذا كما فهم ابن عباس من قوله تعالى ( وحمله وفصاله ثلاثون شهرا ) مع قوله ( والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين ) أن المرأة قد تلد لسته أشهر إلى آخر ما ذكره في هذا الباب من الأمثلة الدالة على تفاوت الناس في مراتب الفهم والادراك لنصوص الكتاب والسنة من لدن عصر الصحابة وعصر من بعدهم أولى بذلك ثم تخلص إلى أمثلة أخرى من الكتاب والسنة قد اكتفى بدلائنها عن القياس ثم قال وليس المقصد هذه الأمثلة بعينها بل بيان دلالة النص والاكتفاء به عما عداه وأن القياس شاهد وتابع لأنه مستقل في إثبات حكم من الأحكام لم تدل عليه النصوص ومن ذلك الاكتفاء بقوله كل مسكر خمر عن إثبات التحريم بالقياس في الاسم أو في الحكم كما فعله من لم يحسن الاستدلال بالنص ومن ذلك أيضا الاكتفاء بقوله ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ) عن إثبات قطع النباش بالقياس أسما أو حكما إذ السارق يع في لغة العرب وعرف الشارع سارق ثياب الأحياء والأموات ومن ذلك ومن ذلك إلي أن قال ومن ذلك الاكتفاء بقوله تعالى ( وقد فصل ما حرم عليكم ) مع قوله . ص . وما سكت عنه فهو مما عفا عنه فكل ما لم يبين الله ولا رسوله . ص . تحريمه من المطاعم والمشارب والملابس والعقود والشروط فلا يجوز تحريمه فإن الله سبحانه قد فصل لنا ما حرم علينا فما كان من هذه الأشياء حراما فلا بد أن

يكون تحريره مفصلا وكما أنه لا يجوز إباحة ما حرمه الله فكذلك لا يجوز تحريم ما عفا عنه ولم يحرمه اه ومن تأمل في هذا الفصل وضم إليه ما يناسبه مما تقدم له ولغيره قد يستخلص منه أصلا يرجع إليه في نقض كثير مما عقده من الفصول في هذا الموضوع ردأ على القائلين بالرأى والقياس . وقد علمت أن القائلين بذلك لا يشكرون مثل هذه الاكتفاءات ولا أن الله ورسوله قد بين جميع الأحكام في الكتاب والسنة بياناً لا نقص فيه بل هو مستوفى لنوعى البيان ولكن حسب مقتضيه حكيمته جزئياً فيما فيه البيان جزئياً و كلياً فيما فيه البيان كلياً كما تقدم في سبب البيان وحكمة عموم أوضاع القرآن كما لا يشكرون استيعاب دلالة النصوص لجميع الأحكام في ذاتها وأن القياس الصحيح لا يخرج عن دلالتها ولكن لتفاوت أفهام الأمة فيما تقتضيه تلك الدلالة واعتبار القياس المستند إلى النصوص كالأجماع المستند إليها شرع القياس أصلاً من أصول الشريعة وأن هذا التفاوت الذي هو سنة الله في خلقه وهذا الاعتبار الذي هو سنة الله في أمره ولن تجد لسنة الله تبديلاً هو الذي دعا علماء الأصول لضبط ما يحتاج إليه الفقيه في أخذ الأحكام الشرعية من أدلة الكتاب والسنة وجعلوا من أهم شرائطه أن يكون متأهلاً للاجتهاد بعدة ذاتية وعلوم كسبية يستعان بها على فهم الكتاب والسنة وبيان مراد الله ورسوله من دلالتها كما دعا المجتهدين إلى حث أصحابهم ومن على أقدامهم من العلماء أن ينظروا في أقوالهم التي أخذوها من الكتاب والسنة بطريق الاجتهاد وأنه إذا ظهر لهم من ذلك ما يخالف تلك الأقوال التي بذلوا جهدهم في فهمها وكيفية استنباطها وجب الرجوع إليه وترك ما يخالفه وكل ذلك لصون أحكام الدين عن الخطأ بقدر المستطاع وإذا اتفق أن أحدهم أخطأ في اجتهاده بعد اتخاذ العدة الكافية وبذل الوسع في المآخذ المعتد بها فلا تثريب عليه لأن الله لا يكلف نفساً الا وسعها هذا هو الميزان المعول عليه في تقسيم القياس إلى صحيح وفساد وإليه ذهب الجمهور في هذا الباب

### ﴿ اجتهد القياس مما يدور عليه أمر التكليف ﴾

وفي كشف الأسرار على أصول البزدوى اتفق عامة أصحاب النبي . ص . وعامة التابعين والصالحين وعلماء الدين رضى الله عنهم أجمعين على أن القياس بالرأى على الأصول الشرعية لتعدية أحكامها إلى ما لا نص فيه مدرك من مدارك أحكام الشرع ومفصل من مفاصله كلفنا الله تعالى ورسوله بالعمل به والأدلة السمعية كالأدلة العقلية دالة على شرعية القياس وجوب العمل به وذلك يقتضى شرعية الاجتهاد في الدين وجوب اتباعه سواء قلنا ان الحق في المسائل الاجتهادية واحد وأن المجتهد يخطئ ويصيب كما هو الحق أو قلنا انه متعدد وإن كل مجتهد مصيب كما ذهب اليه المصوِّبة حيث قالوا لو كان الحق واحدا لوجب اتباع الخطأ لا نعتاد الاجماع على وجوب اتباع الاجتهاد وهو باطل لاستحالة الأمر باتباع الخطأ قلنا لا نسلم استحالة الأمر باتباع الخطأ عند تعذر إصابة الحق فان المسألة إذا كان فيها نص أو اجماع ولم يطلع عليه الفقيه واجتهد فيما لديه بعد استفراغ وسعه في الطلب كان مأموًرا باتباع ظنه مع أنه أخطأ حقيقة لوجود نص على خلافه فعرفنا أن الخطأ جائز الاتباع في الفروع عند ظن الاصابة وتعذر الوقوف على حقيقة الحق وصحة التكليف بالاجتهاد لا تتوقف على تعدد الحق لأن التكليف ليس باصابة ما عند الله من الحق بل التكليف بالاجتهاد للاصابة فان أصابوا أجزوا وإن أخطأوا عذروا وأجزوا على الطلب فكانوا مصيبين في الاجتهاد وإن أخطأ بعضهم الحق فلم يلزم تكليف ما ليس في الوسع اه وحاصله أن اتباع الخطأ ليس لخطئه بل لظن إصابته عند تعذر معرفته والممنوع اتباع الخطأ مع معرفة خطئه

### ﴿ علم الأصول خادماً للاجتهاد بجميع أنواعه ﴾

وعلم الأصول خادماً لهذا الأصل أى اجتهد القياس بل خادماً للاجتهاد مطلقاً كما هو خادماً للكتاب والسنة والاجماع وقد عدوا من شروط الاجتهاد

أن يكون المجتهد عالماً بنصوص الكتاب والسنة فإن قصر في أحدهما لم يكن مجتهداً وأن يكون عالماً بعلم أصول الفقه لاشتماله على تقس الحاجة إليه وعليه أن يطول الباع فيه ويطلع على مختصراته ومطولاته حسب ما تبلغ به طاقته فإن هذا العلم هو عماد فسطاس الاجتهاد وأساسه الذي تقوم عليه أركان بنائه وعليه أيضاً أن ينظر في جميع مسائله نظراً يوصله إلى ما هو الحق فيها فانه إذا فعل ذلك تمكن من رد القروع إلى أصولها بأيسر عمل وإذا قصر في هذا الفن صعب عليه الرد وخبط فيه وخلط الى غير ذلك من الشروط التي تدل على أن أمر الاجتهاد خطير وأن الاجتهاد في الشرعيات لتحصيل الظن أو العلم بأحكام الله لا يخرج عن النظر في المآخذ الشرعية

### ﴿ القول في اشتراط معرفة الدليل العقلي في المجتهد ﴾

فان قلت قد عدوا من شروط المجتهد أن يكون عارفاً بالدليل العقلي وبالتكليف به وذلك يفهم منه أن الدليل العقلي من مواضع نظر المجتهد وما أخذ أحكام الله تعالى وليس كذلك فان أحكام الله لا تثبت بالعقل قلنا نعم قد يكون الدليل العقلي من مواضع نظره ولكن لا يكون مأخذاً من مآخذ أحكامه التكليفية لأن المجتهد عند عدم وجوده حكماً للنازلة بعد سبر الأدلة السمعية وعرض النازلة عليها قبل أن يرجع الى الدليل العقلي وهو أن الأصل عدم التكليف وذلك يتوقف على معرفة هذا الدليل ومعرفة التكليف به أي معرفة كونه حجة يتمسك بها في براءة الذمة عند فقد الأدلة السمعية إلى أن يصرف عنه دليل شرعي فكما أنه يشترط في المجتهد أن يعرف أدلة الكتاب والسنة والاجماع والقياس ويعرف التكليف بها أي يعرف أنها أدلة شرعية يجب التمسك بها في شغل الذمة يشترط أن يعرف أن عدم الأصل أي استصحابه حجة شرعية يجب التمسك به في براءة الذمة من التكليف فليس التكليف بنفس الدليل العقلي كما هو ظاهر الشرط المذكور وإنما هو بالتمسك به ولا معنى للتمسك به الا استصحابه في النازلة التي يطلب حكمها

فهو الحجة أى الدليل الذى يعمل بمقتضاه الى أن يصرف عنه دليل شرعى من الأدلة الإيجابية وحيث أن يكون هذا الدليل العقلى وهو أن الأصل العدم عند فقد الأدلة الإيجابية كالدليلسمى موضع نظرا لمجتهد ولكن لا يثبت به حكما تكليفيا لم يكن عن دليل إيجابى ولا لينقى به حكما كان عنه بل لبراءة الذمة من التكليف ولذلك قالوا أن الاستصحاب آخر مدار الفتوى فإن المقتضى إذا سئل عن حادثة يطلب حكما من الكتاب فإن لم يجد فى السنة فإن لم يجد فى الإجماع فإن لم يجد فى القياس فإن لم يجد أخذ حكما من استصحاب الحال

### ﴿ الخلاف فى حجية الاستصحاب ﴾

واختلف الأصوليون فى حجية الاستصحاب عند عدم الدليل والحق أن الاستصحاب له صور كثيرة منها ما هو متفق على حجيته ومنها ما وقع فيه الخلاف قيل ومن المتفق عليه استصحاب العدم الأصلى المعلوم بدليل العقل فى الأحكام الشرعية كبراءة الذمة من التكليف حتى يدل دليل شرعى على تغييره كنفى وجوب صلاة سادسة . قال القاضى أبو الطيب وهذا النوع من الاستصحاب يرجع اليه بالإجماع من القائلين أنه لا حكم قبل الشرع وقيل لا يرجع اليه بل يجب الوقوف عند الأدلة الإيجابية فى مستصفي الغزالي يشترط لصحة الاجتهاد أن يكون المجتهد محيطا بمدارك الشرع ومدارك الشرع أربعة الكتاب والسنة والإجماع والعقل أما الكتاب فلا يشترط معرفة جميعه بل ما يتعلق به الأحكام منه الى أن قال وأما العقل فنعنى به مستند النفى الأصلى للأحكام فإن العقل قد دل على نفي الحرج فى الأقوال والأفعال وعلى نفي الأحكام عنها فى صور لا نهاية لها أما ما استثنته الأدلة السمعية من الكتاب والسنة فالمستثنيات محصورة وإن كانت كثيرة جدا فينبغى أن يرجع فى كل واقعة إلى النفى الأصلى والبراءة الأصلية ويعلم أن ذلك لا يغير إلا بنص أو قياس على منصوص فى أخذ فى طلب النصوص وفى معنى النصوص الإجماع وأفعال الرسول بالإضافة الى ما يدل عليه الفعل هذه هي المدارك



الأربعة التي لابد للمجتهد من معرفتها على الوجه المذكور حتى يجتهد فيقيس خلافا لمن ذهب الى اسقاط القياس حيث قال ما بينه الله سبحانه نطقا فقد بين حكمه وما لم يبينه نطقا بل سكت عنه فقد بين لنا أنه عفو وذلك راجع الى رفع التكليف وهي البراءة الأصلية الثابتة بالاستصحاب ثم قال واشترط معرفة الدليل العقلي في المجتهد واعتباره مدركا من المدارك الشرعية ليس متفقا عليه بل هو مذهب جماعة منهم الغزالي والفخر الرازي وذهب آخرون الى عدم اشتراطه وهو الحق لأن الاجتهاد إنما يدور على الأدلة الشرعية لاعلى الأدلة العقلية وقد نصب الله تعالى في كل حادثة دليلا على حكمها ومن جعل العقل حاكما فهو لا يجعل ما حكم به داخلا في مسائل الاجتهاد بل هو من القطعي عنده اه وما حكمه بعضهم من الاتفاق على اعتبار الدليل العقلي المفسر باستصحاب البراءة الأصلية واشترط معرفته في المجتهد لعلمه اتفاق من أهل الطريقة التي ترى وجوب الرجوع اليه بهذا المعنى بخلاف الاستصحاب المفسر بغير ما ذكر راجع كتب الأصول في كتابة الاستدلال

### ﴿ القول بالتفويض في الأحكام لا يقتضى ثبوتها بالرأى ﴾

فان قلت قد أُلحق الأصوليون بمسائل الاجتهاد مسألة جواز تفويض الله تعالى إلى نبي أو عالم ليحكم بما شاء بدون اجتهاد ولا نصب دليل على حكمه وذلك قد يفهم منه جواز إثبات الحكم الشرعي بمحض الرأي بدون استناد إلى دليل شرعي فيعول عليه بعض الملحدين في ذلك. قلت هذه المسألة قد فرضها الأصوليون في صورة على وجه يجعل الحكم فيها على فرض وقوع التفويض المذكور مستندا لمدرك شرعي واختلفوا في جوازه والمحوزون له اختلفوا في وقوعه واختار عدم الوقوع ففي جمع الجوامع وشرحه للجلال المحلى مسألة يجوز أن يقال من قبل الله تعالى لنبي أو عالم على لسان نبي احكم بما تشاء في الوقائع من غير دليل فهو صواب أى موافق لحكمي بأن يلهمه إياه إذ لا مانع من جواز هذا القول ويكون أى هذا

القول مدركاً شرعياً ويسمى التفويض لدلالته عليه اه وحاصله أنه يجوز على الله تعالى أن يفوض الحكم لشيء أو عالم على هذا الوجه من غير اجتهاد ولا دليل ينصبه الله تعالى مأخذاً للحكم الشرعي دالاً عليه كما هو الشأن في أحكام الله تعالى فيحكم المفوض اليه بما يشاء اعتماداً على هذا القول الذي وصل اليه بالوحي أو التبليغ من صاحب الوحي وهذا القول وإن لم يكن مدركاً يؤخذ منه حكم الواقعة بخصوصها إذ لا دلالة عليه بخصوصه ولكنه بالنسبة لهذا الملهم دليل شرعي عام يدل على أن ما يشاؤه في الوقائع معتبر شرعاً لأن مشيئته تابعة لأوامر الله تعالى إياه حكم الواقعة النازلة به فيكون الحكم المستند إلى مشيئته ظاهراً تابعاً لمشيئة الله وإلهامه إياه باطنياً فيكون حقاً وإلا كان قوله تعالى فهو صواب غير صواب وذلك محال على الله تعالى وسيأتي الكلام على دلالة الإلهام وأنها مختصة بصاحبها ولا يجوز لغيره أن يتبعها فاجتهاد المفوض الملهم كاجتهاد الصوفي سواء وبتقرير المسألة على هذا الوجه الذي أشار إليه الجلال وغيره يندفع ما أورده الشوكاني على القول بجواز التفويض المذكور حيث قال كيف يصح القول بتفويض العبد مع جهله بما في أحكام الله تعالى من المصالح فإن من كان هكذا قد يقع اختياره على ما فيه مصلحة وعلى ما لا مصلحة فيه فتجوز مثل هذا على الله عز وجل محال لا يحل لمسلم أن يقول به وأيضاً لا يجوز على الله أن يقول مثل ذلك مع القطع بأن هذا العالم المفوض إليه مكلف بالشريعة الإسلامية لأنه واحد من أهلها مطلوب منه ما يطلب منهم فما الذي رفع عنه التكليف الذي كلف به غيره اه لما علمت أن هذا التفويض مدرك من مدارك الشريعة بالنسبة لهذا العالم الملهم لحكم الواقعة الذي لا يسعه أن يحكم بما يخالف مجعاً عليه من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس جلي ويكون حكمه كفيلاً بالمصالح التابعة له كسائر أحكام الله تعالى المكلف بها هذا العالم وغيره

## ﴿ القول بالتفويض في أفعال الله تعالى لا ينافي التوحيد ﴾

وهذا كالتفويض في أفعال الله تعالى لبعض أوليائه في التصرف بأذنه ومعناه عند السادة الصوفية بل وعند غيرهم أن الله تعالى قد يأذن للولي الكامل بالتصرف في الشئون الكونية التي علم الله وقوعها على يديه بأن يعلمه بها وبأوقاتها وأمكنها قبل وقوعها وبأذنه جملة بمباشرتها كسبها لخلقها بحيث لا يحتاج عند كل حادثة إلى إذن يخصها وهذا كاذبه لنا بما شرعه من أحكام الدين فعلا وتركها فقد ذكر أبو المواهب الشاذلي رضي الله عنه أن الولى الكامل قد يعطى الاذن من الله بالتصرف في بعض الشئون الكونية جملة ومن دونه يعطى الاذن بحسب النوازل والوقائع ومن أعطى الاذن بالتصرف جملة أو تفصيلا لا يخرج عن مشيئة الفاعل المختار ومن زعم غير ذلك فقد محيت عنه المعارف والأنوار اه وهذا مما اتفق على جوازه ووقوعه السادة الصوفية وليس في كلام أهل الرسم ما يخالفه بل فيما قصه الله تعالى في حق عيسى عليه السلام ( ورسولا إلى بنى إسرائيل أنى قد جئكم بآية من ربكم أنى أخلق لكم من الطين كهيئة الطير فأنفخ فيه فيكون طيرا بأذن الله وأبرىء الأكمة والأبرص وأحيى الموتى بأذن الله وأنبئكم بما تاكلون وما تدخرون في بيوتكم إن في ذلك لآية لكم إن كنتم مؤمنين ) ما هو ظاهر في ذلك وكذلك ما أسنده إلى ملائكته الكرام فقد نقل ابن القيم عن بعض السلف في الكلام على الرؤيا أنه قال وقد وكل الله بالرؤيا الصادقة ملكا علمه وألهمه معرفة كل نفس بعينها واسمها ومتقابها في دينها ودنياها وطبعها ومعارفها بحيث لا يشبهه عليه منها شيء ولا يغلط منها في شيء فتأنيده نسخة من علم غيب الله من أم الكتاب بما هو مصيب لهذا الانسان من خير وشر في دينه ودنياه إلى آخر ما ذكره هناك ه ولا شك أن هذا ضرب من التفويض وظاهر أنه لا فرق بين الانس والملك حديث « لا يزال عبدى يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه فإذا أحببته كنت سمعه لذى يسمع به وبصره الذى يبصر به ويده التى يبطش بها الخ » يدل دلالة واضحة

على أن العبد إذا وصل إلى مقام المحبة صار مظهرًا من مظاهر الحق جل شأنه لظهور شئونه فيه وبهذا تعلم أن مقاله بعض المحققين في تفسير قوله تعالى (والنازعات غرقا والناشطات نشطاً والسابحات سبحاً فالسابقات سبقاً) فالمدبرات أمراً من حملها على النفوس الفاضلة المفارقة وأنها قد تلحق باللائكة فتصير من المدبرات لا غبار عليه وإن تعقب العلامة الألوسي له حيث قال إن في هذا الحمل إيهام صحة ما زعمه كثير من سخفة العقول أن الأولياء يتصرفون بعد وفاتهم بنحو شفاء المريض وإنقاذ الغريق والنصر على الأعداء وغير ذلك مما يكون في عالم الكون والفساد على معنى أن الله تعالى فوض لهم ذلك ومنهم من يخص ذلك بخمسة من الأولياء والكل جهل وإن كان الثاني أشد جهلاً تعقب باطل لا محل له وقد بينا في المطالب القدسية خطأ هذا التعقب من عدة وجوه فراجع . وبالجملة فالاختصاصات الإلهية لأنبياء الله تعالى وأوليائه وأصفياه سواء كانت متعلقة بالأحكام الشرعية أو بالأفعال الاختيارية لا ينكرها إلا ذو هوى مفتون . ولنعد من بلوغ السؤل إلى مدخل علم الأصول

### ﴿ مراتب الاجتهاد ﴾

تقدم الكلام على الاجتهاد المطلق وأنواعه وأنه من أشرف المناصب الدينية ودونه مرتبة اجتهاد المذهب وهو بذل الوسع في تخرج الوجوه والأحكام على نصوص إمامه أو استنباطها من نصوص الشرع متقيداً في ذلك بالجرى على طريقة إمامه ومراعاة قواعده وشروط استدلاله فمجتهد المذهب كما يستنبط الأحكام من نصوص إمامه بقياس مسكوت على منطوق له لوجود جامع بينهما منصوص أو مستنبط من كلامه أو باستخراج من عموم ذكره إمامه أو قاعدة قررها يستنبط أيضاً من الأدلة الشرعية متقيداً بالجرى المذكور وبهذا التقييد كان مقلداً لإمامه إذ لو لم يتقيد بذلك فإن كان متأهلاً للاستنباط من الأدلة الشرعية مباشرة كان مجتهداً مطلقاً لا مجتهداً مذهب وإن لم يكن متأهلاً لذلك فلا يجوز له الاستنباط

المذكور وبهذا تعلم أن أقوال المجتهدين كالنصوص الشرعية لأخذها من الكتاب والسنة واعتبار الشارع لها مدركا من مدارك الشرع كما تقدم في اجتهاد القياس بدون مجتهد المذهب مجتهد الفتيا وهو المتبحر في مذهب إمامه المتمكن من الترجيح بين ما أطلق من أقواله أو أقوال أصحابه والاجتهاد بهذين المعنيين وإن ندر في هذا الزمان الذي قل فيه الاشتغال بعلوم الدين وآلاتها على الوجه المجدي فقد وقع لكثير من أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم من الخلافين فمن دونهم وهذا يدل دلالة واضحة على تغيير الاجتهاد بجميع مراتبه في عصور المتأخرين مع توفر عده دون عصور المتقدمين لتوفر أسبابه وشروطه ورفع موانعه وصاحب المرتبة الأولى إذا أطلق ينصرف إلى المجتهد المطلق كالفقيه وصاحب المرتبة الثانية والثالثة يسمى مقلدا أو مجتهد مذهب أو مجتهد فتيا وبقيت منزلة رابعة دون ذلك وهو أن يقوم المتفقه بحفظ المذهب ونقله وفهمه في الواضحات والمشكلات ولكن عنده ضعف في تقرير أدلته وتحرير أقيسه فهذا يعتبر نقله وفتواه فيما يحكيه عن صاحب المذهب سواء كان مسطورا في مذهبه أو مأخوذا عن غيره وليست هذه المنزلة من الاجتهاد في شيء وتقدمت اجتهادات جزئية تذكر في مسائل العلة وشروط القياس لا تسمى اجتهادا ولا يسمى صاحبها مجتهدا في اصطلاح الأصوليين وإن كان لابد للمجتهد منها في استنباط الأحكام الشرعية

### ﴿ بيان موضوع الأصول والنسبة بين المجتهد والأصولي ﴾

والمجتهد سواء كان مجتهدا مطلقا أو مجتهد مذهب أو فتيا من جهة كونه مجتهدا غير الأصولي الباحث عن أحوال الأدلة السمعية من حيث تثبت بها الأحكام الشرعية بطريق الاجتهاد بعد الترجيح عند التعارض إن قلنا أن موضوع الأصول الأدلة السمعية أو الباحث عنها وعن المرجحات إن قلنا أن موضوعه الأدلة والمرجحات أو الباحث عنهما وعن صفات المجتهد إن قلنا أن موضوعه الأمور الثلاثة على خلاف بذكر في موضعه ولذلك عرفوا الأصولي بالعارف بالأصول والمرجحات وصفات المجتهد وبعض الأصوليين يجعل موضوعه الأدلة والأحكام للتضاييف بين الدليل

والحكم من حيث الاثبات والثبوت فكما يبحث الأصولي عن أحوال الأدلة من حيث اثباتها الأحكام يبحث عن الأحكام من حيث ثبوتها بالأدلة وعليه فالأصول هو العارف بأحوال الأدلة وأحكام المرجحات وصفات المجتهد والمباحث التي تذكر في المقدمات عند التفرع الأول متعلقة بالحكم والحاكم والمحكوم فيه والمحكوم عليه تعد من المقاصد عند هذا الفريق لبحثها عن أحوال الموضوع وأما المجتهد وهو الباذل وسعه بالنظر في المآخذ الشرعية لاستنباط الحكم الشرعي من دليله التفصيلي أو المتصف بالشروط التي تهيئه لذلك ومعلوم أن الأول لا يتحقق إلا بعد تحقق الثاني وصفاته التي منها معرفة الأصول ومرجحات الأدلة وعلوم اللغة العربية فقد يكون مع هذا أصوليا بمعنى مثبت قواعد الأصول ومدونها بما اشملت عليه من المرجحات وصفات المجتهد أو بمعنى العارف بها بعد وجودها معرفة العلوم والمملكات وقد لا يكون إذ لا يلزم فيه أن يكون واضعا لقواعد الأصول ولأن يكون عارفا بها معرفة ملكة واستحضار كما هو المصطلح عليه في أسماء العلوم بل المدار على أن يكون عارفا بما يحتاج إليه في استنباط الأحكام وفهم أساليب الكلام ولومعرفة تهيء واستحصاا والأصول لا يلزم أن يكون مجتهدا بأحد معنييه المذكورين فعلم الأصول يأخذه الفقيه مساما أو مثبتا مدلا ويستخدمه لمعرفة كيفية الاستنباط كما يعرف علوم اللغة العربية لفهم المراد من المستنبط منه لأنه عربي بليغ

### ﴿ الكلام في تجزؤ الاجتهاد ﴾

ومراتب الاجتهاد الثلاثة كما تكون للفقيه في جميع أبواب الفقه تكون له في بعض أبوابه كالفرائض والبيوع والعبادات والأول يسمى مجتهدا عاما أو كاملا والثاني يسمى مجتهدا خاصا أو قاصرا واشترط اجتماع العلوم التي تذكر في كتب الأصول بالدرجة المتقدمة كما ذكره صاحب كشف الاسرار إنما هو في حق المجتهد المطلق العام الذي يفتي في جميع أحكام الشرع قال وليس الاجتهاد

عند عامة العلماء منصبا لا يجزأ بل يجوز أن يفتى القائم بمنصب الاجتهاد في بعض الأحكام دون بعض فمن عرف طرق النظر في القياس فله أن يفتى في مسألة قياسية وإن لم يكن ماهرا في علم الحديث ومن نظر في مسألة المشتركة والعول مثلا بكفيه أن يكون فقيه النفس عارفا بأصول الفرائض ومعانيها وإن لم يكن عارفا بالآخبار الواردة في الربا والبيع لعدم تعلق تلك الأحاديث بها وتوقعها عليها وسيأتي أن القول بتجزؤ الاجتهاد هو الصحيح عند الأصوليين كأن يحصل لبعض الناس قوة الاجتهاد في بعض الابواب دون بعض بأن يعلم أدلته باستقراء منه أو من مجتهد كامل بحيث يظن حصول جميع ما يتعلق به وينظر فيه عند حصول النازلة في ذلك الباب

### ﴿ توقف المجتهد في بعض المسائل لا ينافي اجتهاده ﴾

وهذا وذاك لا ينافي توقف المجتهد مطلقا في بعض المسائل فانه منهيء بمالديه من العدة الكافية لاستنباط الحكم المسئول عنه وإنما يتوقف لما نعت وشغلته عن النظر في الحال أو يتوقف حتى يجتهد فيما لديه من المأخذ إذ لا يكفي العلم بها وقد يسكت عن الجواب تورعا أو لما يراه من عنت السائل أو عدم اهليته للجواب أو غير ذلك من الاحوال التي تقتضيها ظروف الواقعة وأحوال السائلين وقد روى عن مالك بن أنس رضى الله عنه أنه قال ربما وردت على المسألة تمنع من الطعام والشراب والنوم وكان إذا سئل عن المسألة قال للسائل انصرف حتى أنظر فيها فينصرف ويتردد فيها فقليل له في ذلك فبكى وقال إني أخاف أن يكون لى من السائل يوم وأى يوم . وكيف لا يخاف وهو وأمثاله قد نصبوا أنفسهم منصب الخلافة عن النبوة في أخطر الامور كما ينبت عنه حديث «أجروكم على الفتيا اجرؤكم على النار» وفي الأثر الناس هلك إلا العالمون والعالمون وهلك إلا العالمون والعالمون هلك إلا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم

### ﴿ ترتيب النظر في المآخذ الشرعية عند نزول الواقعة ﴾

نقل الشوكاني وغيره عن الامام الشافعي رضي الله عنه فيما ينبغي للجهنم أن يعمل به ويعتمد عليه حينما تنزل به الواقعة أنه قال أولا يعرضها على نصوص الكتاب فان أعوزه عرضها على الخبر المتواتر ثم الأحاد فان أعوزه لم يخض في القياس بل يلتفت إلى ظواهر الكتاب فان وجد ظاهرا نظر في المخصصات من قياس وخبر فان لم يجد مخصصا حكم به وان لم يعثر على ظاهر من كتاب ولا سنة نظر إلى المذاهب فان وجدها جمعا عليها اتبع الاجماع وان لم يجد اجماعا خاض في القياس ويلاحظ القواعد الكلية أولا ويقدمها على الجزئيات كما في القتل بالمتقل فيقدم قاعدة الردع على مراعاة الاسم فان عدم قاعدة كلية نظر في المنصوص ومواقع الاجماع فان وجدها في معنى واحد الحق به والا انحدر به إلى القياس فان أعوزه تمسك بالسنة ولا يعول على طرد اه ثم قال واذا أعوزه ذلك كله تمسك بالبراءة الأصلية التي هي مستند الأحكام والنصوص فان العقل قد دل على نفي الحرج في الاقوال والافعال وعلى نفي الاحكام عنها في صور لانهاية لها إلا ما استثنته الأدلة السمعية من الكتاب والسنة والمستثنيات محصورة وان كانت كثيرة فينبغي أن يرجع في كل واقعة إلى النفي الأصلي والبراءة الأصلية ويعلم أن ذلك لا يغير إلا بنص أو قياس على منصوص او ما هو في معنى النص من الاجماع وأفعال النبي . ص . وعليه عند التعارض بين الأدلة أن يقدم طريق الجمع على وجه مقبول فان أعوزه ذلك رجع إلى الترجيح بالمرجحات التي ذكرها الأصوليون هذا كان شأن المجتهدين في الوقائع التي تنزل بهم والفتيا التي يسئلون عنها

### ﴿ حث المجتهدين على النظر في أقوالهم ﴾

ومع هذا التحرى فقد كان الأئمة يحثون الناس على النظر في فتاويهم والبحث في أقوالهم كما روى عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه قال إذا قلت قولاً وكتاب الله تعالى أو سنة



رسوله . ص . أو قول الصحابي رضى الله عنه يخالفه فاتركوه واتبعوا قول من ذكر وفى رواية وأثبتوا قول من ذكر وروى عنه أيضا أنه قال إذا صح الحديث فهو مذهبي وإذا توجه الدليل فنحنوا به واتركوا قولى فانظر إلى هذه المقالة وحاصلها ان ما يظهر مخالفا لقوله فهو مذهبه وكأنه قائل به وما قاله أولا قد انتهى بظهوره فهو كالناسخ له ونقل عن مالك رضى الله عنه أنه قال إنما أنا بشر أخطئ وأصيب فانظروا في رأيي فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوا به وما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه ومثله ما نقل عن الامام الشافعي رضى الله عنه وغيره من الأئمة فقد كانوا جميعا يحثون أصحابهم ومن بعدهم على النظر في الأحكام الشرعية والبحث في ما أخذها وهذا كله يعتبر ضرا من التشريع والبيان وقع اتفاق الأئمة عليه صوبا لأحكام الدين عن الخطأ بقدر المستطاع وعلى ذلك فتقليدهم على هذا الأساس المتفق عليه ليس تقييدا للمتأهلين من أتباعهم بالأخذ بأقوالهم التي بذلوا جهدهم في استنباطها من الكتاب والسنة بحيث يلتزمونها مطلقا ولا يعدلون عنها إلى غيرها مما هو أرجح منها إذا عثروا عليه بل في حثهم على النظر مع هذا التقليد اطلاق لهم وإلزام بالبحث عما عساه أن يكون قد فاتهم من أدلة الكتاب والسنة وأنهم إذا عثروا عليه وجب عليهم الأخذ به لانتفاء حكم تقليدهم بظهور ما خالفه مما عثروا عليه وفي كلا الحالين هم آخذون بالكتاب والسنة وتابعون لأقوال أئمتهم بمقتضى حثهم المذكور وبذلك تعلم ما في زلة العلامة لشوكاني من منع تقليد أقوال الأئمة مطلقا وزعمه أنهم ما كانوا يعرفون لتقليد ولا سمعوا به وأغرب من هذا أنه يستدل على ذلك بالحديث المذكور وذلك إنما يتجه نوعا لو كان الأئمة يقولون في الدين بمحض الرأي وكيف يقولون ذلك ثم يثنى لهم أن يحثوا الناس على الرجوع إلى الكتاب والسنة مع أن ذلك ؟ يلتزم مع هذا الاتهام المذكورة وإنما قالوا ذلك لأنهم كانوا إذا نظروا في حكم لوقائع وبذلوا طاقتهم في المآخذ الشرعية حسبما ينبغي للمجتهد أن يعمل به في

ترتيب النظر وحكموا في الوقائع حسبما ظهر لهم فمع بذلهم الوسع في النظر على هذا الوجه كانوا لا يقطعون بعدم وجود نص آخر في تلك النازلة يخالف حكمه حكم اجتهادهم لم يطلعوا عليه ولا يجزمون بنفي احتمال الخطأ في استنباطهم وان وجب العمل به شرعا لتزيل ظنونهم الغالبة منزلة العلم ولكن لتورعهم واحتياطهم في أحكام الدين حثوا المتأهلين من أصحابهم بل ومن غيرهم على النظر في أقوالهم والبحث في ما أخذهم وكيف لا يبحثون أصحابهم ومن يأتي بعدهم ممن تأهل للنظر على النظر في ما أخذ أقوالهم وهو نظر في كتاب الله وسنة رسوله . ص . وقد حث الله كل من تأهل لذلك على التفكير فيه كما يدل عليه قوله تعالى (وأزلفنا إليك الذكركرتبين للناس ما نزل إليهم ولعلمهم يتفكرون) أى في ذلك فاقصداء بكتاب الله وتأسيا برسول الله . ص . ينبغى للأئمة وللعلماء من أصحابهم ممن لهم أقوال تخالف أقوال أئمتهم أن يبحثوا كل من تأهل للنظر على أن ينظر في أقوالهم لما علمت أن النظر فيها من حيث إنها مأخوذة من الكتاب والسنة نظر في الكتاب والسنة وعمل بحث الكتاب المشار إليه بقوله تعالى (ولعلمهم يتفكرون) ومن هنا كان باب الاجتهاد والتفسير للكتاب والشرح للسنة لا يزال مفتوحا يلججه كل من تأهل للنظر في ذلك لا فرق بين مجتهد ومقعد وقد جدد أصحاب الأئمة وعلماء الخلاف في ذلك وأوسعوا النظر فيه بدون تقييد بمذهب دون مذهب وبالضرورة لا يتيسر هذا النظر ولا يعول عليه إلا إذا كان صادرا من متأهل يمكنه الرجوع إلى نصوص الشريعة وأدلتها خاصة أو عامة وهم طبقات الفقهاء المعروفين بالتأهل ودقة النظر وإن لم يوجد ذلك في عصر من العصور أو وجد في مكان ناء عن مكان النازلة بحيث لا يتيسر الوصول إليه ينبغى أن يستكثر من العلماء الذين يرى في مجموعهم التأهل والكفاية للنظر في ذلك كما قيل في العمل باجماع الضرورة عند فقد اجماع الأئمة وباستكثار الشهود وضم القرائن عند فقد العدول فاذا نظروا واستقصوا البحث في الأدلة التي يخرج عليها حكم النازلة في أى

مذهب من المذاهب وجب العمل بما ترجح لديهم من تلك الأدلة ولا يخرجهم ذلك عن تقليد أئمتهم واتباع مذاهبهم كما تقدم وقد كان ذلك شأن أصحاب الأئمة كأبي يوسف ومحمد وابن القاسم وأشهب وغيرهم من أصحاب الأئمة فقد نظروا في الكتاب والسنة وفي أدلة أئمتهم وما وضعوه من القواعد لاستنباط الأحكام الشرعية وجاءت أقوالهم في بعض المسائل على خلاف أقوال أئمتهم فيها لدليل ترجح عندهم في ذلك وظاهر أن الكلام في المسائل الاجتهادية وقد اتفقوا على أن الشريعة الإسلامية في مجموعها هي الكفيلة بمصالح العباد دون مذهب معين ومقالات الأئمة أنفسهم أكبر شاهد على ذلك فانهم ما احتوا غيرهم على النظر في أقوالهم إلا لعدم لتقليد بمذهب معين والواجب على أمثال هؤلاء القادرين على النظر مع تقليد أئمتهم فيما لم يقدروا عليه اتباع ما ترجح من أدلة الشريعة حسبما تقتضيه أحكامها الكفيلة بالمصالح وما لم يتيسر لهم في وقت قد تيسر في وقت آخر وأما القاصرون الذين لا يمكنهم النظر على الوجه المنيع في فهم كلام الله وكلام رسوله . ص . فحسبهم التقليد والاتباع لغیرهم ممن ضبطت مذاهبهم ودونت أقوالهم واتفق الجمهور من المساميين على اتباعهم واعتماد مذاهبهم وأنهم من المجتهدين بلا نزاع احتياطاً في التعبد بأحكام الله قدر المستطاع وقد أصبح ذلك بحكم الضرورة الآن على ما نعهد منحصراً في مذاهب الأئمة الأربعة فإن مذاهبهم هي المحفوظة المضبوطة المدللة دون غيرها وبيننا وبينها من طرق الإثبات وصحة الاسناد طبقات من الفقهاء يتلو بعضها بعضاً حفاظاً ورواة عدولاً محررين ومدونين لا يوجد مثلهم فيما بيننا وبين المذاهب الأخرى وتقدم أن إيثارة مذاهبهم على مذاهب غيرهم من سلف أو خلف إذا وجد إنما هو لهذا المعنى لالتقص اجتهاد غيرهم عن اجتهادهم

﴿ اجتهاد الصحابة فوق اجتهاد غيرهم ﴾

كيف وإنا نعلم كما يعلمون أن اجتهاد الصحابة فوق اجتهاد سائر الأئمة ولذا قيل إن قول الصحابي المجتهد حجة على غير الصحابي ولو مجتهداً لأن الأصل فيه

أن يكون مستنداً للسمع ولأن الصحابة فوقنا في كل علم ورأى وورع وعقل وآراؤهم أولى من آرائنا عندنا لأنفسنا وقولهم ليس للمجتهد أن يقلد مجتهداً آخر محله مالم يتحقق أرجحية اجتهاده على اجتهاد غيرهم والصحابة لاتصلحهم بالسمع ومشاهدة الوحي وإحاطتهم بالسنة ورجحان عقولهم لايشك أحد في أرجحية اجتهادهم على اجتهاد غيرهم من التابعين فمن بعدهم أرجحية لاتثبت لمجتهد آخر على نظيره من غيرهم والكلام في أعيان الصحابة وعلمائهم كالتلغاء الأربعة وأزواجه الطاهرات والعبادلة وأنس وحذيفة ومن في طبقتهم وهناك طريقة أخرى ذهب إليها الشافعية تسوى بين اجتهاد الصحابة وغيرهم نظراً إلى أن احتمال السماع والرأى في حقم وحق غيرهم سواء وعلى تقدير السماع يحتمل أنه أفقئ خبير ظنه دليلاً وليس بدليل ولايخفى ضعفه ونقل عن الامام الشافعي في الجديد أنه رجع عنه إلى القول بأرجحية اجتهادهم نعم لانه في أن طريقهم في النظر كانت أقوى وأخصر من طريقة من بعدهم من الأئمة وهذا أمر يرجع إلى دقة أنظارهم واستقامة أفهامهم وقوة حفظهم وسعة اطلاعهم وشهودهم مشاهد الوحي وأسباب النزول فان ذلك مما يوجب انتلاج معاني الكتاب والسنة في صدورهم من غير احتمال ولا تردد وكلما بعدت الأمة عن هذا العهد كلما ضعفت أحوالهم وتقيدوا بعموم الدلالة وأوضاعها وما تحتمله الألفاظ من المعاني المختلفة فلذلك كانت دائرة النظر في اجتهادهم أوسع وأخطر منها في اجتهاد الصحابة والتابعين وتقدم نقل إمام الحرمين إجماع المحققين على أن العوام ليس لهم أن يتقلدوا بمذاهب أعيان الصحابة رضى الله عنهم بل عليهم أن يتبعوا مذاهب الأئمة الذين سبروا ونظروا وبوبوا ودونوا وأن ذلك عين التمسك بالكتاب والسنة وأن اتباع مذاهب الأئمة أعم من أن يكون بالأخذ عنهم مباشرة أو بوسط موثق بنقله كتاباً أو غيره حياً أو ميتاً سواء سمي ذلك تقليداً أو اتباعاً وتقدم أن مافرق به الشوكاني بين التقليد والاتباع من أن ما اقترن بالدليل يسمى اتباعاً وما تجرد عنه يسمى تقليداً لايمجدى مادام الأخذ عامياً لم يتأهل لمعرفة الدليل وتمحيصه تمحيص المجتهدين

### ﴿طبقات الفقهاء﴾

وقد نقل العلامة ابن عابدين في رسالته عن شمس الدين أحمد بن سليمان الشهير  
 ابن كمال باشا أن الفقهاء على سبع طبقات الأولى طبقة المجتهدين في الشرع كالأئمة  
 الأربعة ومن سلك مسلكهم في تأسيس قواعد الأصول واستنباط أحكام الفروع  
 من الأدلة الأربعة من غير تقليد لأحد لافي الأصول ولا في الفروع . الثانية طبقة  
 المجتهدين في المذهب كأبي يوسف وعبد وسائر أصحاب الامام القادرين على استخراج  
 الأحكام من الأدلة المذكورة حسب النواعد التي قررها إمامهم فانهم وإن خالفوه  
 في بعض أحكام الفروع لكنهم يقدون في قواعد الأصول . الثالثة طبقة المجتهدين  
 في المسائل التي لا رواية فيها عن صاحب المذهب كأبي بكر الخصاص والطحاوي  
 والكرخي والسرخسي ونحو الاسلام البردوي وقاضي خان فانهم لا يقدرون على مخالفة  
 الامام لافي الأصول ولا في الفروع لكنهم يستنبطون الأحكام في المسائل التي لا نص  
 فيها عنه على حسب أصول قررها ومقتضى قواعد بسيطها . الرابعة طبقة أصحاب  
 التخريج من المقلدين كالرازي المعروف بالخصاص وأضرابه فانهم لا يقدرون على  
 الاجتهاد أصلاً لكنهم لا حاطتهم بالأصول وغبطهم للآخذ يقدرون على تفصيل  
 قول مجمل ذي وجهين وحكم محتمل لأمرين منقول عن صاحب المذهب أو عن  
 أحد أصحاب المجتهدين برأيهم ونظرهم في الأصول والمقايسة على أمثاله ونظائره  
 في الفروع . الخامسة طبقة أصحاب الترجيح من المقلدين كصاحب الهداية وأبي الحسن  
 القدوري وأمثالهما شأنهم تفصيل بعض الروايات على بعض . السادسة طبقة المقلدين  
 القادرين على التميز بين الأقوى والفقوى والضعيف وظاهر الرواية وظاهر المذهب  
 والرواية النادرة كصاحب الكنز وصاحب الجمع وهؤلاء لا ينقلون في كتبهم  
 الأقوال المورودة والروايات الضعيفة السابعة طبقة المقلدين الذين لا يقدرون على  
 ما ذكر ولا يفرقون بين الثابت والثمين اه ملخصاً . إذا علمت هذا فقول بعض الناس  
 ومنهم الشوكاني إن كتب الفقه لا يعول عليها ولا يصح أخذ أحكام الدين عنها

جزاف من القول لا يلتفت إليه وقد يجر إلى الطعن في أصول السنة وأسايدها المصححة التي انتق العلماء على إبداعها ووجوب العمل بما فيها وهذا كطعن بعضهم بأن علم الأصول لا فائدة فيه إلا للمجتهد وقد فقد الآن فإن منشأ عدم الفهم وقصور النظر كيف وقواعد الأصول لا تزال باقية محفوظة مدونة في بطون الكتب ينتفع بها المخالف وغيره من أهل الطبقات المذكورة ويعتمدون عليها في تعرف أحكام الحوادث والواقعات على الوجه الأنتم الأكل بل كل طبقات الفقهاء الذين يزاولون علم الفقه لمعرفة الأحكام الشرعية على وجه معتد به لا بد لهم من معرفة علم الأصول على أن تقاعد لهم وتقاصر الأذهان عن فهم العلم واستثماره لا يقضى بإبطال فائدته وتعطيل دلالاته وكمن العلوم قد تقاعد الناس عن الاشتغال بها على الوجه المطلوب وأعرضوا عن استثمارها والعمل بأحكامها حتى بعدوا عن فوائدها المترتبة عليها علماً وعملاً فهل ذلك يقضى بعدم فائدتها أو ترك الاشتغال بها : وغير خاف أن من اتقن الأصول وعرف نسبه إلى أحكام الفقه وأنها كنسبة الأدلة التفصيلية إليها وعرف نسبه أيضاً إلى تلك الأدلة وأنها كنسبة وجوه الدلالة وشروط الانتاج إلى أقبسة المنطق وطالع مسائل الفقه مستنداً إلى وجوه دلائلها وجد من نفسه فرقا عظيماً بينه وبين من يطالع أحكام الشريعة مجردة عن ما أخذها من كتاب أو سنة وما يعرض لها من وجوه الدلالة كما يوجد مثل هذا الفرق بين من يقلد في عقائد الدين ومن يعرفها بأدلتها ودفع الشبه عنها وهذه لمن يقدرها ويعمل بها فائدة وأي فائدة إذ بها يخرج المكلف عن التقليد في الفروع إلى معرفة الفقه بأدله وإن لم يكن بطريق الاجتهاد الأصولي وسيأتى أن هذا هو الفقيه الثاني والمجتهد هو الفقيه الأول وأن نسبه إليه فيما يأخذه عنه كنسبة المجتهد إلى نصوص الشريعة ولعل هذا القائل اغتر بقولهم فائدة علم الأصول هي معرفة كيفية استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية بطريق الاجتهاد ففهم أنه لا فائدة له إلا ذلك ولم يدرك أن الفائدة التي يذكرها المؤلفون في أوائل الكتب لأئمة علم إنما هي الفائدة الخاصة به المترتبة عليه لا ما لا يرتب عليه إلا هي ألا ترى أن فائدة

النحو كما ذكروا صون اللسان عن الخطأ في الكلام مع أن استفادة المعاني من التركيب على وجه صحيح مما يترتب عليه وكذا الحال فيما يذكر من فوائد العلوم الأخرى فانهم يقتصرون فيها على ما هو أخص بها ويتركون ما يستتبعه كل علم من الفوائد الجملة التي قد تشترك مع علم آخر على أن من الأصوليين من صرح بأن فائدة الأصول أعم من ذلك وهي الاقدار على الاستنباط والمعتبر منه ما كان مع شروط الاجتهاد أو معرفة الأحكام الشرعية بالدلائل أو معرفة كيفية استنباطها اهـ وبالجملة مثل ما يذكر من فوائد العلوم وما يترك منها مثل فوائد النبات والشجر فان الشجر يغرس للثمر مع أن فوائده الأخرى لا تكاد تحصر وكل من ذاق طعم العلم واتصف به حق الاتصاف يعرف عموم منافعه كما يعرف أن القوة الحاصلة من إتقان أى علم كما تعد النفس لمعرفة فوائده وترتيب مبادئه كذلك تهيب القوة المفكرة للخوض فيما يشاركه في ناحية أو يذانيه في مرتبة

### ﴿ بيان العلوم الدينية واختلاف النظر فيها ﴾

ومن تأمل العلوم الدينية وهي الكلام والفقه والأصول والحديث والتفسير والأخلاق وعرف نسبة بعضها إلي بعض ووقف على مباحث كل منها عرف أن من فوائدها ما يشترك ومنها ما يختص وإن كان النظر فيها مختلفاً فان المتكلم إنما ينظر في الموجود ويقسمه إلى واجب وممكن والممكن إلى جوهر وعرض ثم يبحث عن الأحكام الشاملة لها والأحوال الخاصة بكل منها ثم يبين أن أصل الفعل في العالم وأجزائه جائز عليه تعالى وأن بعثة الرسل من أفعاله الجائزة ثم يتكلم على السمعيات وما جاء في اليوم الآخر مما لا يستقل العقل بأدراكه ولا ينفى باستحالاته والمفكر يأخذ من جملة ما ينظر فيه المتكلم وأثبتته واحداً خاصاً وهو الكتاب فينظر في تفسيره والمحدث يأخذ واحداً خاصاً وهو السنة فينظر في طريق ثبوتها والفقيه يأخذ فعل المكلف فينظر في نسبتها إلى خطاب الشارع من حيث الوجوب وأخواته ويثبت الحكم للعموم ومداره على طلب ما يسقط الحرج والصوفي

ينظر فيما يعرف به صلاح القلب وسائر الخواص ومداره على طلب السكال  
ونصفية النفوس

### ﴿ نظر الأصولى واستمداد علمه ﴾

والأصولى يأخذ قول الرسول الذى دل المتكلم على ثبوته من كتاب أوسنة  
فان كليهما مسموع منه وإليهما يرجع الاجماع والقياس فينظر فى أقسامه ووجوه  
دلالة على الأحكام إما بمنطوق اللفظ أو مفهومة أو معقول معناه أو مستنبطه  
وفى الاجماع وأحكامه والقياس وشروطه ومسالكه وفى القواعد ومرجحات  
الأدلة عند التعارض ثم ينظر فى مستنبط الأحكام من الأدلة وهو المجتهد فيبين  
مفهومه وشروطه ويقابله المقلد هذا جملة ما يقصده الأصولى بنظره وإذ كان  
المقصود بالذات من كل ذلك معرفة كيفية اقتباس الأحكام من الأدلة وجب نظر  
الأصولى فى الحكم وأقسامه ومتعلقاته وهى الحالك والمحكوم فيه وهو فعل المكلف  
والمحكوم عليه وهو المكلف ولذا بعد أن افتتح بعض المؤلفين كابن السبكي كلامه  
بتعريف الأصول والأصولى والفقه عرف الحكم الشرعى وقسمه إلى الواجب  
والمحظور والمندوب والمباح والمكروه والقضاء والأداء والصحة والنساق والعزيمة  
والرخصة وغير ذلك من أقسام الحكم كما عرف الدليل والحد والنظر والعلم  
والاعتقاد والظن والشك والوهم لتعلقها بالحكم وبين أنه لا حكم إلا لله وأنه لا مدخل  
للعقل فى شئ من الأحكام الشرعية ويبحث عن خطاب الغافل والمكره والصبي  
والكافر ومن يجوز تكليفه ومن لا يجوز وعن تعلق الخطاب بالأفعال دون الأعيان  
وعن حقيقة السبب والعلة والشرط والمحل والعلامة وعن جواز الترك والواجب  
المعين والخير وفرض الكفاية ووقت الأداء والقضاء ومقدمة الواجب المطلق  
والتكليف بالحال وبالمشروط حال عدم الشرط وبالفعل دون عدمه وتعلق الحكم  
على الترتيب أو البديل وغير ذلك مما لا يخرج عن الحكم وأقسامه ومتعلقاته  
وهذا النوع قد ذكره المصنف وغيره فى مقدمة الأصول وبعضهم يجعله من  
المقاصد كالنوع الأول



هذا مجمل ما يذكر في علم الأصول من جهة الأدلة والأحكام ومن هنا نعلم أن اعتماد هذا العلم من ثلاثة أشياء علم الكلام لتوقف الأدلة الشرعية على معرفة الباري سبحانه وصدق المبلغ وهما مبینان فيه وعلوم اللغة العربية لأن فهم الكتاب والسنة والاستدلال بهما يتوقفان عليها إذ هما عريان والثالث الأحكام الشرعية من حيث تصورها لأن المقصود بنحو قولنا الأمر للوجوب والنهي للتحريم إثبات الحكم وإثبات الشيء فرع عن تصوره

### ﴿ نظرة أخرى للأصول ﴾

وهناك نظرة أخرى للأصول في مقاصد الشريعة الكلية المبشورة في نصوصها الجزئية فإن لها دلالة على الحكم أيضا كما للأدلة التفصيلية والأصول كما نظر في الأدلة التفصيلية ووجوه دلائلها بوجه إجمالي كذلك نظر في المقاصد الجزئية ووجوه دلائلها بوجه كلي فوضع لذلك قواعد كلية تشتمل على جزئيات كثيرة من مصالح الأحكام وعلى كثرتها ترجع إلى حفظ الضروري والحاجي والكلالي وهي الأصول الثلاثة لكيات الشريعة وجزئياتها كما صنع صاحب الفروق وصاحب الموافقات ومن هنا ترى الفقهاء في كتب الفقه يعللون الحكم الشرعي بدليل نقلی آية أو حديث أو قياس أو إجماع ثم يشفعونه بالمصلحة التابعة له والحكمة المترتبة عليه ويسمون الأول دليلا نقلياً والثاني دليلا عقلياً والكل في الحقيقة راجع إلى الشرع وأدلتسه فإن تلك القواعد لا بد أن تكون مستندة لدليل شرعي خاص أو عام ولذلك قد يستند الفقيه إلى تلك القواعد كما يستند للدليل النقلي لأنها مأخوذة من استقراء أدلة الكتاب والسنة والإجماع والقياس

### ﴿ توسع الخلافين في الاستدلال على الأحكام الشرعية ﴾

وقد توسع علماء الخلاف وأصحاب المذاهب في الاستدلال على الأحكام الشرعية بأدلة عقلية لا يقصد منها إثبات الحكم بمجرد العقل وإنما المقصود بها الاستدلال على مائت بالشرع من طريق العقل لتقويته وتعضيده كما استدلل علماء الكلام على الأحكام الشرعية بأدلة عقلية وعلى الأحكام العقلية بأدلة

سمعية ولذلك ذكر الأصوليون في كتاب الاستدلال أنواعا من الأدلة العقلية وقد يكون الدليل النقلى واردا في صورة عقلية نحو إن كان النبيذ مسكرا فهو حرام لكنه مسكر وكل نبيذ مسكر وكل مسكر حرام فهذه الأدلة ونحوها لا يبحث عنها الأصوليون من حيث إنها عقلية بل من حيث إنها كيفية من كيفيات دلالة الكتاب والسنة ففي المسلم وشرحه من الأمور الزائدة على الأصول الأربعة التلازم بين الحكمين لا تعيين علة وإلا فقياس وهو من الاستدلال عند الشافعية ثم قال والحق أن الاستدلال بالتلازم كيفية الاستدلال بأحد الأصول الأربعة كقولك هذا مادل عليه الأمر وكل مادل عليه الأمر واجب فكما أن هذا النحو من الاستدلال كيفية الاستدلال بأحدها كذلك الاستدلال بالتلازم كيف لا والتلازم بين الحكمين لبس بعقلى بل شرعى فلا يثبت إلا بالشرع اه وعلى كل حال فبحث الأصوليون عن الاستدلال المعرف بأنه دليل ليس بنص ولا إجماع ولا قياس من مقاصد علم الأصول والبحث عنه راجع الى البحث عن أدلته الكتاب والسنة كالقياس والاجماع وفى شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع مانصه وينحصر أى جمع الجوامع فى مقدمات وسبعة كتب فى المقصود بالذات خمسة فى مباحث أدلة الفقه الخمسة الكتاب والسنة والاجماع والقياس والاستدلال والسادس فى التعادل والتراجع بين هذه الأدلة عند تعارضها والسابع فى الاجتهاد الرابطة لها بمدلولها وما يتبعه من التقليد وأحكام المقلدين وآداب الفتاى وما ضم إليه من علم الكلام المفتوح بمسألة التقليد فى أصول الدين المختتم بما يناسبه من خاتمة التصوف اه فأنت تراه جعل أدلة الفقه خمسة وعد منها الاستدلال ولعل من اقتصر على الأصول الأربعة وهى الكتاب والسنة والاجماع والقياس نظر إلى أن الاستدلال كيفية لأحد هذه الأصول وفى موافقات الشاطبى ان الأدلة العقلية إذا استعملت فى هذا العلم فأنما تستعمل مركبة على الأدلة السمعية أو معينة فى طريقها أو محققة لمناطها أو ما أشبه ذلك لأن النظر فيه نظر فى أمر

شرعى والعقل ليس بشارع اه أى ليس بشارع على جهة الاستقلال وإلا فقد تقدم عنه أنه شارع بطريق الاجتهاد وفى موضع آخر قال الأدلة الشرعية ضربان الأول ما يرجع إلى النقل المحض والثانى ما يرجع إلى رأى المحض وهذه القسمة إنما هي بالنسبة إلى أصول الأدلة وإلا فكل واحد من الضربين مفتقر إلى الآخر لأن الاستدلال بالمنقول لا بد فيه من النظر كما أن الرأى لا يعتبر شرعا إلا إذا استند إلى النقل فأما الضرب الأول فالكتاب والسنة وأما الثانى فالقياس والاستدلال ويلحق بكل واحد منهما وجوه إما باتفاق وإما باختلاف فيلحق بالضرب الأول الإجماع على أى وجه قبل به ومذهب الصحابي وشرع من قبلنا لأن ذلك كله وما فى معناه راجع إلى التعبد بأمر منقول صرف لا نظرية لأحد ويلحق بالضرب الثانى الاستحسان والمصالح المرسلة إن قلنا إنها راجعة إلى أمر نظرى وقد ترجع إلى الضرب الأول إن شهدنا أنها راجعة إلى العمومات المعنوية حسبا يبين فى موضعه ثم قال إن الأدلة الشرعية فى أصلها محصورة فى الضرب الأول لأننا لم نثبت الضرب الثانى بالعقل وإنما أثبتناه بالأول إذ منه قامت أدلة صحة الاعتماد عليه وإذا كان كذلك فالأول هو العمدة وقد صار إذ ذاك الضرب الأول مستند الأحكام التكليفية من جهتين إحداها جهة دلالاته على الأحكام الجزئية الفرعية والأخرى جهة دلالاته على القواعد التى تستند إليها الأحكام الجزئية الفرعية فالأولى كدلالته على أحكام الطهارة والصلاة والزكاة والحج والجهاد والصييد والذبايح والبيوع والحدود وأشباه ذلك والثانى كدلالته على أن الإجماع حجة وعلى أن القياس حجة وأن قول الصحابي حجة وشرع من قبلنا حجة وما كان نحو ذلك اه ومن هنا قصر أهل الحق اجتهاد الفقيه على النظر فى المآخذ الشرعية وما تضمنه من المصالح الكلية سواء كانت بصورتها النقلية أم بصورة عقلية إذ لا ثبوت للأحكام الشرعية إلا من هذا الطريق وتعريف الفقه صريح فى ذلك

(تعريف الفقه)

فقد عرفوه بالعالم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من الأدلة

التفصيلية وأرادوا بالأحكام النسب التامة لأن الفقه من أسماء العلوم يطلق على المسائل المدونة كما يطلق على الملكية والتصديق المتعلق بتلك المسائل وهي الأحكام المذكورة وقد أخذ العلم جنساً فيه فيشمل الأمور الثلاثة وبالشرعية المأخوذة من الشرع أخذ توقف أو اعتداد فيشمل الشرعية الاعتقادية والعملية والمراد بكونها شرعية أن لا تخالف التقطعي بالنسبة إلى علم الآخذ لا ما يتوقف على الشرع وإلا لزم خروج أكثر المسائل الكلامية مع أنها أحكام شرعية يجب أن تؤخذ من الشرع للاعتداد بها وإن ثبت بالعقل فلا يعتد بها عقيدة إلا إذا ورد بها الشرع وسيأتي تقييد الآخذ بأن يكون على طريق الاجتهاد لا ليحقق كونها شرعية بل لأن الفقه خاص بالعلم المكتسب من الأدلة على هذا الوجه والحاصل أن الأحكام الشرعية المستفادة من الشرع قسبان عملية تؤخذ من الكتاب والسنة والاجماع والقياس واعتقادية بعضها يتوقف على الشرع وبعضها يثبت بالعقل إلا أنه لا يعتد به إلا إذا ورد به الشرع كما سيأتي في قولهم ولا حكم قبل الشرع والشرعية العملية قسبان مأخوذة من الشرع بطريق الاجتهاد ومأخوذة منه لا بهذا الطريق والعلم بالأولى يسمى الفقه وقيل الكل لا بد فيه من الاجتهاد فيكون الكل فقهاً وتقدم بيانه في كلام الشاطبي والمراد بالشرع شرع نبينا محمد . ص . دون غيره لأن العلم بالأحكام المأخوذة من الشرائع الأخرى ما لم ترد من هذا الطريق لا تسمى فقهاً في اصطلاح أهل الشريعة المحمدية والمراد بالعملية المتعلقة بكنية العمل بأن يكون العمل موضوعاً والكنيفية محمولة والأحكام الوضعية راجعة إلى العملية بضرب من التأويل وبالكنية التي هي وصف فعل المكلف كنية خاصة وهي أثر الحكم بمعنى خطاب الله تعالى أى كلامه التلزمي المتعلق بفعل المكلف وأثره أحكام تكليفية أو وضعية وهي الوجوب وأخواته والصحة والبطلان والفساد والانعدام والنفاد والشرطية والسببية والمنفعة وغير ذلك والمكتسب صفة للعلم والعمل المستفاد من صيغة التكسب هو النظر في أحوال

تلك الأدلة ووجوه دلائلها بطريق الاجتهاد وهو افراغ الوسع في تحصيل المطلوب فلذلك عبروا به وعلقوه بنفس الأدلة لا بالعلم بها لأن المراد العلم بالأحكام الحاصل من النظر في الأدلة نظراً مستنفداً وسع الفقيه المجتهد وبالضرورة العلم المستفاد من الأدلة على هذا الوجه لا يكون إلا تصديقاً وخرج بهذا القيد علم الله بتلك الأحكام فانه وإن صدق عليه أنه علم بالأحكام الشرعية أى المأخوذة من الشرع ولو غير العالم إلا أنه ليس حاصلها بالنظر والاستدلال كما هو المتبادر من الاكتساب بل هو كما علم بالأدلة علم أزل حاضري لا كسب فيه وخرج به أيضاً علم جبريل عليه السلام فانه بطريق الوحي والتلقى عن الله تعالى فهو ضرورى قطعى وكذلك علم النبي . ص . بالأحكام الشرعية على القول بأن علمه كله وحى وتعليم

﴿ القول في اجتهاده صلى الله عليه وسلم ﴾

وأما على القول باجتهاده في بعض الأحكام الشرعية كما هو مذهب الجمهور فعلمه المأخوذ من النظر في الأدلة ليس كعلم المجتهد الناظر في أدلة الأحكام بل بمنزلة العلم الثابت بالوحي فان استنباطه . ص . الحكم الشرعى من دليله لا يحتاج إلى تعمل وفكر كتعمل المجتهدين ولا إلى تهىء بممارسة الأدلة والقواعد التى مبلغها إفادة الظن كما يحتاج إلى ذلك غيره لما جبل عليه من كمال الفطنة وسلامة الفطرة إلى حد لا يدرك شأوه ولا يباريه فيه غيره ولذا قبل إنه . ص . لا تتعارض لديه الأدلة ولا تشبه عليه النصوص بخلاف سائر المجتهدين وأن اجتهاده على القول به خاص بالنظر في أصول القياس والحضور النصوص لديه متميزة معقولة المعنى لا يحتاج في أخذه بالرأى منها والقياس على أصولها وعللها إلى تعمل كتعمل المجتهدين بل العلم الحاصل له منها من قبيل الحدس الحاصل لأصحاب النفوس المقدسة وإن سمي ذلك اجتهاداً عند القائل به فعناؤه أنه ليس وحياً صريحاً وإذا اجتهد في حكم شرعى بهذا المعنى أو دونه وفرض أنه أخطأ فلا يقر على خطأ وإقراره فيما اجتهد فيه بمثابة الوحي والتعليم فينقلب علمه بواسطة

التقرير إلى ضروري قطعى . واعلم أن مسألة الاجتهاد وكيفية وقوعه وتفاوت المجتهدين فيه كسألة كسب العلوم والتأهل لأدراكها فكما أن طبقات العلماء الذين ليسوا بمتأهلين للاجتهاد واستعداداتهم الفطرية والكسبية متفاوتة في كسب العلوم كذلك طبقات المجتهدين المتأهلين للاجتهاد واستعداداتهم الفطرية والكسبية في استنباطهم الأحكام الشرعية متفاوتة وبديهي أن استعدادهم . ص . الفطرى والكسبى فوق هذا وذاك فوقية لا يحيط بها إلا العلم الخبير الذى أبدع خلقه وخصه بالوحى والبيان ( فأوحى إلى عبده ما أوحى ) ( وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلمهم يتفكرون ) وفى الآية إشارة إلى ما ذكرنا حيث عبر عن شريعته . ص . بالبيان وعن تشريع الأمة بالتفكر والنظر ومع ذلك فالقدر الذى أتى به النبي . ص . من النظر فى أحوال الأدلة على القول بأنه اجتهد يصح أن يسمى فقها واجتهادا واكتسابا بالنسبة إليه فى مقابلة الضرورة وتعليم الوحى الصريح وأن يطلق عليه . ص . باعتباره فقيها وسيد الفقهاء والمجتهدين وإن لم يكن فقيها ولا مجتهداً بالمعنى المصطلح عليه فإن تخصيصهم الفقيه بالمجتهد وتعريفهم الفقه بالعلم بالأحكام الشرعية وأخذهم فيه قيد الاكتساب بطريق الاجتهاد إنما أرادوا به التحرز عن دونه وهو المقلد الذى ليس متأهلاً لاستخراج الأحكام الشرعية من أدلتها لأنه قائم مقام المشرع الذى جعل علومه ضرورى قطعى والنذر منها اجتهاد كسبى بالمعنى اللائق به فهو . ص . فوق المجتهدين فى كل أحكامهم وأجدر منهم باسم الفقيه لبعده عن التقليد وتفوق رتبته على رتبة الاجتهاد التى لا قوام لها إلا بقوام رتبة النبوة على صاحبها أفضل الصلاة والسلام على أنه إذا أريد بالأحكام جميعها فالتعريف لا يشملها وتقدم أن للفقه معنى آخر وهو المسائل النظرية المعبر عنها هنا بالأحكام الشرعية وأن من طالها ووقف عليها مع الدلائل يسمى فقيهاً ولو لم يبلغ درجة الاجتهاد لاجماعهم على أن الفقه من العلوم المدونة وذلك يستلزم أن يكون العالم به فقيهاً كما أجمعوا على أن المقادير ليس فقيهاً فجمعاً بين الاجماعين

لذكورين جعلوا للفقهاء معنيين . والحاصل أن الأوفق بقيد المكتسب في تعريف  
لفقه وما لوحظ فيه من كونه بطريق الاجتهاد أن يكون المقصود به إخراج علم المقلد  
بطلقاً خلافاً أو غيره لأنه المقابل لما يستفاد من القيد المذكور وحيث أن يحتاج  
في إخراج علم الخلاف إلى قيد الأدلة التفصيلية فيكون لبيان الحقيقة لأن علمه  
الأحكام الشرعية وإن كان قد يكتسب من الأدلة إلا أنه ليس بطريق الاجتهاد  
للتعارف ولخفاء هذا القيد أعنى على طريق الاجتهاد لم يعول عليه الجلال المحلى  
وغيره في الإخراج وفي القول الجامع إن الخلاف قد يتصدى لاثبات الحكم الذي  
أخذه من إمامه حافظاً له عن إبطاله هادماً وضع خصمه لاتمامه باذلاً وسعه  
في المآخذ الشرعية لاستفادته وحيث أن يكون علمه بذلك الحكم مكتسباً بطريق  
الاجتهاد ولسكنه ليس مكتسباً من خصوص الأدلة التفصيلية للأحكام بل من  
مطلق الأدلة وعلى الوجه المقررة في قوانين النظر والجدل بخلاف علم الفقيه فانه  
مستفاد من خصوص الأدلة التفصيلية وعلى النحو المقرر في قوانين الاجتهاد  
فلذلك عد به فقيهاً دون الخلافى وأخرج الشارح علم الخلافى بالقيد المذكور وفيه  
أن الخلافى مفروض أنه ليس متأهلاً للاجتهاد لعدم توفر الشروط المذكورة في  
بابه فكيف يعتبر نظره ويكون اكتسابه بطريق الاجتهاد الذى لا يتحقق إلا بعد  
تحقق التأهل المذكور نعم يجوز أن يكون المجتهد خلافاً بأن يتصدى لاثبات وضعه  
هادماً وضع خصمه سواء كان ذلك الخصم مجتهداً أو خلافاً وفي هذه الحالة  
يكون علمه بالحكم المكتسب من الأدلة التفصيلية فقهاً وبهذا الاعتبار يكون فقيهاً  
وخلافاً باعتبارين وإنما أطننا الكلام في بيان الفقه والفقيه لأن الغاية المقصودة  
بالذات من علم الأصول الباحث عن الأدلة الشرعية هي تمكين الفقيه من النظر في  
تلك الأدلة الجزئية على وجه يوصله إلى العلم بالأحكام الشرعية التى أحكام الله  
تعالى الكفيلة بمصالح العباد وسعادتهم في الأولى والآخرة فلزم أن لا يוכל أمرها  
إلى عامة الناس أو خاصتهم الذين لم يبلغوا مرتبة الاجتهاد التى هي ولادة مرتبة

النبوة وقائمة مقامها فكما وكل أمر تبليغ الكتاب وبيانها إلى النبي . ص . وكل تبليغ أحكامه إلى المجتهدين وهم خاصة العلماء وأئمة الدين وكما تفضل الله سبحانه يبعثه الرسول . ص . وأنزل عليه كتابه لهداية الخلق إلى أحكامه بالتبليغ والبيان وقد قام . ص . بذلك حق القيام كذلك تفضل ببعثه أئمة الدين وتأهيلهم للقيام بأعباء هذه الوراثة النبوية فرووا عنه . ص . وحفظوا ودونوا وبلغوا وبنوا ووضعوا لفهم كتابه وبيان سنته قيوداً وشروطاً وأصولاً وفروعاً مؤسسة على أوضاع وثيقة وأنظار دقيقة مؤيدة بالعقل والنقل صوناً لأحكام الدين عن الخطأ بقدر المستطاع وكلها تخدم الفقه وأحكام الشريعة وأساسها الكتاب والسنة والقائمون بحفظها والارشاد إليها حملة الشرع الباقيون إلى يوم القيامة كما ورد لازل طائفة من أمته ظاهرين على الحق حتى يأتي أمر الله وورد أن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها وعن ابن مسعود رضى الله عنه قال قال رسول الله . ص . نضر الله امرأ سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه رواء الشافعي والبيهقي فالعلماء وخصوصاً المجتهدين منهم قد قاموا بهذا الواجب الديني وأعدوا له العدة الكافية فجزاهم الله عن الاسلام أحسن الجزاء .

### ﴿ تدوين علم الأصول وأول من دون فيه ﴾

إعلم أن هذا الفن من الفنون المستحدثة في الملة كما ذكره ابن خلدون في مقدمته وكان أهل المصدر الأول لقربهم من العهد النبوي وحضور خواطرهم ولطف قرائنهم واستقامة أفهامهم في غنية عن تدوينه وتفصيل مباحثه حيث تنالج بوجوه الدلالة صدورهم عند النظر في أدلة الأحكام كما كانوا في غنية عن القوانين اللسانية حين تنطلق ألسنتهم بالأعراب والبيان عند النطق بالكلام لما جبلوا عليه من السلائيق المغنية عن ذلك أما في عهد النبي . ص . فظاهر أن الأحكام كانت تتلقى منه بما يوحى إليه من القرآن وبيئته بقوله وفعله بخطاب



شفهى لا يحتاج إلى نظر وقياس ولا إلى نقل وبعده . ص . تعذرا لخطاب الشفهى وانحفظ القرآن بالتواتر والسنة بالنقل الصحيح وتعينت دلالة الشرع فى الكتاب والسنة وإليهما يرجع الاجماع والقياس فكانوا فى استفادة الأحكام واستنباطها من أدلتها الخاصة فى غنية عن أوضاع الأصول بما هو مركز فى نفوسهم مما يؤدى مؤدى هذه القوانين التى أصلها بعد أهل الشرع وجهابذة العلم وعن الصدر الأول أخذوا معظمها وجعلوها قوانين لهذه الاستفادة ولم يكونوا محتاجين إلى النظر فى الاسانيد وطرق النقل لقرب العصر وممارسة النقلة وخبرتهم بهم فلما انقرض السلف وذهب العصر الأول وانقلبت العلوم صناعات احتاج الفقهاء والمجتهدون إلى تحصيل هذه القوانين والقواعد لاستفادة الأحكام من الأدلة فدونها الأصوليون منهم وتبعهم فى ذلك من لم يكن من علماء الأصول مجتهداً فنا قائماً برأسه سموه أصول الفقه كما احتاجوا إلى القوانين السانية فى استفادة مطلق المعانى من الأساليب حينما فسدت المسلكة فى لسان العرب إلا أن هذه لما كانت قوانين عامة لاستفادة مطلق المعانى أحكاماً وغيرها لم تعد من أصول الفقه وإن كان الفقيه يحتاج إليها فى معرفة أحكام الله تعالى وبالضرورة لم يدون هذه القوانين دفعة بل وضعت تدريجاً كسائر الفنون التى تزايدت بزيادة الأفكار والموجودات النامية التى تولد صغيرة ثم تكبر شيئاً فشيئاً كما قيل فى علم النحو إن واضعه أبو الأسود الدؤلى مع أنه لم يضع منه إلا بضع مسائل وبالضرورة كانت هذه المسائل مركزه فى ذهن كثير من معاصريه كما قيل إنه بإشارة من الامام على رضى الله عنه إلا أن الوضع نسب إليه لأنه البادى بتدوينه وكذلك الأمر فى علم الأصول فإن ما فصل فى كتبه من المسائل والمبادئ لم يدون دفعة بل وضع تدريجاً وتزايدت أفكار المشتغلين به تحصيلاً وتدويناً وإن كان معلوماً لدى كل مجتهد بمحاول أخذ الحكم الفقهى من دليله التفصيلى ضرورة أنه لا بد له فى ذلك من معرفة العلوم التى يتوقف عليها فهم الكتاب والسنة وأن يعرف حكم العام والخاص

والنص والظاهر والمفسر والمجمل والناسخ والمنسوخ وغير ذلك وأن يقف على أسباب النزول وأحوال الرواة وطرق النقل وحقائق الألفاظ اللغوية والاستعمالات الشرعية وغير ذلك من وجوه الدلالة الخاصة والعامة وإن لم يسعه أن يجتهد في كتاب الله وسنة رسوله . ص . فيقيس أو يستنبط وإنما لم يدونه إذ ذاك لاستغنائهم عن التدوين بتلك الملكات الحاضرة التي كانوا يرجعون إليها عند الحاجة كما يرجع من بعدهم إلى الدواوين والكتب وحينما بدأ الضعف يدب في نفوس الأمة واستحالت الملكات أحوالاً أخذوا يقيسون العلوم ويدونونها في الكتب ليقوم وجودها الكتابي مقام وجودها العيني متدرجاً في هذه النشأة تدرج النشأة الأولى حتى بلغت أسفاره المثين وبذلك تعلم مافي زلة الشوكاني المتقدمة حيث قال فدعوا أرشدكم الله وإياي كتباً كتبها لكم الاموات من أسلافكم الخ ويقال إن أول من كتب في فن الأصول الامام الشافعي رضى الله عنه المتوفى سنة ٢٠٤ أملئ فيه رسالته المشهورة التي تكلم فيها على الأوامر والنواهي والبيان والخبر والنسخ وحكم العلة المنصوصة وقد اعتنى بشرحها كثير من الشيوخ كابن بكر الشيباني المتوفى سنة ٣٨٨ والامام أبي علي القفال الكبير المتوفى سنة ٣٩٥ وأبي الوليد النيسابوري المتوفى سنة ٣٤٩ وأبي بكر الصيرفي المتوفى سنة ٣٣٠ وأبي محمد الجويني والد إمام الحرمين المتوفى سنة ٤٣٨ ومحمد بن أحمد المعروف بالاقهسي المتوفى سنة ٨٠٨ وأبي زيد عبد الله الجزولي ويوسف بن عمرو الفاكهاني وأبي القاسم عيسى بن ناجي وغيرهم من الفضلاء

### ﴿ بيان مشارب المؤلفين في علم الأصول ﴾

ثم كتب فقهاء الحنفية وغيرهم في هذا العلم وحققوا قواعده وأوسعوا القول فيه وكتب المتكلمون أيضاً كذلك إلا أن كتابة الفقهاء أمس بالفقه وأليق بالمرور لكثرة الأمثلة فيها والشواهد وبناء المسائل فيها على النكت الفقهية والمتكلمون يحدون صور تلك المسائل عن الفقه ويميلون إلى الاستدلال العقلي

ما أمكن لانه غالب فنونهم ومقتضى طريقتهم ومن أحسن ما كتب فيه المتكلمون كتاب البرهان لامام الحرمين المتوفى سنة ٤٧٨ والمستصنف للامام الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥ وكتاب لعبد الجبار المتوفى سنة ٤١٥ وشرحه المعتمد لابن الحسين البصري من المعتزلة المتوفى سنة ٤٣٦ وقد تلخص هذه الكتب الأربعة الامام نجر الدين ابن الخطيب الرازي المتوفى سنة ٦٠٦ في كتاب سماه المحصول والامام سيف الدين الآمدي المتوفى سنة ٦٣١ في كتاب الأحكام ثم اختصر كتاب المحصول الامام تاج الدين الأرموي المتوفى سنة ٦٥٦ في كتاب سماه الحاصل واختصره أيضاً تلميذه أبو الثناء سراج الدين محمود الأرموي المتوفى سنة ٦٨٢ في كتاب سماه التحصيل وقد تلخص كتاب الأحكام للآمدي أبو عمرو بن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦ في كتابه المعروف بالختصر الكبير ثم اختصره في كتاب آخر وهو المتداول الآن بين طلبة العلم شرقاً وغرباً وتبعهم على هذه الطريقة الشيخ ناصر الدين البيضاوي المتوفى سنة ٦٨٥ في منهاج الأصول إلى علم الأصول والكمال بن الهمام المتوفى سنة ٨٦١ في كتاب التحرير والشيخ محب الدين عبد الشكور المتوفى سنة ١١١٩ في كتاب مسلم الثبوت وأما طريقة الفقهاء فكتبوا فيها كثيراً وكان من أحسن كتابة فيها للمتقدمين تأليف أبي زيد الدبوسي المتوفى سنة ٤٣٠ وأحسن كتابة المتأخرين فيها تأليف نجر الاسلام البزدوي المتوفى سنة ٤٨٢ وجاء مظفر الدين الامام أحمد بن علي المعروف بابن الساعاتي البغدادي المتوفى سنة ٦٩٤ فجمع زبدة كلام الأحكام وكلام البزدوي في كتاب سماه بديع النظام فجاء في أحسن الأوضاع وأبدعها وبالجملة فإن من أتى نظرة في أصناف الكتب المدونة في علم أصول الفقه وجدها مختلفة المشارب متباينة الأغراض وإن من أصحابها من نظر إلى أحوال الأدلة ومقاصد الشريعة وتوسع في مسمى أصول الفقه قوضع قواعده على هذا المنحى وأيده بالدلائل التفصيلية كتاباً وسنة وأكثر من الأمثلة والشواهد المتعلقة بأسرار التشريع فجاءت أصوله كفيلاً بالباين ما نأخذ

الأحكام وأسرار التشريع كوافقات الامام الشاطبي المتوفى سنة ٧٩٠ وهو من أجل ما ألف في هذا الفن على هذه الطريقة ويقرب منه كتاب الفروق للامام شهاب الدين القرافي المتوفى سنة ٦٨٤ فقد ذكر في أوله أن الشريعة المعظمة زادها الله شرفاً وعلواً اشتملت على أصول وفروع وأصولها قسمان أحدهما المسمى بأصول الفقه وهو في غالب أمره قواعد الأحكام الناشئة عن الألفاظ العربية وما يعرض لها من النسخ والتزجيج ونحو الأمر للوجوب والنهي للتحريم والقسم الثاني في قواعد كلية مشتملة على أسرار الشرع وحكمه وبقدر الاحاطة بها يعظم قدر الفقيه ويشرف ويظهر رونق الفقه ويعرف وقد وضع منها كما قال شيئاً كثيراً مفرقا في أبواب كتاب الذخيرة ثم جمعه وزاد في تلخيصه وبيانه والكشف عن أسرار وحكمه وضم إليه قواعد أخرى حتى بلغ مجموعها خمسمائة وثمانية وأربعين قاعدة وأوضح كل قاعدة بما يناسبها من الفروع الفقهية وسماه أنوار البروق في أنواء الفروق وهو كتاب جليل في بابه لم يسبق على متواله ناسج ومن مقاصد الشريعة الكلية تستمد جزئيات التعاليل الفقهية التي تذكر في كتب الفروع وترجع إليها كما ترجع الأدلة التفصيلية إلى قواعدها الكلية فيزة هذين الكتابين عن سائر كتب الأصول جمعها لدلائل الفقه الاجمالية ومقاصد الشريعة الكلية بما يستوقف عليه الفقه باعتبار الأدلة التفصيلية والتعاليل الجزئية ومنهم من نظر إلى أحوال الأدلة وما تتوقف عليه فوضع قواعد أصوله على هذا المنحى مدلة بأنظار متبوعة بأقوال الخصوم ومنوعهم كالبرهان لامام الحرمين ومستصفي الغزالي ومختصر بن الحاجب وهي طريقة أهل الكلام ومنهم من لم يتعرض للاستدلال في غالب المسائل وهؤلاء منهم من أكثر من الأمثلة والشواهد المنفرعة على تلك الأصول وهي طريقة الفقهاء ومنهم من لم يكثر من ذلك بل اقتصر على ذكر مسائل الأصول وما فيها من الخلاف مجردة عن الأدلة والشواهد كصاحب جمع الجوامع الامام تاج الدين عبد الوهاب المشهور بابن السبكي المتوفى سنة ٧٧١ فرغ من تأليفه سنة ٧٦٠ وذكر أنه جمعه

من زهاء مائة مصنف مشتمل على زبدة مافي شرحيه على مختصر ابن الحاجب  
والمناهج ثم علق عليه ماهدو كالمشرح له وسماء منع الموانع

﴿ بيان الكاتبين على جمع الجوامع ﴾

وقد اعتنى به كثير من الشيوخ شرحاً وتلخيصاً ونظماً وتعليقاً ممن شرحه  
الامام جلال الدين محمد بن أحمد المحلى الشافعى المولود بمصر سنة ٧٩١ المتوفى  
سنة ٨٦٤ وهو أجل ما كتب عليه من الشروح وأدقها وضعاً وترتيباً والامام  
بدر الدين محمد بن عبد الله الشهير بالزركشى المتوفى سنة ٧٩٤ والامام شهاب الدين  
أحمد بن إسماعيل الكوراني الشافعى المتوفى سنة ٨٠٨ سماء تشنيف السامع وله  
أيضاً مناقشات عن المتن سماها البروق اللوامع فيها أورد على جمع الجوامع وهي ثلاثة  
وثلاثون سؤالاً أرسل بها إلى المؤلف فلما رآها أثنى عليه وأجابه عنها في مؤلف  
سماه منع الموانع عن جمع الجوامع كاللتمعة لهذا الكتاب والشيخ عز الدين محمد  
ابن أبي بكر ابن القاضي عز الدين عبد العزيز بن جماعة المتوفى سنة ٨١٩ وهو  
من شيوخ الجلال المحلى كما هو مذكور في الضوء اللامع والقاضى نجم الدين أبو البقاء  
محمد بن إبراهيم بن عبد الله بن عمر بن القاضي عز الدين عبد العزيز بن جماعة  
المتوفى ببيت المقدس في حدود سنة ٩٠١ وهو تلميذ الجلال المحلى وسمى شرحه  
النجم اللامع خرج به الفروع على الأصول وله نكت عليه أيضاً وهذا يضارع  
كتاب التمهيد لاستخراج المسائل الفرعية من القواعد الأصولية للامام جمال الدين  
الأموى الاسنوى الشافعى المتوفى سنة ٧٢٢ والشيخ شهاب الدين أحمد بن الحسين  
ابن رسلان الرملى الشافعى المتوفى سنة ٨٤٤ والشيخ برهان الدين إبراهيم بن محمد  
القباقبي المقدسى المتوفى في حدود ٨٥٠ والشيخ أبو العباس أحمد بن حلولو  
القيروانى المالكي كان يعيش سنة ٨٨٥ والشيخ عبد الوهاب بن أحمد الشعراى  
الشافعى المتوفى سنة ٩٧٣ والشيخ شهاب الدين أحمد بن عبد الله الغزى الشافعى  
المتوفى سنة ٨٢٢ والشيخ عبد البر بن الشحنة الحنفى المتوفى سنة ٩٢١ والشيخ

شهاب الدين أحمد بن محمد الطوخي الشافعي المتوفى سنة ٨٩٣ والشيخ أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي المتوفى سنة ٨٢٦ اختصر به شرح الزركشي وسماه الغيث الهامع والشيخ شهاب الدين أبو بكر العلوي وسماه الترياق النافع لا يوضح وتكميل مسائل جمع الجوامع وقاضى القضاة الشيخ بهرام بن عبد الله بن عبد العزيز المتوفى سنة ٨٠٥ والشيخ خالد الأزهرى المتوفى سنة ٩٠٥ والشيخ اليوسى محشى كبرى السنوسى المتوفى سنة ١١١١ إلا أن أشهر هذه الشروح وأعمها نقعا شرح الجلال المحلى فقد سارت به الركبان شرقا وغربا واعتنى به كثير من الشيوخ فعلق عليه الشيخ كمال الدين محمد بن محمد المقدسى المشهور بابن أبي شريف حاشية سماها الدرر اللوامع فى تحرير شرح جمع الجوامع توفى سنة ٩٠٣ والقاضى أبو يحيى زكريا الأنصارى المعروف بشيخ الاسلام المتوفى سنة ٩٢٦ والشيخ على ابن على بن أحمد البخارى الشافعى فرغ من تأليفها سنة ٩٧٠ والشيخ شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادى المتوفى سنة ٩٩٢ والشيخ حسن العطار بن محمد الشافعى المصرى المتوفى سنة ١٢٥٠ والشيخ عبد الرحمن جاد الله البنانى المغربى المتوفى سنة ١١٩٨ وعلى هذه الحاشية مع شرح الجلال المحلى تقرير للعلامة الشيخ محمد الانبائى من شيوخ الجامع الأزهر المتوفى سنة ١٣١٣ وتقرير للعلامة الشيخ عبد الرحمن الشربى الشافعى أحد شيوخ الجامع الأزهر المتوفى سنة ١٣٢٦ والشيخ شهاب الدين عميرة البرلسى الشافعى جمعها من حواشى شيوخه العلامة أبي عبد الله محمد ناصر الدين اللقانى المالكي المتوفى سنة ٩٥٨ وحاشية الناصر هذه من أدق حواشى الكتاب وأمتنها والشيخ محمد عباده بن صالح بن موسى العدوى المتوفى سنة ١١٩٣ جمعها من تقارير شيوخه العلامة الشيخ على العدوى المتوفى سنة ١١٨٩ والشيخ محمد بن داود البازى الحوى المتوفى سنة ٩٢٥ والشيخ بدر الدين محمد بن محمد الخطيب تلميذ الجلال المحلى المتوفى سنة ٩١٣ يرد بها ما انتقده الكمال على شيخه الجلال والعلامة قطب الدين عيسى بن محمد الصفوى الايجى نزىل الحرم المتوفى سنة ٩٥٥

والشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد الله شمس الدين المصري المتوفى بعد الأربعين والتسعين والشيخ محمد الصفدي المالكي من علماء القرن الثالث عشر فرغ من تأليفها سنة ١٣٤٠ والشيخ المدائني المتوفى سنة ١١٧٠ والشيخ يوسف الحفني المتوفى سنة ١٧٦ وله أيضاً حاشية سماها المحاكات بين الناصر وبين صاحب الآيات البيئات والعلامة الشيخ محمد الأمير المتوفى سنة ١٢٣٢ وممن علق على المقدمة العلامة الشيخ محمد الصبان المتوفى سنة ١٢٠٦ والعلامة الشيخ إبراهيم الباجوري المتوفى سنة ١٢٧٦ والعلامة الشيخ محمد بنحيت المطيعي الحنفي من علماء القرن الرابع عشر وكاتب هذه السطور علق على شرحها للجلال المحلى حاشية سماها القول الجامع في الكشف عن شرح مقدمة جمع الجوامع وممن لخص الكتاب شيخ الاسلام أبو يحيى زكريا الأنصاري في مختصر سماه لب الأصول استدرك فيه على المصنف زيادة ونقصاً وترتيباً شرحه في مؤلف سماه غاية الوصول إلى شرح لب الأصول وقد حشاه العلامة الشيخ محمد بن أحمد بن حسن بن عبد الكريم الجوهري المتوفى سنة ١٢١٥ صاحب مراقب الوصول إلى معنى الأصول والأصول وهي رسالة صغيرة كتبها على شرح مسألة الأصول من هذا الكتاب وفرغ من تأليفها في عشر ذي القعدة سنة ١١٩٦ وكتب عليها أيضاً العلامة الشيخ اسماعيل بن غنيم الجوهري رسالة سماها الكلم الجامع في بيان مسألة الأصول من جمع الجوامع وممن نظمه الشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن رجب الطوخي الشافعي المتوفى سنة ٨٩٣ والشيخ رضى الدين محمد بن محمد المقرئ القزى المتوفى سنة ٩٣٥ وسماه الدرر اللوامع نظم جمع الجوامع وشرحه ابنه بدر الدين محمد الدمشقي المتوفى سنة ٩٨٤ وسماه القول الجامع في شرح الدرر اللوامع وممن نظمه أيضاً الشيخ نور الدين أبو الحسن على بن محمد الأشموني الشافعي المتوفى سنة ٩٠٠ وشرح نظمه والجلال السيوطي المتوفى سنة ٩١١ وشرح نظمه أيضاً والسلطان عبيد الحفيظ حاكم المغرب الأقصى من علماء القرن الرابع عشر في مؤلف سماه الجواهر اللوامع في

نظم جمع الجوامع والشيخ عبد الله بن ابراهيم العلوى الشنقيطى وشرح نظمه  
أيضاً هذا ماوقفنا عليه من كتب التاريخ والتراجم كقائمة ابن خلدون وكشف  
الظنون وغيرها وقد يكون لهذا الكتاب من الشروح والحواشى والمختصرات  
نظماً ونثراً غير ذلك فان عناية المشتغين به وبشرحه حفظاً وتدرساً وتصنيفاً فوق  
كل عناية

### ﴿ بيان الاجتهاد الصوفى وحكم العمل به ﴾

اعلم أن علم الأصول الذى يتنا حاجة الفقيه اليه وأنه العدة الأولى للجهتد  
المستفيد للحكم الشرعى من دليله التفصيلى والشروط التى يدور عليها أمر اجتهاده  
انما هو فى المجتهد الأصولى الذى يكتسب العلوم بالرسم والنظر القائم مقام النبوة  
فى بيان الأحكام والأدلة وهناك مجتهد آخر صوفى يكتسب العلوم بالجد والاجتهاد  
فى العمل وهذا لا يشترط فيه ما ذكر بل شرطه تصفية النفس وزكيتها وتخلقه بالخلق  
الربانى وتهيه لقبول العلم والقبض الالهى فان الانسان اذا كمل فى أخلاقه وصفت  
نفسه وتهيات بالفقر واللجأ إلى الله تعالى وصدقت عزيمته فى الله ولم يتشكل على  
حواله وقوته خلق الله فيه العلم كما يخلقه فيمن استوفى شروط الاجتهاد فاجتهد  
وصرف فكره ونظره فى الطريق المحدود الم شروع وقول الله تعالى (يا أيها الذين  
آمنوا إن تتقوا الله يجعل لكم فرقاناً) أى هداية ونوراً فى قلوبكم تفرقون به بين الحق  
والباطل جامع بين القبيلين والقول بأنه سبحانه إنما يخلق العلم فى هذا دون ذلك  
حجراً على الله تعالى وخروج عن الانصاف فلا ينبغي للنصف العارف بأن الفضل بيد الله  
يؤتيه من يشاء من عباده إلا أن يسلم لمن ظهرت فيه آثار التصفية والتهيه وسطعت عليه  
أنوار التخلق بالخلق الربانى ما أتى به ولو لم يأت به مجتهد الفقيه ما لم يخالف كتاب  
الله أو سنة رسوله أو إجماعاً أو قياساً جلياً نعم ذكر بعضهم أنه لا يجوز تقليد أهل  
الكشف فى كشفهم لأن الكشف لا يكون حجة على الغير وملزماً له كإسبائى  
فى مبحث الإلهام ولكن مسألة التقليد شيء ومسألة الاجتهاد وصحة الكشف



شيء آخر وقد ورد أن للقرآن ظهراً وبطناً كما تقدم في حديث ابن عباس المشهور وروى عن الحسن أنه قال قال رسول الله . ص . لكل آية ظهر وبطن وظهرها كما قال ابن النقيب وغيره ما ظهر من معانيها لأهل العلم بالظاهر وبطنها ما تضمنته من الأسرار التي أطلع الله عليها أرباب الحقائق ومن هذا القبيل كلام السادة الصوفية في القرآن فهو من باب الإشارة إلى دقائق تنكشف لأرباب السلوك ويمكن تطبيقها على الظواهر المرادة وذلك من كمال الايمان ومحض العرقان خلافاً للباطنية الملاحدة الذين يتفنون الظواهر قطعاً توصلاً لمذمومة الشريعة الغراء ويريدون معاني أخرى يزعمونها بواطن القرآن وليست منه في شيء ولقد أخطأ من التمس عليه الفرق بين المسلمين فان الصوفية مع أخذهم بالظواهر المرادة من القرآن قد حضوا على حفظها والتمسك بها وقالوا لا بد منها ولا مطمع في الوصول للباطن الا من طريقها كالبيت لا يتوصل لداخله إلا بعدولوج بابه أما أولئك فعلى الضد من ذلك والقول بأن دلالة الكلام محصورة في أنواع خاصة والدلالة الاشارية ليست واحدة منها ولا هي مضبوطة يمكن الرجوع اليها ممنوع لما علمت أن المعاني الاشارية التي يذكرها السادة الصوفية في القرآن مقصورة على ما يمكن تطبيقه على ظواهره وغايته أن السياق ليس لها بالنسبة للعامة وحصر الدلالة في الأنواع الثلاثة المشهورة إنما هو في الدلالة الآلية التي لا بد لها من أوضاع خاصة وعلوم تعتمد عليها في فهم معاني الكلام ومعرفة أساليبه وهي دلالة العامة والخاصة يشار كونهم في هذه الدلالة ويمتازون عنهم بدلالة أخرى أعم وأشمل وهي الدلالة الاشارية الالهامية التي يعتمد فيها على الالهام والفيض ويقرب منها دلالة التراكيب على مستبعاتها المذكورة في علوم البلاغة على القول بأنها ليست حقيقة ولا مجازاً وكذلك دلالة بعض أنواع الايمان التي تذكر في مسالك العلل فانها عقلية وإن كان للنص مدخل فيها فالسادة الصوفية المختصون بموهبة الالهام وطهارة النفوس يمكنهم بجواهر أرواحهم القدسية ومواهبهم الربانية أن يدركوا بطون القرآن أي ما بطن

فيه من المعاني الاشارية المعتلية عن المدارك الآلية كما يدركون ظهريه أى مظهر  
من ألفاظه وتأليفاتها الوضعية بل هم في ذلك المورد العذب الشهي أتم وأوفى  
وهذا لا ينافى وقوع الخطأ من بعضهم كما اتفق لأرباب الشطح الذين لم ترسخ  
أقدامهم في مقام التحقيق أما أصحاب التمكن منهم فهم على أقدام الرسل لهم  
العصمة الثانية كما ذكره الغزالي وغيره والاعتراض على الصوفية بأن ما عندهم ان  
كان موافقاً للكتاب والسنة فهما بين أيدينا وإن كان مخالفاً لها فهو رد عليهم  
وما بعد الحق إلا الضلال مدفوع بأن كون الكتاب والسنة بين أيدينا لا يستدعي  
عدم إمكان استنباط شيء منها بعد ولا يقتضى إحصار ما فيها فيما علمه العلماء  
قبل فيجوز أن يعطى الله تعالى لبعض خواص عباده فهما يدرك به منهما ما لم  
يقف عليه أحد من المفسرين والعلماء المجتهدين في الدين وكم ترك الأوائل  
للاّواخروحيث سلم للأئمة الأربعة مثلاً اجتهدوا واستنبطوا الأحكام الشرعية  
من الآيات والأحاديث مع مخالفة بعضهم بعضاً لما المانع من أن يسلم للقوم ما فصح  
لهم من معاني كتاب الله تعالى وسنة نبيه . ص . وإن خالف ما عليه بعض  
الأئمة لكن لم يخالف ما انعقد عليه الإجماع الصحيح من الأئمة المعصومة وأرى  
التفرقة بين الفريقين مع ثبوت علم كل في القبول والرد تحكماً بحثاً كما لا يخفى على  
المنصف والكلام إنما هو في المسائل الاجتهادية التي ليس فيها نص ولا إجماع  
فالمجتهد الأصولي ينظر فيها من طريق الأدلة الشرعية فيستنبط حكمها والمجتهد  
الصوفي ينظر فيها بالتوجه والتجرد من طريق التفيض والالهام فيخلق الله له  
العلم بها فتارة يتفق نظرهما في الواقعة وهو الكثير الغالب وتارة يختلف وفي هذه  
الحالة يبقى كل منهما على اجتهاده فيما يختص بعمل نفسه والمعول عليه عند الجمهور  
نظر الأصولي فيما يتعلق بعمل غيره فهو الذي يقلد ويجب على العامي اتباعه دون  
المجتهد الصوفي هذا في الأحكام الشرعية وأما المعاني الاشارية والأسرار البانية  
التي تدل عليها آيات التدوين وتبديها سطور التكوين مما يفاض على قلوب العارفين

وليست من هذا القبيل فهذه مع كونها لا حصر لها ولا ينتهي مداها ليس بينها وبين ما يستنبطه الفقيه بالطرق المرسومة والقواعد المدونة معارضة ولا هي متفقة معها في نوع الدلالة بل لهذه دلالة ولتلك دلالة أخرى كما أوضحناه في رسالتنا مناهج الفتوح في الكشف عن أسرار الروح والاجتهاد في كل منهما عدة تخالف العدة الأخرى نعم قد يكون المجتهد الأصولي مجتهداً صوفياً إذا تأهب للطريقين وقد يكون مقلداً للصوفي فيما يفاض عليه من تلك الأسرار التي لا تقتضيها الدلالة المعروفة ولا تحيط بها الفهم النظرية وكذلك المجتهد الصوفي قد يكون مقلداً للمجتهد الأصولي فيما لم يتوصل إليه بالتجرد والتوجه من الأحكام الشرعية لأن اجتهاده يتجزأ كما يتجزأ اجتهاد الفقيه الصوفي وللفتح 'وقات إذا جاء الابن بجيء وكل شيء عنده بمقدار عالم الغيب والشهادة الكبير المتعال اه' لوسى بتصرف وزيادة . ومن أمعن النظر فيما أطلنا به من تلك النقول يجد بها إما مؤيدة لما عني به بلوغ السؤل أو مخالفة له ولا بد لهذه من تأويل مقبول أو تنفيذ معقول كما تقرر كل في موضعه وهذا من دواعي الاطالة في هذه العجالة وكان لنا أن نزيد على ذلك في دحض هذه النزعات ولكن في هذا القدر كفاية :

( ملحوظة )

بقى أن يقال إن الناظر في بلوغ السؤل بما يرى أنه غير مرتب بالفصول فإن كان فذلك إنما هو لضرورة إدخال مباحثه خلال مباحث مدخل علم الأصول كما أشرنا إلى ذلك في طرته وأوضحناه تمام الايضاح في خطبته ومع ذلك فالعصمة لله ورسوله . ص . والكمال المطلق له جل شأنه لاغيره وواضح هذه العجالة أول من يعترف بالعجز والتقصير ويتقدم لآخوانه الملمين بعلم الأصول بما تقدم به العاد الأصفيهان وهو ذلك الامام الجليل والكاتب الشهير المولود سنة ٥١٩ هـ حيث قال في مثل هذا المقام إنى رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده أو بعد غده . لو غير هذا لكان أحسن . ولو زيد كذا لكان يستحسن . ولو قدم هذا لكان أفضل . ولو ترك هذا لكان أجمل . وهذا من أعظم العبر . وهو دليل على استيلاء النقص

على جملة البشر : وعملا بهذا الدليل يحمل بنا أن ننظم في سلك هذه الدرر : ( وأن الكمال المطابق إنما هو لواهب القوى والقدر ) فله عز شأنه الحمد والمنة والشكر الجزيل على نعمه الجملة التي من أهمها التوفيق لاتمام بلوغ السؤل على وجه أرجو من الله أن يحوز به حظة القبول وأن ينفع به كل من تلقاه بقلب سليم وحياء بتحية النقد الزية والنصح الصميم خدمة للعلم والدين : وقد تم تبليغه يوم الثلاثاء ٢٣ رمضان سنة ١٣٥٢ ورفعه عنه قلم التحرير يوم الجمعة ٦ محرم سنة ١٣٥٣ على يد أفقر العباد وأحوجهم إلى مولاه الرؤوف محمد حسنين مخلوف العدوي المالكي غفر الله له ولوالديه ومشايخه وإخوانه وأصحاب الحقوق عليه والمسلمين وصلى الله على سيدنا محمد الهادي إلى سواء الصراط وعلى آله وأصحابه الذين جاهدوا في الله حق جهاده فكانوا في هذا السبيل أقوى رباط وأجدى مناط



### ﴿ مباحث بلوغ السؤل ﴾

صحيفة

- (٢) خطبة الكتاب (٣) علم الأصول عمدة الفقيه والخلاف
- (٤) تعريف علم الخلاف
- (٥) علم الأصول عمدة أيضاً لأصحاب التخريج والترجيح
- (٦) الاجتهاد ممكن في كل عصر وزمان (٨) الكلام في سؤال أهل الذکر
- (١١) تقليد مذاهب الأئمة الدارجين (١٣) كلام الشوكاني في سؤال أهل الذکر
- (١٦) الكلام في تلقى الشريعة وحاجة الناس إلى المجتهدين
- (١٩) كلام ابن الحاجب في معنى التقليد
- (٢١) عودة إلى كلام الشوكاني في سؤال أهل الذکر
- (٢٢) الرد على الشوكاني فيما قرره في آية الذکر
- (٢٥) تصوير الشوكاني مسألة التقليد والتنبيه عليه في ذلك

- (٢٨) كلام ابن القيم في حكم التقليد وأقسامه
- (٣٠) مضار اطلاق القول بدم التقليد (٣٢) كلام الامام الغزالي في التقليد
- (٣٤) كلام امام الحرمين في لزوم اتباع العامة لمذاهب الأئمة
- (٣٦) كتب الشريعة كفيّة بحفظ المذاهب
- (٣٦) الكتب السماوية وما قيل في حفظها
- (٣٨) أقسام الرأي المتعلق بالأحكام الشرعية
- (٣٩) كلام ابن القيم في تحريم الافتاء بالرأى المحض
- (٤١) رد القول بأن أبا حنيفة أخذ بالرأى المحض في دين الله
- (٤٣) كلام ابن القيم في معنى الرأي وأقسامه
- (٤٧) قول الشاطبي إن المجتهد قائم مقام النبوة في انشاء الأحكام
- (٤٨) بيان معنى كون المجتهد منشئاً للأحكام الشرعية
- (٥٠) القول فيما يلزم المقلد إذا عرضت له مسألة دينية
- (٥١) القول في بيان الكتاب والسنة واجتهاد الأئمة
- (٥٤) الحسنة في أن أوضاع القرآن كلية (٥٦) استطراد في بيان معنى الدين
- (٥٩) استطراد آخر في بيان معنى كون الدين الاسلامي فطرياً
- (٦٣) عودة إلى كلام الشوكاني في الاجتهاد
- (٦٤) القول في أن أصول الشريعة الكتاب والسنة فقط
- (٦٧) القول في أن أصول الشريعة أربعة
- (٧٠) كلام الشوكاني في معنى التقليد والتنبيه عليه في ذلك
- (٧١) كلامه مع الجماعة في حكم التقليد
- (٧٣) رد القول بأن العمل برأى المجتهد رخصة في حق نفسه فقط
- (٧٤) القول في عموم سؤال أهل الذکر للعمل والقضاء والافتاء

- (٧٦) القول في سؤال العامى عن مأخذ الحكم الشرعى
- (٧٧) كلام ابن القيم فيما ينبغى للمفتى أن يفقه به (٧٩) التنبيه على كلامه في ذلك
- (٨١) دعوى الشوكانى أن التقليد لم يقع في عهد السلف
- (٨٤) الكلام في دلالة آية الاطاعة على إثبات الأصول الأربعة
- (٨٥) كلام الشوكانى في الرد على القائمين بجواز التقليد والتنبيه عليه
- (٨٧) بيان الداعى لاطالة الكلام في هذه المواضع
- (٨٨) زلة العلامة الشوكانى في حق المجتهدين ومقلديهم
- (٨٩) بيان نزعتهم والجواب عنها
- (٩٢) كلام الامام الدهلوى في بيان التحليل والتحرير
- (٩٣) كلامه في الاستحسان وانقسامه الى مذموم ومحمود
- (٩٤) القول في أصلى القياس والاستحسان والعمل بالمصالح
- (٩٧) كلام الامام الدهلوى في تأويل ما نزع اليه ابن حزم
- (٩٩) التنبيه على ما في هذا التأويل
- (١٠١) كلام الصنعانى في الرد على مثل نزع الشوكانى
- (١٠٣) القول بأن كتب الحديث تغنى عن الاشتغال بكتب الفقه
- (١٠٦) نموذج من رسالة ابن أبى زيد القيروانى
- (١٠٩) عودة إلى القول في الاجتهاد المطلق (١١١) أقسام الاجتهاد وما يتعلق به
- (١١٤) القول في اجتهاد القياس
- (١١٥) موضوع القياس وبيان وجهة النظر في تفسيره
- (١١٨) كلام ابن القيم فيما اعتمد عليه القائلون بحجية القياس
- (١٢٢) القول في مذهب المانعين للقياس في الشرعيات
- (١٢٢) تبجح ابن حزم على القائمين بحجية القياس

- (١٢٦) القول في الاستغناء بالنص عن القياس
- (١٢٨) كلام ابن القيم في استيعاب النصوص وافتراق الناس فيه
- (١٣٠) التنبيه على كلام ابن القيم ورأيه في ذلك
- (١٣٤) اجتهاد القياس مما يدور عليه أمر التكليف
- (١٣٤) علم الأصول خادم للاجتهاد بجميع أنواعه
- (١٣٥) القول في اشتراط معرفة الدليل العقلي في المجتهد
- (١٣٦) الخلاف في حجية الاستصحاب
- (١٣٧) القول بالتفويض في الأحكام لا يقتضى ثبوتها بالرأى
- (١٣٩) القول بالتفويض في أفعال الله تعالى لا يتنافى التوحيد
- (١٤٠) مراتب الاجتهاد
- (١٤١) بيان موضوع الأصول والنسبة بين المجتهد والأصولي
- (١٤٢) الكلام في تجزؤ الاجتهاد
- (١٤٣) توقف المجتهد في بعض المسائل لا يتنافى اجتهاده
- (١٤٤) ترتيب النظر في المسأخذ الشرعية عند نزول الواقعة
- (١٤٤) حث المجتهدين على النظر في أقوالهم
- (١٦٢) بيان مشارب المؤلفين في علم الأصول
- (١٦٥) بيان الكاتبين على جمع الجوامع
- (١٦٨) بيان الاجتهاد الصوفي وحكم العمل به
- (١٧١) ملحوظة

﴿ بيان الخطأ والصواب ﴾

| صواب                      | خطأ          | سطر | صحيفة |
|---------------------------|--------------|-----|-------|
| حملتها                    | حملتها       | ٢٠  | ٩     |
| بمجرداً عن الدليل         | عن الدليل    | ١١  | ١٤    |
| الاجتهاد ومن سار على دربه | الاجتهاد ... | ١٦  | ٤٩    |
| البيان                    | المنصب       | ١٩  | ٤٩    |
| استحث                     | ستحث         | ٥   | ٥٣    |
| وفي تأويل                 | وتأويل       | ١٩  | ٥٣    |
| الألوسي وما زيد عليه      | الألوسي ...  | ٢٢  | ٥٥    |
| واحد                      | واحداً       | ٧   | ٥٧    |
| يستخرج                    | تستخرج       | ١٨  | ٦٣    |
| ثرى ولعل قائل يقول إن     | ترى ...      | ١٩  | ٧٧    |
| ينبغي لهم                 | يجب عليهم    | ٧   | ٨٦    |
| قرروه                     | قروه         | ١١  | ٩٧    |
| عنه وعن أئمة              | على أئمة     | ٩   | ١٠٠   |
| في أن كل جملة منه مأخوذ   | في أنه مأخوذ | ٢   | ١٠٨   |
| بيان ما                   | بيانها لما   | ٩   | ١٠٨   |
| وبعد من                   | وبعد ذلك     | ٢٢  | ١٠٨   |
| أو دون                    | أو أدنى      | ١   | ١٠٩   |
| النار                     | الفتيا       | ١٣  | ١١٧   |
| الفتيا                    | النار        | ١٤  | ١١٧   |
| على تعبير                 | على تغيير    | ٦   | ١٤١   |



